بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن مُحَّمدا عبده ورسوله ،

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ الآية (1)

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ الآية (2)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ الآية (3) ، ثم أما بعد:- .أ.هـ(4)

([1])- سورة آل عمران : الآية (102) .

(2)- سورة النساء : الآية (1)

(3)- سورة الأحزاب الآيتان (70 ، 71)

([4])- هذه تسمى خطبة الحاجة ،قد حرص النبى – ﷺ- أن يستهل بها خطبه وكلامه ، أخرجها :- بهذا اللفظ الإمام النسائي في سننه الصغرى ، كتاب النكاح ، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح 89/6 ط دار الكتب العلمية . بيروت ، وأخرجها أبو داود في سننه ، كتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح 489/1 ، مطبعة البابي الحلبي القاهرة ، وأخرجها الترمذي في سننه ، كتاب النكاح . باب ما جاء في خطبة النكاح 404/3 ، 405 برقم 1105 ، وقال الترمذي : حديث حسن . طبعة : مكتبة ومطبعة البابي الحلبي . القاهرة 1976م ،وأخرجها أحمد فى مسنده 1/ 302، 392، 393، 432، والطبرانى فى الكبير 10/ 146، والحاكم فى المستدرك 182/2 ، والبيهقى فى السنن الكبرى 146/7 ، وأبو يعلى الموصلى فى مسنده 9/ 168، جميعهم من حديث ابن مسعود وألفاظهم متقاربة . ووردت هذه الخطبة المباركة عن خمسة أخرى من الصحابة وهم: أبو موسى الأشعري وعبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ونبيط بن شريط ، والسيدة وعائشة ﷺ .

فإن الله سبحانه فضل هذه الأمة فشرفها بالإسناد وخصها باتصاله دون من سلف من العباد وأقام لذلك في كل عصر من الأئمة الأفراد ، والجهابذة النقاد من بذل جهده في ضبطه وأحسن الاجتهاد ، وطلب الوصول إلى غوامض علله ، فظفر بنيل المراد وذلك من معجزات نبينا ﷺ التي أخبر بوقوعها ودعا لمن قام بهذه الخصيصة ، وكرع في ينبوعها ، فروى أحمد وأبو داود " واللفظ لأبي داود " قال : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِى شَيْبَةَ قَالاَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- « تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ ».الحديث (5)

وقال أبو داود أيضا حدثنا : مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِى عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ - مِنْ وَلَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ « نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ » الحديث. (6)

([5])- الحديث : أخرجه أبو داود فى سننه كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ،360/3 حديث رقم 3661 من طبعة دار الكتاب العربى - بيروت – لبنان . وأخرجه أحمد فى مسنده (5/ 104، حديث رقم 2945 من طبعة مؤسسة الرسالة) من طريق : أَسْوَد بْن عَامِرٍ،قال حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذكره بلفظه . وأخرجه : ابن حبان (62) ، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (92) ، والحاكم 95/1، والبيهقي في "الدلائل" 539/6، وفي "السنن" 250/10، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (-70) من طرق عن الأعمش، بهذا الإسناد.

والحديث سنده صحيح "وعبد الله بن عبد الله" هو أبو جعفر الرازي قاضي الري، وثقه : أحمد والعجلي ، ويعقوب بن سفيان وغيرهم، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بكر بن عياش، فمن رجال البخاري .

([6])- الحديث أخرجه : أبو داود فى سننه : كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ، 360/3 حديث رقم (3662) والترمذى فى سننه : كتاب العلم ،باب الحث على تبليغ السماع 33/5 ، حديث2656 قال

فباتصال الإسناد عرف الصحيح من السقيم ، وبه صان الله مصادر هذه الشريعة عن قول كل أفاك أثيم ، فلذلك كان الإرسال في الحديث علة يترك بها ، ويتوقف عن الاحتجاج به بسببه لما في إبهام المروي عنه من الغرر والاحتجاج المبني على الخطر ، وقد اختلف العلماء قديما وحديثا فيه وكثرت أقوالهم ، وتباينت آراؤهم ، وتعارضت أفعالهم ، فاستخرت الله تعالى وسطرت هذه الورقات لبيان ذلك وإيضاح ما هو إلى الصواب أقوم المسالك ، جامعا فيه بين طريقة أهل الحديث وأئمة الأصول والفقهاء وأصحاب المذاهب الذين في الرجوع إليهم أنفس حصول ذاكرا من المنقول ما أمكن إليه الوصول ، عازيا كل قول إلى قائله في كتابه ومجموعه ، سائلا المولى – عز وجل – أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا لنيل النعيم ، وسميته " القول المفصل في أحكام الحديث المرسل " قاصدا التشبه بالصالحين في سجع عناوين مؤلفاتهم ، وقسمته إلى مقدمة وستة مباحث وخاتمة

بينت في المقدمة أسباب اختيار الموضوع وأهميته وخطة العمل فيه .

أما المبحث الأول :- فكان في بيان " حد المرسل وحقيقته عند علماء الحديث والفقهاء والأصوليين " وفيه ثلاثة مسائل

المسألة الأولى : تعريف المرسل لغة ، واصطلاحا

المسألة الثانية : بيان دواعى الإرسال وأسبابه.

المسالة الثالثة :الفرق بين المرسل والمنقطع .

أما المبحث الثانى فكان في بيان " مرسل الصحابى ، وبيان حكمه.

أما المبحث الثالث : فكان بعنوان " المرسل الخفى ،حقيقته وحكمه.

وفيه عدة مسائل :-

الترمذى : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود و معاذ ، و جبير بن مطعم ، وأبي الدرداء ، وأنس ، قال الترمذى: حديث زيد بن ثابت حديث حسن (قال الشيخ الألباني : صحيح)

المسالة الأولى : تعريف المرسل الخفى لغة واصطلاحا .

المسالة الثانية : بم يعرف الإرسال وكيف يدرك ؟

المسالة الثالثة : الفرق بين المرسل الخفى والتدليس .

المسالة الرابعة : الفرق بين المرسل الخفى والمزيد في متصل الأسانيد .

أما المبحث الرابع فكان في بيان " حكم العمل بالحديث المرسل وبيان مذاهب العلماء فيه " وفيه عدة مسائل :-

المسالة الأولى : حكم العمل بالحديث المرسل عند المحدثين والفقهاء والأصوليين مع ذكر أدلة كل فريق.

المسالة الثانية : مراتب الحديث المرسل .

المسألة الثالثة : مرتبة الحديث المرسل في الاحتجاج بالنسبة للحديث المسند.

أما المبحث الخامس : فجاء بعنوان "أهم من روى المراسيل وبيان حكم مراسيلهم" وفيه عدة مسائل أيضا :-

المسألة الأولى : ترجمة سعيد بن المسيب وبيان حكم مراسيلة.

المسألة الثانية : ترجمة : الحسن البصرى ، وبيان حكم مراسيله.

المسألة الثالثة: ترجمة : إبراهيم النخعي ، وبيان حكم مراسيله.

المسألة الرابعة : ترجمة : عطاء بن أبي رباح ، وبيان حكم مراسيله.

المسألة الخامسة : ترجمة : مكحول الشامي ، وبيان حكم مراسيله.

المسألة السادسة: ترجمة : ابن سيرين ، وبيان حكم مراسيله.

المسألة السابعة : ترجمة : الزهرى ، وبيان حكم مراسيله.

المسألة الثامنة : ترجمة : عامر الشعبي ، وبيان حكم مراسيله.

أما المبحث السادس : فكان بعنوان " دراسة لأهم الكتب المؤلفة في المراسيل " وفيه عدة مسائل :-

المسألة الأولى : التعريف بكتاب " المراسيل " لأبي داود .

المسالة الثانية : التعريف بكتاب " المراسيل " لابن أبي حاتم

المسألة الثالثة : التعريف بكتاب " جامع التحصيل في أحكام المراسيل " للعلائي.

أما الخاتمة : فذكرت فيها خلاصة البحث وأهم نتائجه.

نسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يرزق ما كتبت وسطرت القبول لدى ناظره ، وأن يجعله في ميزان حسناتى يوم تنصب الموازين بالقسط إنه ولى ذلك والقادر عليه .

كتبه العبد الفقير إلى عفو به القاهر

أبو حسام الدين : مُحَّدبن عبد الظاهر بن مُحَّد بن عبد المطلب الأزهرى المصرى

أستاذ الحديث الشريف وعلومه بجامعة الأزهر الشريف

:d_mohammed7267@yahoo.com

المبحث الأول

" حد المرسل وحقيقته عند علماء الحديث والفقهاء والأصوليين "

المسألة الأولى :

تعريف المرسل لغة ، واصطلاحا

لغة:– المرسل فى اللغة اسم مفعول مأخوذ من الإرسال يقال أرسله يرسله فهو مرسل ، والإرسال يطلق في اللغة ويراد به عدة معان :–

1 _ **يطلق الإرسال فى اللغة ويراد به الإطلاق وعدم المانع**

تقول : أرسلت كذا إذا أطلقته ولم تمنعه كما في قوله تعالى(أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا) الآية (7) أي أطلقنا الشياطين عليهم ولم يحل دونهم مانع ولا قيد .

وتقول العرب : ناقة مرسال أى مطلقة سريعة السير لا يحول دون سيرها قيد ، ويُقَال أرْسلت الطَّائِر من يدي وأرسلت الْكَلَام أى أطلقهُ من غير تَقْيِيد ،.أ.هـ(8)

فكأن المرسل الاصطلاحي سمى بذلك، لأن راويه أطلقه فلم يقيده براو معين من الصحابة، أو أنه أسرع فيه فحذف بعض إسناده .

2 - **يطلق الإرسال فى اللغة ويراد به التفريق وعدم الاجتماع**

تقول جاءَ القومُ أَرْسالا أى : متفرقين يتبع بعضهم بعضا ، وَأَرْسلُوا إبلَهم إِلَى المَاء إرْسَالًا، أَي: قِطيعاً قطيعا غير مجتمعين ، كما جاء في الحديث («إِنَّ الناسَ دَخَلُوا عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَرْسَالًا يُصَلُّون عَلَيْهِ........ الحديث (9)

---

(7) – الآية رقم (83) من سورة مريم .

(8) – تاج العروس 29/ 72 مادة "ر س ل " من طبعة دار الهداية ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائى (ص 24) ط– عالم الكتب – بيروت

أَيْ أفْواجا وفِرَقا مُتَقَطِّعَةً يَتْبَعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل مرسل أي كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها .أ.هـ(10)

3 – ويطلق الإرسال في اللغة أيضا ويراد به الاسترسال

وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به .

قال العلائى : فكان المرسل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه ووثق به لمن يوصله إليه وهذا اللائق بقول المحتج بالمرسل كما سيأتي في أدلتهم إن شاء الله تعالى لكن يرد عليه أن خلقا من الرواة أرسلوا الحديث مع عدم الثقة براويه الذي أرسلوا عنه .أ.هـ (11)

المرسل اصطلاحا

أما تعريف المرسل اصطلاحا فقد اختلف المحدثون مع الفقهاء والأصوليين في تعريف الحديث المرسل فلكل فريق اصطلاح خاص به

أولا : تعريفه عن المحدثين :-

للمحديثين في المرسل ثلاثة تعريفات :-

---

(9) – الحديث : أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الجنائز ، باب ذكر وفاته –ﷺ- 250/1 حديث 1628 من طبعة دار إحياء الكتب العربية، وسنده ضعيف فيه " الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي " تركه : أحمد ، وابن المديني ، والنسائي. وقال البخاري : يقال إنه كان يتهم بالزندقة. وقواه ابن عدي. وباقي رجال الإسناد ثقات

(10) – معجم مقاييس اللغة 2/ 392، مادة " رسل " ط- دار الفكر ، تهذيب اللغة 12/ 274 مادة " رسل " ط- دار إحياء التراث العربي بيروت ، الصحاح في اللغة للجوهري 4/ 1709 ط – دار العلم للملايين بيروت النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 2/ 222 ط- المكتبة العلمية .جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائى (ص 24) ط- عالم الكتب – بيروت

(11) – جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائى (ص 24) ط- عالم الكتب – بيروت

الأول : هو الحديث الذى رفعه التابعى إلى النبى – ﷺ – حقيقة أو حكما– ولم يأخذه منه مباشرة – سواء أكان هذا التابعى صغيرا أو كبيرا . وسواء كان المرفوع قولا أو فعلا . وهو المشهور عند المحدثين كما ذكر ابن الصلاح ، وابن دقيق العيد ، والعراقى ، والعلائي ، وابن حجر ، والسخاوى وغيرهم . قال شيخنا وهو مذهب الجمهور" (12) وقد ذهب إليه من الأصوليين والفقهاء الإمام أبو نصر الصباغ ، وأبو بكر بن فورك ، وابن برهان ، والسمعانى ، والقرافى ..أ.هـ ([13])

شرح التعريف :

قوله (**حقيقة**) أى نسبه التابعى إلى النبى بلفظ صريح وصيغة جلية لا تحتمل التأويل من قول أو فعل أو إقرار أو صفة ، كأن يقول التابعى قال رسول الله– – ﷺ –كذا ، أو فعل كذا ، أو نهى عن كذا أو نحو ذلك .أ.هـ(14)

ومعنى قوله (**حكما**) أى نسبه التابعى إلى نفسه ، وكان مما لا مجال للرأى فيه ولا للاجتهاد فهو في هذه الحالة في حكم المضاف إلى النبى – ﷺ – .

وقوله (**لم يأخذه منه مباشرة**) قيد في التعريف أخرج نوعين:-

([12]) – معرفة علوم الحديث – للحاكم – ص 25 ، التمهيد -لابن عبد البر– 1/ 19، 20 ، علوم الحديث – لابن الصلاح – ص 47 ، التبصرة والتذكرة فى علوم الحديث – للعراقى – –144/1 ، الاقتراح فى بيان الاصطلاح – لأبى الفتح :تقي الدين مُحَمَّد بن علي بن وهب ، المعروف بابن دقيق العيد – ص 192 ،فتح الغيث شرح ألفية علوم الحديث – للسخاوى – 131/1 ، بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال لشيخنا الأستاذ الدكتور مُحَمَّد محمود أحمد بكار ص 245 من ط– دار السلام للطباعة والنشر . النكت على كتاب ابن الصلاح – لابن حجر 540/2

(13) جامع التحصيل – للعلائي – ص 21، 22

(14) – بلوغ الآمال ص 246 ، ظفر الأمانى شرح مختصر الجرجانى للكنوى (ص 191، 192) ، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص 25) ، مقدمة ابن الصلاح (ص47) .

الأول : أخرج التابعى الذى تحمل عن النبى مباشرة حالة كفره ، ثم أسلم بعد وفاة النبى وحدث به ، فإن هذا الحديث وإن كان راويه تابعيا إلا أنه لا يسمى مرسلا بل يسمى مسندا أو متصلا

مثاله : حديث التنوخي(15) رسول هرقل وفي رواية قيصر– فإنه اجتمع بالنبى – ﷺ – وأخذ عنه مباشرة لكنه لم يسلم في حياته بل أسلم بعد وفاته– – ﷺ – فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى في مسنديهما وساقاه مساق الأحاديث المسندة

الثانى : أخرج من رأي النبي صلى الله عليه و سلم غير مميز كمحمد بن أبي بكر الصديق فإنه صحابي وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول . ولا يجيء فيه ما قيل في مراسيل

---

(15) – التنوخي رسولُ هِرَقل. جاء إلى النبيَّ صلى الله عليه وسلّم في السنة التاسعة في تبوك، ولم يكن أسلم يومئذ، ثُم أسلم بعد وفاة النبى . وحديثه في «مسند» أحمد24/ 419 حديث رقم 15655، ، والتنوخي هذا كان كافراً حين لقي النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويضربُ علماءُ الحديث بهذا الحديث مثلاً للمرسل المتصل، وهو فيمن لقي في حال كفره رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسمع منه شيئاً، ثم أسلم بعد وفاته، وحدث بما سمعه، فإنه مع كونه تابعيا محكومٌ لما سمعه بالاتصال لا الإرسال

تنبيه : جاء في هامش تهذيب التهذيب (26/4) " يقال له أبو مُحَّد المازني بن السماك مذكور في كتاب الضعفاء أ.هـ قلت وهذا وهم – لأن من قيل فيه " أبو مُحَّد المزنى بن السماك "أنما هو اسم سعيد بن راشد، أبو مُحَّد المازني البصري السماك الذى يروى عن : الحسن وابن سيرين وعطاء والزهري.

ويروى عنه: مُحَّد بن عبد الله الأنصاري وعيسى بن إبراهيم البركي وخلف بن هشام وشيبان بن فروخ وغيرهم. قال عنه البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث. وضعفه : أبو زرعة الرازي ، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وابن الجوزي وغيرهم.انظر ترجمته في (تاريخ البخاري الكبير: 3 / الترجمة 1572، وتاريخه الصغير: 2 / 185، والضعفاء الصغير، الترجمة 133، وضعفاء النسائي، الترجمة 280، وضعفاء العقيلي، الورقة 76، والمجروحين لابن حبان: 1 / 324، والكامل لابن عدي: 2 / الورقة 43، وضعفاء الدارقطني، الترجمة 274، وسؤالات البرقاني للدارقطني، الورقة 5، وعلل الدارقطني: 3 / الورقة 38، وضعفاء ابن الجوزي، الورقة 63 وغيرها) .

الصحابة لأن أكثر رواية هذا وشبهه عن التابعي بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع فإن احتمال روايته عن التابعي بعيد جدا .أ.هـ(16)

التعريف الثانى للمرسل عند المحدثين

هو : ما رفعه التابعى الكبير إلى النبى – ﷺ –

وهذه الصورة متفق عليها بين العلماء قاطبة ، كما قرر ابن الصلاح وغيره من أئمة الحديث وغيرهم .

قال ابن الصلاح : وصورَتُهُ – أى المرسل – التي لا خلافَ فيها – أى عنده– حديثُ التابعيِّ الكبيرِ الذي لَقِيَ جماعةً مِنَ الصحابةِ وجالسَهُمْ، ك: عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَدِيِّ بنِ الخِيَار (17) ، ثُمَّ سعيدِ بنِ المسَيِّبِ وأمثالِهما إذا قالَ: قالَ رسولُ اللهِ – ﷺ – .أ.هـ (18)

---

(16)– تدريب الراوى – للسيوطى – 1/196 من طبعة مكتبة الرياض الحديثة

(17) – نقل الزركشي أيضا في نكته (1/ 441) عن بعض العلماء اعتراضهم على ابن الصلاح في تمثيله بابن الخيار؛ لأن جماعة ممن صنّف في الصحابة ذكره فيهم، كابن منده ، وابن حبان ، وابن عبد البر.

قال الدكتور ماهر يا سين الفحل في تحقيقه لمقدمة ابن الصلاح ص(127)

قلنا: ابن حبان ذكره في ثقاته 3/ 248 ضمن طبقات الصحابة؛ ولكنه أعاد ذكره في 5/ 64 في طبقات التابعين إشارة إلى وجود الخلاف الحاصل فِيهِ. وكذلك ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب 2/ 436 (هامش الإصابة). والذهبي في تجريد أسماء الصحابة 1/ 363 (3865) . وقال ابن حجر في التقريب : قتل أبوه ببدر، وكان هو في الفتح مميزاً، فعدّ في الصحابة لذلك، وعدّه العجلي وغيره في ثقات كبار التابعين.

ويمكن الإجابة: بأن المصنفين في الصحابة إنما ذكروا ذلك فيه وفي أقرانه باعتبار وجوده في زمن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يريدوا أنه صحابي؛ لأن حد الصَّحَابِيّ لا ينطبق عَلَيْهِ، ولهذا ذكره خلق في جملة التابعين كالحاكم وكذا المصنف.

قلنا: هكذا أجاب الزركشي عن الاعتراض، ولكن الحقيقة أن حد الصحابي – عند المحدّثين – ينطبق عليه، على ما ذكر ابن حجر من أنه كان مميزاً يوم الفتح، وقد عدّوا في الصحابة من حاله أشبه بحالابن الخيار، كالحسين بن علي وغيرهم، بل من هو أصغر منه بكثير كمحمود بن لبيد ومحمود بن الربيع الأنصاريين===

قلت : هنا خص المرسل بحديث التابعى الكبير بخلاف التعريف الأول وعلى هذا فحديث التابعى الصغير لايعد مرسلا بل منقطعا .

وعللوا ذلك :- أن التابعى الكبير إنما يروى غالبا عن الصحابة ، بخلاف التابعى الصغير فإن ما يروون عمن أدركوه من الصحابة يسيرا، وجل رواياتهم إنما هي عن التابعين.

قال ابن حجر ولم أر تقييده بالكبير صريحاً عن أحد، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم(19)

التعريف الثالث للمرسل عند المحدثين

هو ما سقط منه الصحابى وأضافه التابعى إلى النبى – ﷺ –

قال البيقونى في نظمه :- "وَمُرْسلٌ" مِنهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ. (20)

قلت : والأول هو الأولى والله أعلم .

ثانيا : تعريف المرسل عند الفقهاء والأصوليين

أما الفقهاء والأصوليون فقد اختلفوا أيضا في تعريف المرسل على قولين :-

الأول : المرسل هو ماسقط من سنده راو أو أكثر فى أى موضع منه سواء كان السقوط من أول السند أم من وسطه أم من آخره . (21)

= ومُحَمَّد بن أبي بكر الصديق. وإثبات الصحبة له لا يعني بالضرورة كون حديثه مسنداً متّصلاً، نعم لم توجد له رواية مسندة عن رسول الله – ﷺ – ولكن ما الذي يمنع من الحكم بصحبته؟. والخِيَار: بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الياء. انظر: تقريب التهذيب ترجمة رقم (4320)، والتاج 11/ 244

(18) – مقدمة ابن الصلاح ص(124) من ط- دار الكتب العلمية

(19) – بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال لشيخنا الأستاذ الدكتور مُحَمَّد محمود أحمد بكار ص 245 من ط- دار السلام للطباعة والنشر . النكت على كتاب ابن الصلاح – لابن حجر 540/2 ،: التمهيد 1/ 20 - 21، وفتح المغيث 1/ 129.

(20) – بلوغ الآمال ص (247) شرح الزرقانى على المنظومة البيقونية ص (53، 54)

قال ابن رجب :- أما الخطيب البغدادي فقد أطلق المرسل على ما انقطع إسناده مطلقا، وعليه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان، والدارقطني وهو المشهور عند الفقهاء والأصوليين . أ.هـ(22)

قلت : وعليه فإن المرسل عنهم شامل لكل من المنقطع والمعضل والمعلق .

القول الثانى :

أن المرسل : هو الحديث الذى في سنده راو روى عمن لم يعاصره ، أو عاصره ولم يلقه

.قال الحافظ أبو بكر الخطيب في كتابه الكفاية :

لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه نحو رواية سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير ، ومُحَمَّد بن المنكدر ، والحسن البصري ، ومُحَمَّد بن سيرين وقتادة وغيرهم من التابعين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(21) - بلوغ الآمال ص(247) ، جامع التحصيل ص(24) ، الرسالة للشافعى ص (461، 462) ، الكفاية للخطيب (ص 384) تدريب الراوى 1/ 195، وما بعدها .

(22) - شرح علل الترمذى - لابن رجب – ص 183 ، منهج النقد في علوم الحديث –للدكتور نور الدين مُحَمَّد عتر الحلبى - ص 370، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث – لابن كثير- ص 47 – 48 ، قواعد التحديث – لجمال الدين القاسمى - ص 137، الإحكام في أصول الأحكام – لابن حزم - 2/ 123، التلخيص في أصول الفقه – لأبي المعالي : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الجويني ، الملقب بإمام الحرمين – 3 / 415، البرهان 1/ 632، المستصفى في أصول الفقه – لحجة الإسلام أبو حامد الغزالى - 1/ 169، البحر المحيط في أصول الفقه – للزركشى - 4/ 403 إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول – للشوكانى - ص 64 تيسير التحرير فى أصول الفقه - لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (المتوفى: 972 هـ) 3/ 102.

وبمثابته في غير التابعين نحو رواية ابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، ورواية مالك بن أنس عن القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق ﷺ ، ورواية حماد بن أبي سليمان عن علقمة وكذلك رواية الرواي عمن عاصره ولم يلقه كرواية سفيان الثوري وشعبة عن الزهري وما كان نحو ذلك مما لم نذكره فالحكم في الجميع عندنا واحد .أ.هـ(23)

قلت : وهذه الصورة أقرب إلى التدليس أو الإرسال الخفي .

ورغم هذا الاختلاف الظاهر في الاصطلاح إلا أن الحقيقة المختلف عليها واحدة، وبيان ذلك: أن المرسل عند أهل المصطلح نوع خاص من المنقطع، وهو ما انقطع بعد التابعي، وقول الخطيب ومن سبقه أو لحقه عام في كل منقطع،

([23]) – الكفاية في علم الراية للخطيب (ص384) ط– المكتبة العلمية – المدينة المنورة .

المسألة الثانية

بيان دواعى الإرسال وأسبابه.

قد يتسأل القارئ ماهى الدواعي والأسباب التى تجعل التابعي يرسل الحديث مع أنه رأى من أرسل عنه ، وفي كثير من الأحوال أنه سمع منه ؟

فنقول وبالله التوفيق :- المرسل – بكسر السين – إما أن يكون لايرسل إلا عن الثقات فقط ، وإما أنه يرسل عن الثقات وغيرهم .

فعلى الأول نستطيع أن نقول أن أسباب الإرسال عنده ما يلى :-

1- أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده ووقر في نفسه فيرسله اعتمادًا على أنه صحيح لا غبار عليه .كما كان يفعل الحسن البصرى .

قال ابن رجب : وخرج عبد الغني بن سعيد من طريق نصر بن مر زوق وسلمة بن مكتل، قالا: سمعنا الخصيب بن ناصح يقول: كان الحسن إذا حدثه رجل واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ذكره. فإذا حدثه أربعة بحديث عن النبي ﷺ ألقاهم، وقال: قال رسول الله ﷺ – .

قال ابن رجب : والخصيب بن ناصح مصري متأخر، لم يدرك الحسن، إنما يروي عن خالد ابن خداش ونحوه . .أ.هـ بتصرف (24)

2 – أن يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المتن جيدا فذكره مرسًلا لأن أصل طريقته أن لا يأخذ إلا عن ثقة فلا يضره الإرسال .أ.هـ (25)

---

(24) – شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى 536/1 من طبعة مكتبة المنار .- الأردن.

(25) – التبصرة في أصول الفقه – للشيرازى – ص (128) دار الفكر

3- أن يكون ذكره للحديث على سبيل المذاكرة أو على جهة الفتوى فيثقل عليه عند ذلك ذكر الإسناد ويكتفي بذكر المتن لأنه المقصود حينئذٍ دون السند ولا سيما إذا كان السامع عارفًا بما حذف من السند لشهرته عنده ومعرفته بذلك

وأما إن كان يرسل عن الثقات وغيرهم فيمكن أن نقول أن أسباب الإرسال هو ضعف شيخه ، **ولكن نتسأل أيضا هل هذا الفعل منه يعد قادحا في عدالته أم لا؟**

قال ابن حجر : هذا يقتضي القدح في فاعله لما تترتب عليه من الخيانة ...أ.هـ . (26)

بينما قال العلائي :أنه لا يصير المرسل بذلك مجروحا لأنه لم يخرج ذلك على وجه قيام الحجة به .أ.هـ (27)

وقد قال السيوطي فيمن دلس اسم شيخه لكونه ضعيًفا الأصح أنه ليس بجرح .أ.هـ (28)

قلت : وهو الصحيح إن شاء الله لأنه قد لا يعلم ضعف ذلك الشيخ وربما يكون عدلا ثقة عنده بينما يظهر لغيره خلاف ذلك .

بالإضافة إلى أن من كبار الأئمة من لم يذكر شيخه بسبب ضعفه ، ولم يضعف هؤلاء الأئمة أحد.

قال ابن رجب : بيان تفاوت مراتب المراسيل : الرابع : إن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك إسمه بل يسميه فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي ، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيرا ، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه ، بل يقولون عن رجل

(26) – النكت على مقدمة ابن الصلاح – للابن حجر – 556/2

(27) – جامع التحصيل – للعلائي – ص (88)

(28) – تدريب الراوى – للسيوطى – 230/1

وهذا معنى قول القطان : لو كان فيه إسناد صاح به ، يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه .أ.هـ (29) والله أعلم .

لكن هل يجوز تعمد الإرسال ؟

قال بعض أهل العلم : إذا كان شيخ المرسل الذي حدثه به عدلا عنده وعند غيره فهو جائز

وإن كان غير عدل عنده وعند غيره ، فهو ممنوع بلا خلاف ،

وإن كان عدلا عنده وليس عدلا عند غيره. أو غير عدل عنده عدلا عند غيره فهذان – يحتمل فيهما الجواز وعدمه بسبب الأسباب الحاملة عليه .والله أعلم .أ.هـ (30)

---

(29) – شرح علل الترمذى – لابن رجب – 535/1 ، وجامع التحصيل – للعلائى ص75 وللمزيد في هذا الموضوع انظر : التمهيد – لابن عبد البر – 17/1 ، النكت على مقدمة ابن الصلاح –لابن حجر – 55/2 ، الحديث المرسل حقيته وحجيته – للدكتور حلمى كامل عبد الهادى ،

(30) – للمزيد انظر : النكت على مقدمة ابن الصلاح – لابن حجر - 557/2، 558 ، فتح المغيث – للسخاوى – 173/1 ، الحديث المرسل حقيته وحجيته – للدكتور حلمى كامل عبد الهادى

المسالة الثالثة

الفرق بين المرسل والمنقطع .

قال الحاكم : المنقطع من الحديث غير المرسل وقل ما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما . أ. هـ(31)

وقال ابن الصلاح : في الفرق بينه وبين المرسل مذاهب لأهل الحديث وغيرهم

المذهب الأول : أن المرسل مخصوص بالتابعي، وإن المنقطع من الإسناد هو الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معيَّنا ولا مبهما ثم قال: ومنها ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله وهو أن المرسل مخصوص بالتابعين ، والمنقطع شامل له ولغيره ، وهو عنده كل ما لا يتصل إسناده سواء كان يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره .أ. هـ(32)

المذهب الثانى : أن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده .

وهذا المذهب صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم ، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته. أ. هـ(33)

إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم. أ. هـ(34)

وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك والله أعلم. أ. هـ(35)

---

(31) – معرفة علوم الحديث للحاكم ص27

(32) – التمهيد – لابن عبد البر 21/1

(33) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب- ص 21 ، 384

(34) – هذه عبارة الخطيب في الكفاية

يقول الدكتور .همام سعيد حفظه الله : ورغم هذا الخلاف الظاهر في الاصطلاح إلا أن الحقيقة المختلف عليها واحدة وبيان ذلك-

أن المرسل عند أهل المصطلح نوع خاص من المنقطع ، وهو ما انقطع بعد التابعي ، وقول الخطيب ومن سبقه أو لحقه عام في كل منقطع. يضاف إلى هذا أن المرسل الذي دار حوله الخلاف بين التصحيح والتضعيف ، والقبول والرد هو مرسل التابعي ، وأما المنقطع دون التابعي فهذا لا جدال في ضعفه ، وأهل الاصطلاح وغيرهم يقرون بضعفه . أ. هـ(36)

قلت : ما ذكره الدكتور همام قد سبقه إليه الشوكاني حيث قال بعد أن ذكر تعريف جمهور المحدثين للمرسل .

أما جمهور أهل الأصول فقالوا : المرسل : قول من لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان من التابعين أو تابعي التابعين أو ممن بعدهم وإطلاق المرسل على هذا وإن كان اصطلاحا ولا مشاحة فيه ، لكن محل الخلاف هو المرسل باصطلاح أهل الحديث ، فذهب الجمهور إلى ضعفه وعدم قيام الحجة به لاحتمال أن يكون التابعي سمعه من بعض التابعين فلم يتبين أن الواسطة صحابي أ. هـ(37)

(35) علوم الحديث – لابن الصلاح ص 56 ،58، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح - لإبراهيم ابن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: 802هـ ص(91) ، جامع التحصيل - للعلائي ص (31) .

(36) - العلل في الحديث دراسة منهجية – للدكتور همام عبد الرحيم - 184/1

(37) - إرشاد الفحول –للشوكانى -) ص119

أما المبحث الثانى

" مرسل الصحابى ، تعريفه ، وحكمه"

تعريفه :

هو ما رواه الصحابي عن النبي ﷺ ولم يسمعه منه مبا شرة ، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه أو غيابه عن شهود ذلك. أ,هـ (38)

حكمه

مرسل الصحابى حجة يلزم العمل به على المذهب الصحيح الراجح ، وليس من قبيل المرسل لأنه في حكم الموصول المسند، فهو رواية عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة، لأن الصحابة كلهم عدول.

قال الزركشى :

قَالَ الْحَافِظ أَبُو عَليّ الغساني لَيْسَ يعد مُرْسل الصَّحَابِيّ مُرْسلا فقد كَانَ يَأْخُذ بَعضهم عَن بعض ويروي بَعضهم عَن بعض . وَقَالَ كَانَ لعمر بن الْخطاب جَار من الْأَنْصَار يتناوب مَعَه النُّزُول إِلَى رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ينزل هُوَ يَوْمًا وَالْآخر يَوْمًا قَالَ فَإِذا نزلت جِئْته بِخَبَر ذَلِك الْيَوْم من الْوَحْي وَغَيره . (39)

---

(38) – منهج النقد في علوم الحديث للدكتور :نور الدين مُحَّد عتر الحلبي (ص373) ط: دار الفكر دمشق–

(39) – هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخارى ومسلم في صحيحهما من حديث ابن عباس –رضى الله عنهما – قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، عَنِ المرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا" .... الحديث وفيه "ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ الحَدِيثَ يَسُوقُهُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهُمْ مِنْ عَوَالِي المدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِمَا حَدَثَ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنَ الوَحْيِ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ .... الحديث .(صحيح البخارى : كتاب النكاح ، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها 1991/5 ، ومسلم كتاب :النكاح ، باب اعتزال النساء194/4)

وَقَالَ الْبَرَاء مَا كل مَا نحدثكم بِهِ عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم سمعناه من رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَلَكِن سمعناه وَحدثنَا أَصْحَابنَا وَكُنَّا لَا نكذب.

وَقَالَ ابْن طَاهِر فِي كتاب اليواقيت كَانَ من مَذْهَب الصَّحَابَة رَضِي الله تَعَالَى عَنْهُم أَنه إِذا صَحَّ عِنْدهم أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ذكر حَدِيثا رَوَوْهُ عَنهُ من غير أَن تذكر الْوَاسِطَة بَينهم

فقد روى أَبُو هُرَيْرَة وَابْن عَبَّاس قصَّة {وأنذر عشيرتك الْأَقْرَبين} وَهَذِه الْقِصَّة كَانَت بِمَكَّة فِي بَدْء الْإِسْلَام لم يحضرها أَبُو هُرَيْرَة ويصغر عَنْهَا سنّ ابْن عَبَّاس .

وروى ابْن عمر رَضِي الله تَعَالَى عَنْهُمَا وقُوف النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم على قليب بدر وَابْن عمر لم يحضر بَدْرًا

وروى الْمسور بن مخرمَة ، ومروان بن الحكم "قصَّة الْحُدَيْبِيَة " وسنهما لَا يحْتَمل ذَلِك لِأَنَّهُمَا ولدا بعد الْهِجْرَة بِسنتَيْنِ .

وروى أنس بن مَالك حَدِيث انْشِقَاق الْقَمَر وَذَلِكَ كَانَ قبل الْهِجْرَة وَقد أخرج الْأَئِمَّة هَذِه الْأَحَادِيث وأمثالها فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا وَأَجْمعُوا على الِاحْتِجَاج بهَا أ.هـ (40)

قال الخطيب البغدادي:

كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي -ﷺ- لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن". .أ,هـ (41)

---

(40) - النكت على مقدمة ابن الصلاح : لأبي عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (505/1) من طبعة : أضواء السلف – بالرياض

(41) - الكفاية في علم الرواية – للخطيب - "ص93

وقال الحافظ ابن حجر –رحمه الله–: "وقد اتفق المحدثون على أن مرسل الصحابي في حكم الموصول".أ.هـ(42)

وقال أيضًا " وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك، إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم، فلا يعتد بمخالفته ".أ.هـ(43) "

وقال أيضًا في الفتح "1/ 464" حديث رقم "343" عند شرحه لحديث أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– قَالَتْ: «فَرَضَ اللَّهُ الصَّلاَةَ حِينَ فَرَضَهَا، رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلاَةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلاَةِ الحَضَرِ» الحديث (44)

اعترض على هذا الحديث بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة".

فأجاب –رحمه الله– قائلا :–

أولًا : فهو مما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع.

ثانيًا : فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة؛ لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أو عن صحابي آخر أدرك ذلك".أ.هـ.

وممن نص أيضًا على قبول مراسيل الصحابة والاحتجاج بها وأن جهالتهم لا تضر ابن الصلاح –رحمه الله(45) ، وابن الملقن(46) ، والعراقي(47) ، " والنووي حيث قال في التقريب: "أما مرسله –أي الصحابي– فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح(48)".

---

(42) – هدي الساري مقدمة فتح البارى – للحافظ ابن حجر – "ص350"

(43) – هدي الساري مقدمة فتح البارى – للحافظ ابن حجر ص378" ، النكت على مقدمة ابن الصلاح – لابن حجر – "2/ 541"

(44) – الحديث أخرجه البخار ى في صحيحه : كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء 137/1 ، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين وقصرها ، حديث رقم 685

(45) – مقدمة ابن الصلاح – للحافظ ابن الصلاح– ص(56)

والسيوطي(49)"، وابن كثير(50)" وخلق لا يحصون .

وقال العلائي : رادًّا على القائلين برد المراسيل مطلقًا حتى مراسيل الصحابة:-

لم يخالف فيه – أى في قبول مرسل الصحابي - إلا الأستاذ أبو إسحاق وطائفة يسيرة، وقولهم مردود بأن الصحابة كلهم عدول، ومن كان منهم يرسل الحديث، فإنما هو عن مثله، ولا يضر الجهالة بعينه بعد أن تقرر عدالة الجميع..... وهذا هو الأمر المستقر الذي أطبق عليه أهل السنة، أعني القول بعدالة جميع الصحابة -رضي الله عنهم- ولا اعتبار بقول أهل البدع والأهواء ولا تعويل عليه ... .أ.هـ (51)

(46)- في المقنع "1/ 138"،

(47) - في التبصرة والتذكرة "1/ 156"، والتقييد والإيضاح ص59

(48) - تدريب الراوى – للسيوطى- 207/1

(49) - تدريب الراوى – للسيوطى - "1/ 207

(50) - في اختصار علوم الحديث "1/ 158- 159" و "2/ 498

(51) – في جامع التحصيل "ص 68- 69" ، وانظر مزيدًا في الرد عليهم المصادر النكت "2/ 547"، والتبصرة "1/ 157"، والتدريب "1/ 207" وفتح المغيث "1/ 179".

المبحث الثالث

" المرسل الخفى ،حقيقته وحكمه.

المسالة الأولى

تعريف المرسل الخفى لغة واصطلاحا .

تعريفه لغة :– المرسل الخفى اسم علم مركب فإذا أردنا تعريف معناه لغة فيجب تفكيك تركيبه وتعريف كل طرف منه على حدة،

(**فالمرسل**) لغة تقدم الكلام عليه من أن معناه يدور حول الإطلاق وعدم التقييد والمنع

أما اللفظ الثانى لمسمى هذا العلم المركب فهو لفظ (**الخفى**)

قال الفيروز آبادى : الشئ الخفى ،والخافى ،والخفا هو : الذى لم يظهر.أ.هـ (52)

وعليه فالخفاء ضد الظهور .

وعلاقة الخفاء بالمرسل الخفى هى : أن المرسل الخفى انقطاع غير ظاهر في الإسناد ولذلك قالوا عنه : علم عميق المسالك ،بعيد الأغوار، من أعوص علوم علل الحديث

.ولذلك قال العلائي : لم يتكلم فيه إلا حذاق الأئمة الكبار أ.هـ .(53)

تعريف المرسل الخفى اصطلاحا

المرسل الخفى : هو رواية الراوي عمن **عاصره** ولم يسمع منه بصيغة موهمة السماع. .أ.هـ (54)

([52]) – القاموس المحيط مادة "خفى " 1652

([53]) – جامع التحصيل –للعلائي – ص 125

([54]) – علوم الحديث – لابن الصلاح –ص (483) نزهة النظر – لابن حجر ص (45) وهو الذي يميل إليه رأي ابن عبد البر في التمهيد 1/15–16، وانتصر له العلائي في جامع التحصيل ص97، وحمل كلامهما = =

قال العراقى فى ألفيته :

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ ... يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاء

وعليه فالإرسال على نوعين:-

ظاهر وخفي .

فالظاهر: هو أن يروي الرجل عمن لم يعاصره بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث.

والخفي له ثلاث صور

الأولى : هو أن يروي عمن عاصره **ولم يلقه** حديثا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع ،

الثانية : أن يروى عمن عاصره **ولقيه** وسمع منه حديث لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع

.الثالثة : أن يروى عمن عاصره **ولقيه** ولم يسمع منه بصيغة توهم السماع.

قال شيخنا الأستاذ الدكتور مُحَمَّد محمود بكار : وهذه الصور الثلاث من التدليس – بالمعنى اللغوى- والقول المعتمد عند المحدثين أن المرسل الخفى يتحقق في الصورة الأولى المتفق عليها دون الصورتين المختلف فيهما فإنهما من التدليس وهو الراجح لأن بهما لقاء وعاصرة فزال الخفاء .أ.هـ بتصرف (55)

مثال المرسل الخفى

ما رواه الترمذي في العلل الكبير: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ , حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ , أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ , عَنْ نَافِعٍ , عَنِ ابْنِ عُمَرَ , قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

= الشريف العوني على خلاف ظاهره المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ص.وقد قال الخطيب: لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلَّس هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه ... .ا. هـ الكفاية في علم الرواية ص546.

(55) – بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال ص (258) من طبعة دار السلام – القاهرة .

وَسَلَّمَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ , وَإِذَا أُحِلْتَ عَلَى مَلِيءٍ فَاتْبَعْهُ , وَلَا تَبِعْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ» .قال الترمذى : سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يعنى البخارى - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: مَا أَرَى يُونُسَ بْنَ عُبَيْدٍ سَمِعَ مِنَ نَافِعٍ. وَرَوَى يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ , عَنِ ابْنِ نَافِعٍ , عَنْ أَبِيهِ حَدِيثًا .أ.هـ (56)

فهذا الإسناد ظاهره الاتصال، فيونس بن عبيد أدرك نافعا وعاصره معاصرة حتى عد فيمن سمع من نافع، لكن أئمة النقد قالوا إنه لم يسمع منه، قال البخاري: "ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع". وهو رأي ابن معين وأحمد بن حنبل وأبي حاتم أيضا.أ.هـ (57). فهو من المرسل الخفي.

(56) - علل الترمذي الكبير – للترمذى – ص(134) من طبعة عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية

(57) - جامع التحصيل: 377، والتهذيب: 11: 445

المسالة الثانية

بم يعرف الإرسال الخفى وكيف يدرك ؟

يُعرَف الإرسال الخفي بأحد أمور ثلاثة، وهي:

1- **نص بعض الأئمة** على أن هذا الراوي لم يلقَ من حدَّث عنه، أو لم يسمع منه مطلقا. كقول الحاكم : أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس شيئا قط، وأن الأعمش لم يسمع من أنس، وأن الشعبي لم يسمع من صحابي غير أنس، وأن الشعبي لم يسمع من عائشة، ولا من عبد الله بن مسعود، ولا من أسامة بن زيد، وأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس أ.هـ (58)

2- إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه، أو لم يسمع منه شيئا. كما جاء عن أحمد بن مُحَّد بن يحيي بن حمزة الدمشقي القاضي: قال العلماء : أكثر عن أبيه عن جده, قال أبو حاتم الرازي : سمعته يقول: "لم أسمع من أبي شيئا" أ.هـ [59]

وكما صرح الليث بأنه لم يسمع من عبيد الله فقد قال: (لم أسمع من عبيدا لله بن أبي جعفر إنما كان صحيفة كتب إلي، ولم أعرضها عليه . أ.هـ ([60])

وقال عبد الله بن الإمام أحمد : قال أبي: سمعته من حماد الخياط، قال: أخرج مخرمة بن بكير كتبًا، فقال: هذه كتب أبي لم اسمع من أبي شيئًا. . أ.هـ ([61]) وأمثلة ذلك كثير في كتب التراجم .

([58]) – شرح علل الترمذى – لابن رجب – 144/1

(59) – التدليس والمدلسون – لحماد بن مُحَّد الأنصاري الخزرجي السعدي – العدد الثانى ص97 – مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(60) – المراسيل لابن أبي حاتم (ص146) والخطيب في " الكفاية " (ص: 460)

3- مجيء الحديث من وجه آخر، فيه زيادة شخص بين هذا الراوي، وبين من روي عنه.

وهذا الأمر الثالث فيه خلاف للعلماء؛ لأنه قد يكون من نوع "المزيد في متصل الأسانيد"

---

(61) علل الإمام أحمد رقم (1907)

المسالة الثالثة

الفرق بين المرسل الخفى والتدليس .

الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ . رحمه الله . يرى التفرقة بينهما ؛ فيجعل رواية الراوي عن مُعاصرٍ له لم يلقهُ أو لم يسمع منه من قبيل (الإرسال الخفي) ولا يسميها (تدليسًا) ، و يجعل التَّدليس خاصًّا بما كان الرَّاوي فيه لهُ من شيخه سماعٌ في الجُملةِ

قال ابن حجر : والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا: وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه.

فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه، فهو المرسل الخفي.

ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه. والصواب التفرقة بينهما. ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس –دون المعاصرة وحدها– لابد منه .أ.هـ (62)

و غير الحافظ ابن حجرٍ من أهل العلمِ يتجوزُ في هذا ؛ و يُطلق على الكُلِّ (تدليسًا) . و بطبيعة الحال ؛ فإنَّ هذا الاختلاف راجعٌ إلى الاصطلاح ؛ و إلا فالحُكم سواءٌ ، فكلاهما لم يتَّصل . والله أعلم

قال شيخنا : إن كلا من المرسل والمدلس إرسالا خفيا يروى عن شيخ شيئا لم يسمعه منه بلفظ يتحمل السماع وغيره ، غير أن المدلس يروى عمن عرف لقاؤه إياه سمع منه أو لم يسمع ويختص المرسل الخفى : بأنه يروى عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه . ([63])

([62]) – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – لابن حجر – (ص85) ط- مطبعة الصباح، دمشق

المسالة الرابعة

الفرق بين المرسل الخفى والمزيد في متصل الأسانيد

ولبيان الفرق بين المرسل الخفى والمزيد فى متصل الأسانيد نعرف أولا : المقصود بالمزيد فى متصل الأسانيد من حيث اللغة

فنقول بالله التوفيق : كلمة " المزيد " لغة: اسم مفعول، من "الزيادة".وضدها النقصان ، أما كلمة "المتصل " : فهى ضد المنقطع، والأسانيد: جمع إسناد. وهو سلسلة الرجال الموصلون للمتن

وعليه فيمكن تعريف المزيد في متصل الأسانيد في اصطلاح المحدثين بأنه : **زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال** ([64])

أو أن يزيد الراوى الثقة رجلا في الإسناد لم يذكره غيره من الثقات الآخرين ، ويكون ظاهر هذا الإسناد الاتصال

فإن الراوي إذا روى عن شيخه – حديثا –، ثم جاءت رواية أخرى عنه بواسطة بينهما – أى بزيادة راو – فإن ذلك من الأدلة للحكم على الرواية الأولى بالإرسال،– ويكون من قبيل المرسل الخفى – لأنه لو كان سمعه منه لما رواه عنه بواسطة بينهما. لكن بشرط أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ "عن" ونحوها مما ليس نصاً صريحاً في إفادة الاتصال،

أما إذا كان بلفظ التحديث، أو الإخبار، أو السماع أو غير ذلك مما يقتضي الاتصال، ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة واسطة بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد

(63) بلوغ الآمل من مصطلح الحديث والرجال – لشيخنا العلامة مُحَمَّد محمود بكار – ص 264
انظر النخبة مع شرحها، ص49.

([64]) أنظر نخبة الفكر مع شرحها – لابن حجر – ص 49 ، وتيسير مصطلح الحديث – للطحان - 138

إذا: المزيد في متصل الأسانيد يكون فيه معاصرة ولقاء وسماع بخلاف المرسل الخفى فليس فيه لقاء ولا سماع .

ولذلك يشترط في المزيد في متصل الأسانيد

1- وقوع التصريح بالسماع بين الراوي وشيخه في الإسناد الناقص. والزائد

2- كون رواة الإسناد الناقص والزائد ثقات متقنين. فإن اختل الشرطان، أو أحد منهما ترجحت الزيادة وقبلت، وعد الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعا، لكن انقطاعه خفي، وهو الذي يسمى "المرسل الخفي".

قال الشيخ أحمد شاكر : فإن رجحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفى ، وإن رجح النقص كان الزائد من المزيد في متصل الأسانيد .أ.هـ. (65) بشرط التصريح بالسماع بين الرواى ومن روى عنه ، وكان رواة الزائدة ثقات أيضا .

ولكن اختلفوا فيما إذا توافر في الرواية الزائدة هذه الشروط هل تقبل الزيادة أم لا ؟

اختلف أهل العلم في هذه الزيادة على أقوال:

1- **القول الأول : الحكم للسند الخالي من الزيادة:- أى الناقص-** والحكم على الزيادة بأنها من المزيد في متصل الأسانيد، المحكوم فيه بكون الزيادة غلطاً. من راويها أو سهواً وباتصال السند الناقص بدونها. وهو قول أكثر أصحاب الحديث.

لكن بشرطين :-

الأول : أن يكون راوي السند الناقص أتقن ممن زاد .

والثانى : وجود قرينة ترجح الرواية الناقصة : وبه قال الإمام البخارى(66) ، وأبو حاتم ، والدار قطنى ، وأحمد وغيره من أهل الحديث

(65) الباعث الحثيث ص(151) بلوغ الآمال ص(264)

مثال الأول :قال أبو داود: سمعت أحمد سُئل عن حديث ابن عجلان، عن مُحَمَّد بن كَعب، عن معاوية، عن النبي ﷺ: "من يُرد اللهُ به خيراً يُفقّهه في الدِّين"؟ فقال: كان يحيى ـ يعني ابن سعيد يقول فيه: ابن عجلان، قال ابن عجلان: حدثني مُحَمَّد بن كعب؛ قال أحمد: وبعضهم يُدخِل بين ابن عجلان ومُحَمَّد بن كعب يزيدَ بنَ زياد.أ.هـ (67) فهنا أعل الإمام أحمد الرواية الثانية التى فيها زيادة .

وهذا الحديث أخرجه أحمد.أ.هـ (68) والطبراني (69) ، وابن عبد البر (70) كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن ابن عجلان قال: حدثني مُحَمَّد بن كعب يعني القَرَظي، قال سمعت معاوية يخطب على هذا المنبر فذكره.

وأما الطريق الذي ذكره الإمام أحمد المشتمل على زيادة يزيد بن زِياد بين ابن عجلان و مُحَمَّد بن كعب، فلم أقف عليه، وتصريح ابن عجلان بالسماع من مُحَمَّد بن كعب في رواية يحيى القطان يقضي على تلك الرواية بالوهم وأن الإسناد الذي وردت فيه من المزيد في متصل الأسانيد.

---

(66) – من خلال الاستقراء والتتبع يمكن أن يقال :- أن الإمام البخاري لا يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ولا يردها مطلقاً بل الأمر عنده دائر مع القرائن والمرجحات قال ابن رجب فى شرح علل الترمذى (2/ 638) فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة. .للمزيد راجع (منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) المؤلف : أبو بكر كافي الناشر : دار ابن حزم بيروت الطبعة : الأولى، 1422 هـ / 2000 م

(67) – مسائل الإمام أحمد ـ برواية أبي داود ص447 رقم2038.

(68) – المسند 104/28 ح16894.

(69) – المعجم الكبير 339/19 ح784

(70) – لتمهيد 79/23، وجامع بيان العلم وفضله 95/1 ح83.

مثال الثانى :- ماورواه مسلم فى صحيحه من طريق : من طريق : عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ **بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ وَاثِلَةَ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ**، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» الحديث .أ.هـ (71)

فجاء الترمذى فرواه من طريق : هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ **بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلاَنِيّ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الغَنَوِيّ** قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ تَجْلِسُوا عَلَى القُبُورِ، وَلاَ تُصَلُّوا إِلَيْهَا. .أ.هـ (72)

فالحديث روي بإسنادين:-

أحدهما: بُسر بن عبيد الله، عن واثلة، عن أبي مرثد؛

والثاني: بُسر بن عبيد الله، **عن أبي إدريس**، عن واثلة .

والحديث يرويه الوليد بن مسلم (73)، وعيسى بن يونس(74)، وصدقة بن خالد(75) كلهم عن بسر بن عبد الله عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد. وخالفهم عبد الله بن المبارك فزاد فيه (أبا إدريس الخولاني) بين بسر وواثلة

([71]) - مسلم في صحيحه كتاب الجنائز ، باب النهى عن الجلوس عن الجلوس على القبر والصلاة عليه 668/2، حديث رقم (972) من طبعة داراحياء التراث العربى – بيروت .

([72]) - سنن الترمذى كتاب الجنائز ، باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ عَلَى القُبُورِ، وَالجُلُوسِ عَلَيْهَا، وَالصَّلاَةِ إِلَيْهَا 358/2 حديث رقم (1050)

(73) - أخرجه :مسلم في صحيحه : ج3 ص62، والترمذي في سننه (1051) والنسائي: ج2 ص67 وأحمد: ج4 ص135، وابن خزيمة (793)

(74) - أخرجها أبو داود في سننه (3229)

(75) - ذكر ذلك ابن أبي حاتم في علله حديث رقم (213)

وقد رجح الإمام البخاري الطريق الناقصة على الزائدة.

قال الترمذي: "سألت مُحَمَّداً عن هذا الحديث فقال: حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع.

قال مُحَمَّد: – يعنى البخارى – "ويسر بن عبيد الله سمع من واثلة، وحديث ابن المبارك خطأ إذ زاد فيه عن أبي إدريس الخولاني" .أ.هـ (76)

ولم ينفرد البخاري بهذا الحكم فقد وافقه فيه نقاد آخرون كأبي حاتم الرازي والدارقطني وأحمد وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: "قال أبي: يرون أن ابن المبارك، وهم في هذا الحديث، أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر بن عبيد الله وبين واثلة.

ورواه عيسى بن يونس وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن بسر بن عبيد الله، قال: سمعت واثلة يحدث عن أبي مرثد الغنوي عن النبي ﷺ.

قال أبو حاتم بسر قد سمع واثلة، وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك فظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه، لأن أهل الشام أعرف بحديثهم" أ.هـ (77)

وقال أبو داود: قلت لأحمد: حديثُ بُسر بن عبيد الله: سمعت واثِلة . أعني حديثه عن أبي مَرثَد الغنوي أن النبي ﷺ قال: "لا تَصُفُّوا على القبور ولا تُصلوا إليها"؟ قال: ليس واثلة بذاك القديم، ينبغي أن يكون هذا من ابن جابر، يعني رواية ابن المبارك، عن ابن جابر، عن

(76) – العلل الكبير ص151

(77) – علل الحديث رقم (213)

بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن واثِلَة . يعني إدخال أبي إدريس بين واثِلَة وبُسر أ.هـ (78)

هنا حكم الإمام أحمد على الرواية الزائدة بأنها من المزيد في متصل الأسانيد، وأن الصواب عدم ذكر الزيادة.

وعلل ذلك بقرينة: وهي كون واثلة بن الأسقع ليس بذاك القديم، فمعنى ذلك أنه لا يُستبعد سماعُ بُسر بن عبيد الله منه، فلا معنى إذا لذكر الواسطة. وأما جهة الوهم فذكر أنه من شيخ ابن المبارك، وهو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. . .أ.هـ (79)

---

(78) – مسائل الإمام أحمد . برواية أبي داود ص438 رقم2012

(79) – قال الدكتور :بشير علي عمر في رسالته "منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث " 713/2 : 714

وقد خُولف الإمام أحمد في تعليله للوهم وفي تعيين الواهم بعد الاتفاق على الحكم بأن الزيادة وهم.

أما التعليل فقد عُلّل الوهم في ذكر الزيادة بأن بُسر بن عبيد الله قد سمع من واثلة بن الأسقع في الجملة، بل قد صرّح بسماع هذا الحديث بعنيه منه، وذلك في رواية الوليد بن مسلم ، وبِشر بن بكر ، وصَدَقَة بن خالد ، وعيسى بن يونس . فالتعليل بهذا التصريح أولى من التعليل بقرينة إمكان اللقاء
التي استدل بها الإمام أحمد، والعجيب أن الإمام أحمد قد روى رواية التصريح بالسماع في المسند، فكأنه لم يستحضرها حين الإجابة عن سؤال أبي داود.

أما الواهم في ذكر الزيادة فقد ذكر غير واحد أنه عبد الله بن المبارك وليس شيخه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر كما ذهب إليه الإمام أحمد. قال ذلك البخاري، وأبو حاتم، وابن خزيمة، والدارقطني، والحاكم . وذلك أنه تفرد بذكر أبي إدريس الخولاني بين بسر بن عبيد الله وواثلة بن الأسقع، وخالف جمعاً من أهل الشام الذين هم أعرف الناس بحديث أهل بلدهم.

ومما يدل على أن الغلط كان من ابن المبارك : – أنه قد رواه غير واحد عنه بذكر سماع بسر بن عبيد الله من أبي إدريس، وهو من واثلة، ولو كان ذلك محفوظاً لقيل بصحة ذكر الزيادة وعدمها، فيكون بُسر سمع الحديث من واثلة بواسطة أبي إدريس ثم سمعه منه مباشرة، ولم أر أحداً من الحفاظ يقول بذلك، مما يدل على ضعف هذا الجمع، وبالتالي يقوي أن الوهم من ابن المبارك لا كما ذكره الإمام أحمد أنه من ابن جابر. وقد ذكر أبو حاتم كيف دخل الوهم على ابن المبارك، قال: "بُسر قد سمع من واثلة وكثيراً ما يُحدّث بُسر عن أبي إدريس، فغلط = ابن =

<u>القول الثانى: أن الحكم للزيادة:</u> وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين قال الخطيب: " – فيما إذا تعارض الوصل مع الإرسال – قال الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطا للرواية , فيجب قبول خبره , ويلزم العمل به , وإن خالفه غيره , وسواء كان المخالف له واحدا أو جماعة , وهذا القول هو الصحيح عندنا , لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله , ولا تكذيب له , ولعله أيضا مسند عند الذين رووه مرسلا أو عند بعضهم , إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان , والناسي لا يقضى له على الذاكر , وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى , لا يضعف ذلك أيضا، لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعده فيسنده , أو يفعل الأمرين معا عن قصد منه لغرض له فيه ".أ.هـ (80)

<u>قال الخطيب مستدلا على ماذهب اليه من ترجبح الزيادة</u>

أخبرنا أبو يعلى أحمد بن عبد الواحد بن مُحَمَّد الوكيل، أنا أبو علي الحسن بن مُحَمَّد بن أحمد بن شعبة المروزي، ثنا مُحَمَّد بن أحمد بن محبوب , قال: ثنا أبو عيسى الترمذي , قال: «حديث أبي موسى عن النبي ﷺ» لا نكاح إلا بولي "

قال الترمذى :حديث فيه اختلاف :-

رواه إسرائيل , وشريك بن عبد الله , وأبو عوانة , وزهير بن معاوية , وقيس بن الربيع عن **<u>أبي إسحاق</u>** عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ .

= المبارك فظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس، عن واثلة وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه لأن أهل الشام أعرف بحديثهم" وقد تردُ الزِّياد ويظهر كونُ الحديث بالوجهين، أي سمعه من شيخه الأدني، وشيخ شيخه أيضاً، وكيفما رواه كان متصلا .أ.هـ

([80]) – الكفاية في علم الرواية – للخطيب االبغدادى – ص (411) منهج النقد في الرواية ص (425) الدكتور نور الدين مُحَّد عتر الحلبي ، من طبعة : دار الفكر دمشق–سورية

ورواه أسباط بن مُحَمَّد , وزيد بن حباب عن يونس بن أبي إسحاق عن **أبي إسحاق** عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ

ورواه أبو عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق [...]عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ نحوه , ولم يذكر فيه عن أبي إسحاق

وقد روي عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ أيضا . .**(مرسلا)**

وروى شعبة , والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ» لا نكاح إلا بولي «,

وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان عن أبي موسى , ولا يصح رواية هؤلاء.

والذين رووا عن **أبي إسحاق** عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ لا نكاح إلا بولي عندي أصح .

لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة , وإن كان شعبة , والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين يروون عن أبي إسحاق هذا الحديث ,إلا أن رواية هؤلاء عندي أشبه لأن شعبة , والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد»

ثم قال : ومما يدل على ذلك:-

ما حدثنا محمود بن غيلان، ثنا أبو داود , قال: أنا شعبة , قال: سمعت سفيان الثوري , يسأل أبا إسحاق: سمعت أبا بردة , يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» ؟ فقال: نعم ". فدل هذا الحديث أن سماع شعبة , والثوري هذا الحديث في وقت واحد وإسرائيل هو أثبت في أبي إسحاق

قال الخطيب : أخبرني مُحَمَّد بن أحمد بن يعقوب، أنا مُحَمَّد بن نعيم الضبي , قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد بن يحيي يقول: سمعت مُحَمَّد بن هارون المكي , يقول: سمعت مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري وسئل عن حديث إسرائيل عن أبي إسحاق , عن أبي بردة , عن أبيه ,

عن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي» فقال: الزيادة من الثقة مقبولة(81) , وإسرائيل بن يونس ثقة , وإن كان شعبة , والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث .أ.هـ (82) فرجح هنا الوصل على الإرسال .

مثال آخر ما رواه الترمذي في السنن قال : حدثنا مُحَمَّد بن إسماعيل حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شيبان أبو معاوية حدثنا عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: قال: خرج النبي ﷺ في ساعة لا يخرج فيها، ولا يلقاه يها أحد، فأتاه أبو بكر..

([81]) – قال ابن الصلاح أن البخاري رجح فيه الوصل على الإرسال، لأنه زيادة من ثقة.

فتعقبه الحافظ ابن حجر :قائلا :

إن القول بأن الحكم للواصل دائما على العموم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم؛ لأن البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة وإنما حكم له بالاتصال لمعان أخرى رجحت عنده حكم الموصول.

= منها: أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولا. ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم. ووافقهم على ذلك أبو عوانة ، وشريك النخعي وزهير بن معاوية وتمام العشرة من أصحاب أبي إسحاق، مع اختلاف مجالسهم في الأخذ عنه وسماعهم إياه من لفظه.

وأما رواية من أرسله وهما شعبة وسفيان، فإنما أخذاه عن أبي إسحاق في مجلس واحد.أ.هـ

وقال السيوطى في التدريب

" لم يحكم البخاري بذلك لمجرد الزيادة، بل لأن لحذاق المحدثين نظرا آخر وهو الرجوع في ذلك إلى القرائن دون الحكم بحكم مطرد، وإنما حكم البخاري لهذا الحديث بالوصل ; لأن الذي وصله، عن أبي إسحاق سبعة: منهم إسرائيل حفيده، وهو أثبت الناس في حديثه، لكثرة ممارسته له، ولأن شعبة، وسفيان سمعاه منه في مجلس.أ.هـ. (النكت على ابن الصلاح لابن حجر 606/2، توضيح الأفكار 341/2، تدريب الراوى 222/1، بلوغ الآمال ص(365).

([82]) – الكفاية فى علم الرواية – للخطيب – 412، 413، والحديث عند الترمذى في سننه في كتاب النكاح 398/3 ،حديث رقم 1101،

.... الحديث .قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب".

ثم قال الترمذى : حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَذَكَرَ نَحْوَ هَذَا الحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَحَدِيثُ شَيْبَانَ أَتَمُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ وَأَطْوَلُ وَشَيْبَانُ ثِقَةٌ عِنْدَهُمْ صَاحِبُ كِتَابٍ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ» وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَيْضًا أ.هـ (83)_ فهنا رحج الترمذى الزائدة على الناقصة .

<u>القول الثالث : أن الحكم للأكثر أو للأحفظ: كما في تعارض الوصل والإرسال</u>. وقد حكى هذا القول الحاكم النيسابوري في "المدخل" عن أئمة الحديث أ.هـ (84)

ويكون ترجيح الكثرة لأسباب منها :-

1- أن الحفظ إلى الجماعة أقرب منه إلى الأقل ولبعدهم عن الوهم.أ.هـ (85)

2- ويشترط للترجيح بالكثرة أن يكون الرواة في الطرفين متساويين في الحفظ والإتقان .أ.هـ (86)

([83]) – سنن الترمذى –كتاب الزهد ، باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي – ﷺ – 585/4 حديث رقم 2370 .

([84]) نقله الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل (47) والبيهقي في المدخل (93) والخطيب في الكفاية (411) . وانظر النكت (59/2) للزركشي

([85]) – قاله : الشافعى في الرسالة ص (281،285) واختلاف الحديث ص (177) والخطيب في الكفاية ص(436)) والزركشي في النكت (59/2) والدار قطنى في الإلزامات (346) والأحاديث التي خولف فيها مالك (44،77) والرازى في المحصول في علم أصول الفقه (437/4) .

([86]) – انظر نظم الفرائد – للعلائي – (201) ونصب الراية – للزيلعي – (359/1- 360)

3- وإنما أثرت الكثرة؛ لأنها تقرب مما يوجب العلم. وهو التواتر.أ.هـ (87)

واستدلوا بما رواه البخارى في صحيحه قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ أ.هـ (88)

قال ابن عبد البر: "فيه دليل على أن المحدث إذا خالفته الجماعة في نقله، أن القول قول الجماعة. وأن القلب إلى روايتهم أشد سكوناً من رواية الواحد" .أ.هـ (89)

ووجه: أن الرسول ﷺ قوى الأمر المسؤول عنه بقولهم. وإذا قالوا: لا. فالظاهر أنه لا يعمل بقول ذي اليدين.

قال العلائي: "ويؤخذ من هذا الحديث أن الجماعة إذا اختلفوا في إسناد حديث كان القول فيهم للأكثر عدداً أو للأحفظ والأتقن؛ لأن ذي اليدين لما انفرد رجع النبي ﷺ إلى بقية القوم. وفيهم مثل أبي بكر ، وعمر – رضي الله عنهما – حتى وافقوا ذا اليدين رضي الله عنه.

ويترجح هذا أيضاً من جهة المعنى:

بأن مدار قبول خبر الواحد على غلبة الظن. وعند الاختلاف فيما هو مقتضٍ لصحة الحديث أو لتعليله، يرجع إلى قول الأكثر عدداً؛ لبعدهم عن الغلط والسهو. وذلك عند

---

(87) – الناسخ – للحازمي – ص(11).

(88) – صحيح البخارى : كتاب الآذان ، باب هَلْ يَأْخُذُ الإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟ ، 44/1 حديث رقم (714) من طبعة دار طوق النجاة.

(89) – التمهيد (342/1) وانظر المدخل للبيهقى ص (92- 93

التساوي في الحفظ والإتقان. فإن تفارقوا واستوى العدد فإلى قول الأحفظ والأكثر إتقاناً. وهذه قاعدة متفق على العمل بها عند أهل الحديث".أ.هـ (90)

وقال الإمام مسلم في معرض بيانه لمعرفة الصواب عند الاختلاف: "الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد. وإن كان حافظاً على المذهب الذي رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث. مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحي بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم" .أ.هـ (91)

وقال الخطيب في كتاب القنوت: "الحكم للجماعة على الواحد".أ.هـ (92)

وقال البيهقي: "العدد أولى بالحفظ من الواحد" .أ.هـ (93)

تسآؤل؟؟؟

قال العراقى : وينبني على هذا القولِ - وهو أنَّ الحكمَ للأحفظِ - ما إذا أرسلَ الأحفظُ، فهلْ يقدحُ ذلكَ في عدالةِ مَنْ وصَلَهُ، وأهليَّتِهِ، أوْ لاَ؟

فيهِ قولانِ: أصحُّهُما، وبه صَدَّرَ ابنُ الصلاحِ كلامَهُ أنَّهُ: لا يَقدَحُ.- لأن الفرض أنه ثقة فروايته مقبولة – قالَ: ومنهم مَنْ قالَ: يَقدَحُ في مسندِهِ، وفي عدالتِهِ، وفي أهليتِهِ. .أ.هـ (94)

---

(90) - نظم الفرائد (201) . وانظر العلل - لابن أبي حاتم - (42/1) والعلل - للإمام أحمد- (194/1-) والسنن الكبرى - للبيهقي. -(160/7)

(91) - التمييز – لإمام مسلم - ص (172)

(92) - نقله الحافظ في التلخيص الحبير (25،92/2) .

(93) - نقله ابن رجب في فتح الباري (194/9) .

(94) - شرح ألفية العراقى المسماة "شرح (التبصرة والتذكرة " –للعراقى – 232/1 من طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

القول الراجح :أن الترجيح بين الناقص والزيادة إنما خاضع للقرائن

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء في حكم قبول المزيد في متصل الأسانيد نقول : أن هذه الأحكام العامة بالقبول أو الرد غير مسلمة – على إطلاقها – في منهج المحدثين النقاد، فإن مذهبهم ليس القبول مطلقاً أو الرد مطلقاً، بل بحسب القرائن التى تحتف بالخبر .

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله –: "إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع، والمرفوع بالموقف أو المقطوع، ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه".أ.هـ (95)

وقال ابن دقيق العيد:

" من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص أو زائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول .أ.هـ (96)

وقد جزم الحافظ العلائي فقال: " كلام الأئمة المقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث .أ.هـ (97)

ويقول الحافظ السخاوي:

([95]) – النكت على ابن الصلاح – لابن حجر – ص286.

([96]) – النكت على ابن الصلاح – لابن حجر – ص236 وقد نقله الصنعاني في توضيح الأفكار: ج1 ص343.

([97]) – المصدر السابق ص237 وقد نقله الصنعاني في توضيح الأفكار: ج1 ص344.

" إنه لا يحكم في تعارض الوصل والرفع مع الإرسال والوقف بشيء معين، بل إن كان من أرسل أو أوقف من الثقات أرجح قدم وكذا بالعكس" .أ.هـ (98)

---

(98) - فتح المغيث –للسخاوى – 218/1

المبحث الرابع

حكم العمل بالحديث المرسل وبيان مذاهب العلماء فيه

أولا الحديث المرسل بمصطلح الفقهاء والأصوليين لاخلاف في كونه مردودا غير مقبول لأنه لا يخرج عن كونه معضلا ، أو منقطعا ، أو معلقا ، وكلها أنواع للحديث الضعيف لعدم اتصال السند ، إلا إذا جاء من طريق آخر مسندا ففى هذه الحالة يكون مقبولا على الراجح ولذلك احتج الإمام الشافعى رضوان الله عليه بمراسيل "سعيد بن المسيب " ونص على أنها حسان ، لأنه تتبعها فوجدها كلها جاءت من وجوه أخرى مسندة .أ.هـ (99)

أما حكم العمل بالحديث المرسل باصطلاح المحدثين ففيه خلاف فى قبوله إلى أقوال كثير حاولت جمعها على ثلاثة أقوال :-

القول الأول : (الرد)

أن الحديث المرسل ضعيف مردود غير مقبول ، ولا تقوم به حجة ، ولا يلزم العمل به .

وهذا القول موافق لكلام ابن عبد البر ، وهو الذي عليه جمهور أهل الحديث أو كلهم فهو قول عبد الرحمن بن مهدي ، ويحي بن سعيد القطان ، وعامة أصحابهما كابن المديني وأبي خيثمة زهير بن حرب ، ويحيى بن معين ، وابن أبي شيبة ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري ومسلم ، وأبي داود، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، وهذه الطبقة ثم من بعدهم كالدارقطني ، والحاكم ، والخطيب ، والبيهقي وغيرهم من أئمة الحديث . قال ابن رجب : وهذا هو قول جمهور الشافعية واختيار إسماعيل القاضي ، وابن عبد البر وغيرهما من المالكية والقاضي أبي بكر الباقلاني وجماعة كثيرون من أئمة الأصول.. أ.هـ (100)

([99]) – بلوغ الآمال ص (248) بتصرف ، مقاصد الحديث ص(162)

([100]) – جامع التحصيل في أحكام المراسيل – للعلائي – ص (30)

قلت : وكذا قال : أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وابن أبي حاتم .

وقال ابن رجب : وحكاه الحاكم عن جماعة من أهل الحديث من فقهاء الحجاز وسمى منهم سعيد بن المسيب ، والزهري ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد فمن بعدهم من فقهاء المدينة......"

ثم قال ابن رجب : وفي حكايته عن أكثر من سماهم نظر ولا يصح عن أحدهم الطعن في المراسيل عموما ولكن في بعضها .أ.هـ (101)

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا لقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة. وَكَذَا أَقُولُ أَنَا " .أ.هـ (102)

الأدلة القائلين برد المرسل

أولا : القرآن الكريم

1- **قوله تعالى " وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**". الآية. (103)

2- **وقوله تعالى " وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ** " .الآية. (104)

وجه الدلالة من الآيتين :- قال أبو المظفر السمعانى – وهو ممن رد المرسل مطلقا حتى مرسل الصحابى – "ونحن إذا قبلنا خبر من لا نعلم حاله في الصدق والعدالة من حاله في

(101) -. قلت : نعم فإن الشافعى مثلا لا يرد المرسل مطلقا بل ثبت عنه قبوله بشروط كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وكذا مالك رحمه الله ،والإمام أحمد فى رواية عنه قبلا حديث المرسل الذى لا يرسل إلا عنه ثقات .والله أعلم . شرح علل الترمذى 191/1من طبعة مكتبة الرشد – الرياض

(102) – المراسيل – لابن أبي حاتم – ص (7)

(103) - الآية رقم (36) من سورة الإسراء

(104) - الآية رقم (169) من سورة البقرة

خلاف ذلك ، قفونا ما ليس لنا به علم ، وقلنا على الدين والشرع ما لا نتحققه . .أ.هـ (105)

واعترض على هذا الاستدلال بقوله : أن من رد المرسل أيضا فقد قال ما لا علم له به ومنع ما لم يتحققه.

قال أبو المظفر السمعانى : ردا على الاعتراض :-

" ..أن الأصل أنه لا يلزم الحكم إلا بحجة ، والحجة لا تثبت إلا من ناحية العلم ، وعلمنا بصدق المرسل عنه معدوم ، فنحن متمسكون بهذا الأصل ما لم يبلغنا عنه دليل يصح به الحجة الشرعية في الخبر ، والحجة إنما تثبت عند معرفة صدق الراوي وعدالته ، فتبين أنا برد المرسل لم نكن قائلين بما لا علم لنا به بخلاف قبولنا له مع عدم علمنا بمن أرسل عنه هل هو عدل أم لا ؟ . .أ.هـ (106)

قال العلائى :-

" الاستدلال من أصله فيه نظر لا يخفى : لأن الراوي لو سمى وكان ثقة لم يحصل لنا العلم بكونه ثقة بل غايته الظن بذلك . والآيتان إنما تضمنتا النهي عما ليس بعلم والرواية يكتفي فيها بالظن الغالب فلا يتم الاستدلال بهما على المطلوب ، اللهم إلا أن يؤول العلم في الآيتين على ما هو الأعم من العلم والظن فيفيد حينئذ لأن غلبة الظن مفقودة حالة الإرسال بصدق المرسل عنه لكن يحتاج حينئذ إلى دليل يدل على أن المراد بالعلم في الآيتين ذلك

(105) - جامع المراسيل – للعلائى – ص (59) .
(106) - جامع المراسيل – للعلائى – ص (59) .

وهذا الدليل الذي أشار إليه أبو المظفر هو الذي عول عليه أئمة الحديث والأصول والفقه في رد المرسل بعبارات مختلفة . .أ.هـ (107)

3- **وقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ .** " الآية. (108)

فالآية هنا تأمر بالتثبت فى خبر الفاسق ليحتاط له الناس ، والساقط من الإسناد فى الحديث المرسل يحتمل أن يكون فاسقا ، فحينئذ يجب عدم قبول خبر حتى يتبن حاله من الصدق والعدالة .

قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله تعالى – في تفسير هذه الآية "

يَأْمُرُ الله تَعَالَى بِالتَّثَبُّتِ فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ لِيُحتَاطَ لَهُ، لِئَلَّا يُحْكَمَ بِقَوْلِهِ فَيَكُونَ -فِي نَفْسِ الْأَمْرِ-كَاذِبًا أَوْ مُخْطِئًا، فَيَكُونَ الْحَاكِمُ بِقَوْلِهِ قَدِ اقْتَفَى وَرَاءَهُ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُفْسِدِينَ، وَمِنْ هَاهُنَا امْتَنَعَ طَوَائِفُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَبُولِ رِوَايَةِ مَجْهُولِ الْحَالِ لِاحْتِمَالِ فِسْقِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَقَبِلَهَا آخَرُونَ لِأَنَّا إِنَّمَا أُمِرْنَا بِالتَّثَبُّتِ عِنْدَ خَبَرِ الْفَاسِقِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُحَقَّقِ الْفِسْقِ لِأَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ... .أ.هـ (109)

4- روى الحاكم في معرفة علوم بسنده إلى : يزيد بن هارون يقول: قلت لحماد بن زيد، يا أبا إسماعيل هل ذكر الله أصحاب الحديث في القرآن ؟

فقال: نعم ألم تسمع إلى قول الله تعالى " **ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون**" [التوبة: 122] ؟ فهذا فيمن رحل في طلب العلم، ثم رجع به إلى من

(107) - جامع المراسيل – للعلائى – ص (59) .

(108) - الآية رقم (6) من سورة الحجرات .

(109) - تفسير القرآن العظيم – للحافظ ابن كثير – 370/7 من طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع

وراءه ليعلمهم إياه . قال الحاكم: "في هذه الآية دليل على أن العلم المحتج به هو المسموع دون المرسل" .أ.هـ (110)

قال العلائى

وفي هذا الاحتجاج نظر لا يخفي على المتأمل ، لأن الآية لم تتضمن سوى حثهم والأمر لهم بالنفير للفقه في الدين ثم الرجوع بذلك إلى قومهم ، ولا دلالة فيها على المنع من شيء غير ذلك ، والذي ينذر به النافرون قومهم بعد الرجوع إليهم أعم من أن يكون مسندا أو مرسلا.. .أ.هـ (111)

ثانيا : الأدلة من السنة النبوية

1- واستدلوا أيضا بما رواه أحمد وأبو داود " واللفظ لأبى داود " قال : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِى شَيْبَةَ قَالاَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- « **تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ** ».الحديث (112)

---

(110) - معرفة علوم الحديث ص(26) .

(111) - جامع التحصيل ص(55).

(112)- الحديث : أخرجه أبو داود فى سننه كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ،360/3 حديث رقم 3661 من طبعة دار الكتاب العربى - بيروت – لبنان . وأخرجه أحمد فى مسنده (5/ 104، حديث رقم 2945 من طبعة مؤسسة الرسالة) من طريق : أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ،قال حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذكره بلفظه . وأخرجه : ابن حبان (62) ، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (92) ، والحاكم 95/1، وإلبيهقي في "الدلائل" 539/6، وفي "السنن" 250/10، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (-70) من طرق عن الأعمش، بهذا الإسناد. =

2- وبما رواه أبو داود أيضا من حديث : مُسَدَّدٌ قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ - مِنْ وَلَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ « **نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ** . الحديث. (113)

ففى الحديثين إشارة إلى أن الراوي لا يتحمل إلا ما سمعه شيخه ممن يروي عنه ويكون كذلك إلى منتهاه .

واعترض على هذا الاستدلال :-

"بأنه لا دلالة في الحديثين على لزوم التصريح بالإسناد فمن أين جاء المنع من الإرسال وعدم الاكتفاء به مع السكوت عنه " .

قال العلائى :-

قلنا الحديثان دلا على أن شأن الرواية اتصال الإسناد ، فمتى جوزنا للفرع قبول الحديث من شيخه من غير وقوف على اتصال السند الذي تلقاه شيخه أدى ذلك إلى اختلال السند لجواز أن يكون هذا الساقط غير مقبول الرواية ، فلا يجوز الاحتجاج بخبره ، وهو قد احتج به ويزول حينئذ فائدة الإسناد الذي اتفق المسلمون كلهم على مشروعيته واعتباره فقبول

= والحديث سنده صحيح "وعبد الله بن عبد الله" هو أبو جعفر الرازي قاضي الري، وثقه : أحمد والعجلي ، ويعقوب بن سفيان وغيرهم، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بكر بن عياش، فمن رجال البخاري .

([113])- الحديث أخرجه : أبو داود فى سننه : كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ، 360/3 حديث رقم (3662) والترمذى فى سننه : كتاب العلم ،باب الحث على تبليغ السماع 33/5 ، حديث2656 قال الترمذى : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود و معاذ ، و جبير بن مطعم ، وأبي الدرداء ، وأنس ، قال الترمذى: حديث زيد بن ثابت حديث حسن (قال الشيخ الألباني : صحيح)

المرسل يؤدي إلى إبطاله وعدم الاعتبار به ولهذا المعنى احتاط الصحابة والتابعون ومن بعدهم في الروايات وتثبتوا فيها وفي اتصالها .أ.هـ (114)

ثالثا : أقوال العلماء

1- قال مسلم في مقدمة كتابه " إن المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة " .أ.هـ (115)

2- وقال ابن الصلاح: وما ذَكَرْنَاهُ مِنْ سُقُوطِ الاحتجاجِ بالمرسلِ والحكْمِ بضَعْفِهِ هوَ المذهبُ الذي استقرَّ عليهِ آراءُ جماهيرِ حُفَّاظِ الحديثِ ونُقَّادِ الأثَرِ ، وقدْ تداولوهُ في تصانيفِهِمْ.أ.هـ (116)

3- وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ: الْمُرْسَلُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَجَمَاهِيرِ أَصْحَابِ الْأُصُولِ وَالنَّظَرِ. .أ.هـ (117)

4- وقال السخاوى : وَكَذَا أَحْمَدُ فِي الْعِلَلِ – أى قال برده- حَيْثُ يُعِلُّ الطَّرِيقَ الْمُسْنَدَةَ بِالطَّرِيقِ الْمُرْسَلِةِ، وَلَوْ كَانَ الْمُرْسَلُ عِنْدَهُ حُجَّةً لَازِمَةً، لَمَا أَعَلَّ بِهِ، وَيَكْفِينَا نَقْلُ صَاحِبِهِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ تَبِعَ فِيهِ الشَّافِعِيَّ.أ.هـ (118)

5- قال الإمام ابن عبد البر: وحجتهم في رد المراسيل ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر ، وأنه لا بد من علم ذلك ، فإذا حكى التابعي عمن لم يلقه لم يكن بد من

---

(114) - جامع التحصيل ص(57).

(115) – صحيح مسلم 29/1

(116) - مقدمة علوم الحديث – لابن الصلاح – ص (130) النكت على ابن الصلاح – للزركشى – 488/1

(117)- المجموع شرح المهذب –للنووي- 60/1 من طبعة دار الفكر.

(118) - فتح المغيث بشرح الفية الحديث – للسخاوى 1/ 179، ط- مكتبة السنة – مصر.

معرفة الواسطة ، إذ قد صح أن التابعين أو كثيرا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف فهذه النكتة عندهم في رد المرسل ، لأن مرسله يمكن أن يكون سمعه ممن يجوز قبول نقله وممن لا يجوز ، ولا بد من معرفة عدالة الناقل ، فبطل لذلك الخبر المرسل للجهل بالواسطة قالوا : ولو جاز قبول المراسيل لجاز قبول خبر مالك والشافعي والأوزاعي ومثلهم إذا ذكروا خبرا عن النبي – ﷺ –

ولو جاز ذلك فيهم لجاز فيمن بعدهم إلى عصرنا ، وبطل المعنى الذي عليه مدار الخبر.

ومن حجتهم أيضا في ذلك : –

أن الشهادة على الشهادة قد أجمع المسلمون أنه لا يجوز فيها إلا الاتصال والمشاهدة فكذلك الخبر يحتاج من الاتصال والمشاهدة إلى مثل ما تحتاج إليه الشهادة

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: "إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه..... "

ثم قال أبو عمر : ثم إني تأملت كتب المناظرين والمختلفين من المتفقهين وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم فلم أر أحدا منهم يقنع من خصمه إذا احتج عليه بمرسل ولا يقبل منه في ذلك خبرا مقطوعا وكلهم عند تحصيل المناظرة يطالب خصمه بالاتصال في الأخبار والله المستعان .أ.هـ (119)

6– قال النووى مستدلا على رد الحديث المرسل : "ودليلنا في رد العمل به، أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال. .أ.هـ (120)

---

(119) – التمهيد – لابن عبد البر – 6/1 من طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب

120 – المرجع السابق

7- وقال الحافظ في شرح النخبة: "وإنما ذكر -يعني المرسل- في قسم المردود للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون صحابيًّا، ويحتمل أن يكون تابعيًّا .

وعلى الثاني – أى كونه تابعيا - يحتمل أن يكون ضعيفًا، ويحتمل أن يكون ثقة .

وعلى الثاني – أى احتمال كونه ثقة - يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر.

وعلى الثاني- أى كونه حمل عن آخر - فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد أما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له، وأما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض". . .أ.هـ (121)

فكل هذه الأدلة وغيرها تؤكد رد المرسل وعدم الاحتجاج به .

قال العراقى في ألفيته

وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النُّقَّادِ؛ .... لِلجَهْلِ بِالسَّاقِطِ في الإسْنَادِ

وَصَاحِبُ "التَّمهيدِ" عَنهُمْ نَقَلَهْ ... وَ (مُسْلِمٌ) صَدْرَ الكِتَابِ أصَّلَهْ

---

(121) - شرح نخبة الفكر (ص 17)

القول الثانى في حكم العمل بالحديث المرسل

أن الحديث المرسل صحيح مقبول تقوم به الحجة ويلزم العمل به .

قال النووى : وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد وكثيرون من الفقهاء أو أكثرهم: يحتج به ، ونقله الغزالي عن الجماهير..أ.هـ(122)

قال ابن رجب : وقد استدل كثير من الفقهاء بالمرسل وهو الذي ذكره أصحابنا أنه الصحيح عن الإمام أحمد ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وأصحاب مالك ، وحكى الاحتجاج بالمرسل عن أهل الكوفة وعن أهل العراق جملة، وحكاه الحاكم عن إبراهيم النخعي وحماد ابن أبي سليمان ، وأبي حنيفة .أ.هـ (123)

قال السيوطي : وقال ابن جرير: وأجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين

قال ابن عبد البر: كأنه يعني أن الشافعي أول من رده، وبالغ بعضهم فقواه على المسند.

وقال: من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك. .أ.هـ (124) أى أن من أسند الحديث فقد أحالك على إسناده والنظر في أحوال رواته والبحث عنهم ، ومن أرسل منهم حديثا مع علمه ودينه وإمامته وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر فيه وهذا قول كثير من الحنفية وبعض المالكية فيما حكى ابن عبد البر عنهم.أ.هـ (125)

([122]) – المجموع شرح المهذب –للنووي- 60/1 من طبعة دار الفكر.

([123]) – شرح علل الترمذى 193/1من طبعة مكتبة الرشد – الرياض .

([124]) – تدريب الراوى- للسيوطي - 223/1 من طبعة دار طيبة .

([125]) – جامع التحصيل ص(34) من طبعة عالم الكتب – بيروت .

قلت : يفهم من كلام ابن رجب هذا أن الإمام أحمد ، ومالك ، وأبي حنيفة يقبلون المرسل مطلقا ،وهذا فيه نظر.

قال النووى : في " شرح المهذب وقال أبو عمر بن عبد البر وغيره ولا خلاف أنه لا يجوز العمل به إذا كان مرسله غير متحرز يرسل عن غير الثقات..أ.هـ(126) إذا هم لا يقبلونه مطلقا إنما بشروط.

وقال السيوطى : وقال غيره: محل قبوله – أى المرسل– عند الحنفية، ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها فلا.أ.هـ(127)

ثم حاول ابن رجب بعد أن ذكر هذين المذهبين التوفيق بينهما فقال واعلم انه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلا وهو ليس بصحيح على طريقتهم لانقطاعه وعدم اتصال إسناده

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أنه له أصلا قوي الظن بصحة ما دل عليه فاحتج به مع ما احتف به من القرائن

قال ابن رجب وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ . .أ.هـ (128)

([126]) – المجموع شرح المهذب –للنووي– 60/1 من طبعة دار الفكر.

([127]) – تدريب الراى 223/1 من طبعة دار طيبة / فتح المغيث 132/1 ، جامع التحصيل ص(27) قواعد في علوم الحديث للتهانوى ص(139) بلوغ الآمال ص(248) .

([128]) – شرح علل الترمذى 194/1من طبعة مكتبة الرشد – الرياض .

القول الثالث : التفصيل

أصحاب هذا القول لايقبلون المرسل مطلقا ولا يردونه مطلقا إنما يقبلونه بشروط ، وممن قبل المرسل بشروط : 1- **الإمام الشافعي**

جاء في " الرسالة " أنه قبل المرسل بشروط([129]) ، وقد عرض ابن رجب مضمون كلامه الشافعي عرضا غير مسبوق إليه – فيما أعلم- فقال بعد أن ساق كلامه في الرسالة وهو

([129])- نص كلام الشافعي في الرسالة (قال "الشافعي :فمن شاهدَ أصحاب رسول الله من التابعين، فحدَّث حديثاً منقطعاً عن النبي: اعتُبر عليه بأمور:

منها: أن ينظر إلى ما أَرسل من الحديث، فإن شَرَكَه فيه الحفاظ المأمونون، فأسندوه إلى رسول الله بمثل معنى ما روى: كانت هذه دلالةً على صحة مَن قبل عنه وحفظه. ، وإن انفرد بإرسال حديث لم يَشركه فيه من يُسنده قُبِل ما ينفرد به من ذلك. ويعتبر عليه بأن ينظر:

هل يوافقه مرسِل غيره ممن قُبل العلم عنه من غير رجاله الذين قُبل عنهم؟

فإن وُجد ذلك كانت دلالةً يَقوى له مرسلُه، وهي أضعف من الأولى.

وإن لم يُوجَد ذلك نُظر إلى بعض ما يُروى عن بعض أصحاب رسول الله قولاً له، فإن وُجد يُوافق ما روى عن رسول الله كانت في هذه دلالةٌ على أنه لم يأخذ مرسَلَه إلا عن أصل يصح إن شاء الله. وكذلك إن وُجد عوامُّ من أهل العلم يُفتون بمثل معنى ما روى عن النبي. ثم يُعتبر عليه: بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمِّي مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيُستدل بذلك على صحته فيما روى عنه. ويكون إذا شَرِك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وُجد حديثه أنقصَ: كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه. ومتى ما خالف ما وصفت أضرَّ بحديثه، حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله ، وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله. ولا نستطيع أن نزعُم أن الحجة تثبت به ثبوتَها بالموتَصِل وذلك أن معنى المنقطع مُغَيَّب، يحتمل أن يكون حمُل عن من يُرغب عن الرواية عنه إذا سُمّي وإن بعض المنقطعات – وإن وافقه مرسل مثله – فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً، من حيث لو سمي لم يُقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي – إذا قال برأيه لو وافقه – يدل على صحة مَخرج الحديث، دلالةً قوية إذا نُظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غلِط به حين سمِع قول بعض أصحاب النبي يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء..(الرسالة ط- : مكتبه الحلبي، مصر الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م

كلام حسن جدا – قال : ومضمونه أن الحديث المرسل يكون صحيحا ويقبل بشروط منها

1- شروط في نفس المرسل – بالكسر– وهي ثلاثة:-

أحدهما : أن لا يعرف له رواية عن غير مقبول الرواية

ثانيهما: أن لا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه

ثالثهما : أن يكون من كبار التابعين فإنهم لا يروون غالبا إلا عن صحابي أو تابعي كبير

2- شروط في الخبر المرسل -

وأما الخبر الذي يرسله فيشترط لصحتة وقبوله أن يعضده – أى يقويه- بما يدل على صحته وأن له أصلا.

والعاضد له أشياء

أحدهما : وهو أقوها أن يسنده الحفاظ المأمونون من وجه آخر عن النبي بمعنى ذلك المرسل فيكون ذلك دليلا على صحة المرسل وأن الذي أرسل عنه ثقة

ثانيها: أن يتعضد بقول صحابى .

ثالثها : أن يتعضد بفتوى أكثر العلماء بمقتضاه .أ.هـ(130)

اعتراض ورد

اعتراض على الإمام الشافعي في قوله في شرط قبول **المرسل (فإن شَرِكَه فيه الحفاظ المأمونون، فأسندوه إلى رسول الله بمثل معنى ما روى: كانت هذه دلالةً على صحة مَن قبل عنه وحفظه**.) أى شرطه أن يأتى من وجه آخر مسندا.

---

(130) - شرح علل الترمذى 195/1 ، الرسالة للامام الشافعى ص(461: 464، بلوغ الآمال ص(249) جامع التحصيل

فقيل: إذا أسند المرسل من وجه آخر فأما أن يكون : سند هذا المتصل مما تقوم به الحجة أو لا ؟

فإن كان مما تقوم به الحجة فلا معنى للمرسل هنا ولا اعتبار به ، لأن العمل إنما هو بالمسند لا به. وإن كان المسند مما لا تقوم به الحجة لضعف رجاله فلا اعتبار به حينئذ ، إذا كنت لا تقبل المرسل لأنه لم يعضده شيء؟

قال العلائى في جامع التحصيل

وجواب هذا : أن مراده ما إذا كان طريق المسند مما تقوم به الحجة وقولهم لا معنى للمرسل حينئذ ولا اعتبار به قلنا ليس كذلك

من وجهين :-

أحدهما:

أن المرسل يقوى بالمسند ويتبين به صحته ويكون فائدتهما حينئذ الترجيح على مسند آخر يعارضه لم ينضم إليه مرسل ولا شك أن هذه فائدة مطلوبة .

وثانيهما :

أن المسند قد يكون في درجة الحسن وبانضمام المرسل إليه يقوى كل منهما بالآخر ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة وهذا أمر جليل أيضا ولا ينكره إلا من لا مذاق له في هذا الشأن .

فقول المعترض أن كلام الإمام الشافعي رحمه الله لا فائدة فيه قول باطل .أ.هـ (131)

اعتراض ثان

وقد اعترض بعض الحنفية أيضا على الإمام الشافعي

(131) – جامع التحصيل ص (43)

وقالوا هذا ليس فيه إلا أنه انضم غير مقبول عنده إلى مثله فلا يفيدان شيئا كما إذا انضمت شهادة غير العدل إلى مثلها.

قال العلائى

جوابه أيضا بمثل ما تقدم أنه بانضمام أحدهما إلى الآخر يقوي الظن أن له أصلا ، وإن كان كل منهما لا يفيد ذلك لمجرده .

وهذا كما قيل في الحديث الضعيف الذي ضعفه من جهة قلة حفظ رواية ، إذا روي مثله بسند آخر نظير هذا السند في الرواة فإنه يرتقي بمجموعهما إلى درجة الحسن لأنه يزول عنه حينئذ ما يخاف من سوء حفظ الرواة ويعتضد كل منهما بالآخر.

وأما تشبيهه بالشهاده فليس كذلك لأن الرواية تفارق الشهادة في أشياء كثيرة ويقبل فيها ما لايقبل في الشهادة فكذلك هنا أ.هـ (132)

اعتراض ثالث

قال الشافعى في الرسالة (**ثم يُعتبر عليه: بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمِّي مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيُستدل بذلك على صحته فيما روى عنه.** ..)

يفهم من كلامه هذا :-

أن المرسل عنده ليس مختصا بما روى التابعي عن النبي ﷺ بحيث يكون قد أسقط منه الصحابي فقط ، إذ لو كان كذلك لما احتاج إلى هذا الاعتبار في شيوخ المرسل الذين يرسل عنهم بل يطلق المرسل على كل ما سقط منه رجل أو أكثر كما تقدم عن اختيار الخطيب وأنه اصطلاح جمهور الفقهاء .

وحينئذ فيشكل على ذلك قول الشافعي في آخر كلامه

([132]) - جامع التحصيل ص (43)

" **فأما من بعد كبار التابعين فلا أعلم من يقبل مرسله**" وأراد بذلك رد مراسيل صغار التابعين كالزهري ونحوه فمن بعدهم بطريق الأولى .

قال العلائي

ويمكن الجمع بين الكلامين بأن الإمام الشافعي رحمه الله لم يقل برد مراسيل صغار التابعين مطلقا بالنسبة إليه وإلى غيره ، بل أشار إلى علمه وما يترتب على سبره أحوالهم ومقتضي ذلك أن من سبر أحوال الرواي وعرف منه أنه لا يرسل إلا عن عدل ثقة يحتج بمرسله لكن الإمام الشافعي لم يعرف هذه الحالة من أحد بعد كبار التابعين .

وقد أشار إلى ذلك في كلامه على حديث القهقهة فقال في كتاب الرسالة : أخبرنا الثقة ، عن ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب أن النبي ﷺ أمر رجلا ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة . قال وقد أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي ﷺ بهذا

قال الشافعي وابن شهاب عندنا إمام ، ولكن ابن أرقم واه ويقولون أنا نحابي ولو حابينا أحد لحابينا الزهري وإرسال الزهري عندنا ليس بشيء وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم.أ.هـ (133)

---

(133) - جامع التحصيل ص (43)

2- **الإمام أحمد بن حنبل**

نُقِل عن الإمام أحمد في الحديث المرسل – من حيث قبوله ورده – قولان :-

الأول : القبول "

قال ابن رجب : وقد استدل كثير من الفقهاء بالمرسل وهو الذي ذكره أصحابنا أنه الصحيح عن الإمام أحمد "**.**".أ.هـ (134)

وقال النووى : وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد وكثيرون من الفقهاء أو أكثرهم يحتج به **.......**" "**.**".أ.هـ (135)

القول الثانى : رد المرسل وأنه نوع من الضعيف.

قال السخاوى : وَكَذَا أَحْمَدُ فِي الْعِلَلِ – أى قال برده- حَيْثُ يُعِلُّ الطَّرِيقَ الْمُسْنَدَةَ بِالطَّرِيقِ الْمُرْسَلة، وَلَوْ كَانَ الْمُرْسَلُ عِنْدَهُ حُجَّةً لَازِمَةً، لَمَا أَعَلَّ بِهِ، وَيَكْفِينَا نَقْلُ صَاحِبِهِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ تَبِعَ فِيهِ الشَّافِعِيَّ.أ.هـ (136)

وقد صرح الخطيب البغدادى أن الإمام أحمد يقدم الموقوف عن الصحابة على المرسل . فقال : وقد كان أحمد بن حنبل يختار الأحاديث الموقوفات عن الصحابة على المرسلات عن النبي ﷺ، كذلك حدثت عن عبد العزيز بن جعفر، أنا أبو بكر الخلال، أخبرني مُحَمَّد بن موسى , أن إسحاق بن إبراهيم , حدثهم قال: " قلت لأبي عبد الله: حديث مرسل عن النبي ﷺ برجال ثبت أحب إليك أو حديث عن بعض الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت؟ قال أبو عبد الله: عن الصحابة أعجب إلي ".أ.هـ (137)

---

(134) - شرح علل الترمذى – لابن رجب – 108/1

(135) - المجموع شرح المهذب 160/1 ، و شرح علل الترمذى – لابن رجب – 108/1

136 - فتح المغيث بشرح الفية الحديث – للسخاوى 1/ 179، ط- مكتبة السنة – مصر.

137 - الكفاية في علم الرواية – للخطيب – ص (392) - ط - المكتبة العلمية .

ومما يؤكد على أن الإمام أحمد يقول برد المرسل ما ذكره ابن القيم – رحمه الله – فى كتابه إعلام الموقعين فى بيان الأصول التى بنيت عليها فتاوى الإمام أحمد – رضى الله عنه– فقال " فصل: الأصول التي بنيت عليها فتاوى ابن حنبل وكانت فتاويه مبنية على خمسة أصول.

الأصل الأول : النصوص :

فكان فإذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائنا من كان...."

الأصل الثاني فتاوى الصحابة

فكان – رحمه الله تعالى – إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعدها إلى غيرها ولم يقل إن ذلك إجماع بل من ورعه في العبارة يقول لا أعلم شيئا يدفعه أو نحو هذا.

الأصل الثالث : الاختيار من أقوال الصحابة إذا اختلفوا

كان من أصوله – أيضا – إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكي الخلاف فيها ولم يجزم بقول.

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه

وهو الذي رجحه على القياس وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن......... فإذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه ولا قول صاحب ولا إجماعا على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة

الأصل الخامس القياس للضرورة : فإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص ولا قول الصحابة أو واحد منهم ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل إلى الأصل الخامس وهو القياس فاستعمله للضرورة . ".أ.هـ بتصرف واختصار (138)

ففى تقديمه لقول الصحابى على المرسل دلالة على ضعف المرسل عنده ، ويحمل ما جاء عنه من العمل بالمرسل في بعض المواضع على جاء عنه من العمل بالحديث الضعيف إذا اختاج اليه .

القول الراجح في هذه المسألة " أن الإمام أحمد كغيره من العلماء لم يقبل المرسل مطلقا ، ولم يرده مطلقا .

قال ابن رجب

"ولم يصحح أحمد المرسل مطلقا، ولا ضعفه مطلقا، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة. كما قال في مراسيل الحسن وعطاء، وهي أضعف المراسيل، لأنهما يأخذان عن كل أحد. وقال أيضا: لا تعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير لأنه يروي عن رجال ضعاف صغار. وقال مهنا: قلت لأحمد: لم كرهت مرسلات الأعمش؟ وقال: كان الأعمش لا يبالي عمن حدث".

"قال أبو طالب: قلت لأحمد: سعيد بن المسيب عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر، وسمع منه".

الأصل الذي بنى عليه الإمام أحمد احتجاجه بالمرسل: عرفنا إن الأصل الذي بنى عليه الشافعي احتجاجه بالمرسل هو إلحاق المرسل بالصحيح إذا احتفت به القرائن.

---

138 – إعلام الموقعين عن رب العالمين – للإمام : مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية– 1/ 32 ، من طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة

أما الإمام أحمد فقد بنى احتجاجه بالمراسيل على قاعدة معروفة عنه وهي: العمل بالحديث الضعيف ما لم يرد خلافه:

قال الأثرم: كان أبو عبد الله ربما كان الحديث عن النبي ﷺ وفي إسناده شيء، فيأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه مثل حديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه.

وقال أحمد في رواية مهنا، في حديث معمر عن سالم، عن ابن عمر: "إن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة". قال أحمد: ليس بصحيح والعمل عليه، ويعني أن الحديث لم يصح، مع أن العمل عليه، بأن يطلق ما عدا أربع نسوة.

وكلام أحمد هذا ينطبق على المرسل الذي احتفت به القرائن.

قال الإمام أحمد في حديث عراك، عن عائشة، تروي عن النبي ﷺ قوله: "حولوا مقعدتي إلى القبلة" هو أحسن ما روي في الرخصة وإن كان مرسلا فإن مخرجه حسن، ويعنى بإرساله أن عراكا لم يسمع من عائشة، وقال: إنما يروى عن عروة عن عائشة. فلعله حسنه لأن عراكا قد عرف أنه يروي حديث عائشة، عن عروة عنها.

قال ابن رجب: "وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف، ولكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف، ما لم يجئ عن النبي ﷺ أو عن أصحابه خلافه".أ.ه (139)

(139) - شرح علل الترمذي – لابن رجب – 193/1

3- الإمام أبو حنيفة النعمان

وكان ممن قال بالتفصيل أيضا الإمام أبو حنيفة – رضى الله عنه - فكان يرى قبول **الحديث المرسل والاحتجاج به بشروط**

1- أن يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الأولى

قال ابن الحنبلي : - " والمختار في التفصيل قبول مرسل الصحابي إجماعا ومرسل أهل القرن الثاني والثالث عندنا (أى الأحناف) .أ.هـ (140) .

قال السيوطى : " محل قبوله عند الحنفية- أى المرسل - ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها فلا ...... أ.هـ (141)

2- **وأن يكون مرسِله ثقة عدلاً** . فإن لم يكن – مرسله - من أهل القرون الثلاثة الأول فلا يقبل المرسل إلا إذا كان مرسله ثقة .

قال الخطيب البغدادي في الكفاية :

" اختلف العلماء في وجوب العمل بما هذه حاله، فقال بعضهم : إنه مقبول ويجب العمل به إذا كان المرسِل ثقة عدلاً ، وهذا قول مالك وأهل المدينة وأبي حنيفة وأهل العراق وغيرهم أ.هـ (142)

قال العراقى في الألفية

وَاحتَجَّ (مَالِكٌ) كَذا (النُّعْمَانُ) ... وَتَابِعُوْهُمَا بِهِ وَدَانُوْا .

---

(140) - قفو الأثر في صفوة علوم الأثر - لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي ، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي – ص(67) من طبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب

(141) - تدريب الراوى – للسيوطى – 223/1

(142) - الكفاية في علم الرواية – للخطيب - ص (384) .

المسألة الثانية

مراتب الحديث المرسل

قال السخاوى المرسل مراتب :-

- أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه. - ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه

- ثم المخضرم.

- ثم المتقن كسعيد بن المسيب.

- ويليها من كان يتحرى في شيوخه، كالشعبي ومجاهد.

- ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن.

- أما مراسيل صغار التابعين كقتادة، والزهري، وحميد الطويل، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين. .أ.هـ (143)

([143]) - فتح المغيث 172/1

المسألة الثالثة

مرتبة الحديث المرسل في الاحتجاج بالنسبة للحديث المسند

اختلف المحتجون بالمرسل في مرتبته بالنسبة للحديث المسند على أقوال :-

القول الأول : -

أن المرسل أقوى من المسند في الاحتجاج . وهذا قول كثير من الحنفية منهم عيسى بن أبان ،والبزدوى ، والكمال بن الهمام ، كما هو قول بعض المالكية .

قال عيسى بن أبان في كتابه المجمل والمفصل "المرسل أقوى عندى من المسند .أ.هـ "(144)

قال البزدوى : أما إرسال القرن الثاني والثالث فحجة عندنا وهو فوق المسند.أ.هـ (145)

وقال ابن عبد البر وقالت طائفة من أصحابنا : مراسيل الثقات أولى من المسندات.أ.هـ (146)

واستدل بقول الأعمش : قلت لإبراهيم النخعي اسند لي عن عبد الله بن مسعود فقال إبراهيم : إذا حدثتك عن رجل عن عبد الله فهو الذي سميت وإذا قلت قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله.أ.هـ (147)

ويقول الحسن : متى قلت لكم حدثني فلان فهو حديثه ومتى قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن سبعين سمعته أو أكثر.أ.هـ (148)

([144]) - أصول الجصاص 30/2

([145]) - أصول البزدوى 4/3

([146]) - التمهيد لأبن عبد البر 3/1

([147]) - النكت على كتاب ابن الصلاح - لابن حجر - 555/2 ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية ، التمهيد (34/1) والعلل للترمذي 5/ 755.

واستدلوا أي أيضا كما قال ابن عبد البر بأن من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك ومن أرسل لك من الأئمة حديثًا مع علمه ودينه وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر.أ.هـ (149)

القول الثاني : –

أن المرسل كالمسند سواء بسواء في وجوب الحجة والاستعمال ولا فرق بينهما ، وهو قول مُحَمَّد بن جرير الطبري ، وأبي بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن صالح الأبهري المالكي ، وأبي الفرج عمرو ابن مُحَمَّد من أئمة المالكية. .أ.هـ (150).

كما هو قول السبكي من الشافعية حيث قال : فإن كان – أي المرسل– لا يروي إلا عن عدل كابن المسيب قبل وهو مسند.أ.هـ (151)

قال الزركشي : وعلى هذا فالسبكي لا يقبله إلا أن يروي عن عدل ، وجعله إذا روى عن عدل في مرتبة المسند وفيه نظر .أ.هـ (152)

حجتهم في ذلك

([148]) – ذكره أبو الخطاب الكلوذاني في التمهيد في أصول الفقه (138/3) وابن الهمام في التحرير بشرحه تيسير التحرير(103/3) والذي يظهر أنه ليس من قول الحسن وإنما هو من كلام العامة عنه فقد روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى جرير بن عبد الحميد أنه سأل بهزا بن أسد عن الحسن عمن لقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:سمع من ابن عمر حديثًا،قال جرير:فعلى من اعتماده؟ قال: على كتب سمرة،قال:فهذا الذي يقول أهل البصرة:سبعين بدريًا؟ قال:هذا كلام السوقة/ابن أبي حاتم:عبد الرحمن،المراسيل = (ص33) وانظر تهذيب التهذيب لابن حجر (266/2)

(149) – التمهيد لابن عبد البر 3/1).

(150) – التمهيد لابن عبد البر 4/1

(151) – جمع الجوامع مع شرحه تشنيف المسامع للسبكى 1 /529

(152) – تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشى 529/1

قال ابن عبد البر واحتجوا -أى أصحاب هذا القول - بأن السلف ، رضوان الله عليهم أرسلوا ووصلوا وأسندوا ، فلم يعب واحد منهم على صاحبه شيئًا من ذلك ، بل كل من أسند لم يخل من الإرسال ، ولو لم يكن ذلك كله عندنا دينًا وحقا، ما اعتمدوا عليه ، لأنّا وجدنا التابعين إذا سئلوا عن شيء من العلم ، وكان عندهم في ذلك شيء عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ، أو عن أصحابه رضي الله عنهم قالوا : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كذا ، وقال عمر كذا ، ولو كان ذلك لا يوجب عملا ، ولا يعد علما عندهم ، لما قنع به العالم من نفسه ، ولا رضي به منه السائل أ.هـ بتصرف يسير (153).

وقال العلائي : وعند هؤلاء أنه متى تعارض مدلول حديثين أحدهما مرسل والآخر مسند ، فلا ترجيح بالإسناد على الإرسال ، بل بأمر آخر ، وهو غلو قريب من الذي قبله .أ.هـ (154) أى القول بأن المرسل أقوى من المسند.

القول الثالث

أن المرسل دون المسند فيقدم المسند عليه عند التعارض ، فالمرسل وإن كان يحتج به ويوجب العمل ولكنه دون المسند ، وهو قول أحمد بن حنبل وأكثر المالكية والمحققين من الحنفية كأبي جعفر الطحاوي وابي بكر الرازي .أ.هـ (155).

قال العلامة المحقق أحمد ظفر التهانوي : المرسل دون المسند المتصل عندنا -أي الحنفية - خلاف ما قاله بعضهم : من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك ....ثم بين

(153) - التمهيد لابن عبد البر 4/1

(154) - جامع التحصيل للعلائي ص(34)

(155) - جامع التحصيل للعلائي ص(34) فتح المغيث للسخاوى 1 /157

أنه إذا تعارض المرسل والمسند يقدم المسند ، إلا إذا اعتضد المرسل بأحد الوجوه التي ذكرها الشافعي .أ. هـ . باختصار (156).

وهذا الثالث أرجحها لاتفاق الأمة على الاحتجاج بالحديث المسند بشروطه بينما اختلفوا في المرسل والإحتجاج به ومرتبته ، ولا شك أن ما كان محل اتفاق أولى وأعلى وأقوى مما هو محل الخلاف ، وإن كانت بعض المراسيل أقوى من بعض المسانيد كما ر في مراسيل النخعي عن ابن مسعود فذلك لا يخل بمرتبة المسند من حيث الجملة

قال السخاوي : ومحل الخلاف فيما قيل إذا لم ينضم إلى الإرسال ضعف في بعض رواته ، وإلا فهو حينئذٍ أسوأ حا لا من مسند ضعيف جزما ، ولذا قيل إنهم اتفقوا على اشتراط ثقة المرسل وكونه لا يرسل إلا عن الثقات .أ.هـ (157)

([156]) – قواعد في علوم الحديث – للتهانوى – ص(147)

([157]) – فتح المغيث–للسخاوى – 158/1

المبحث الخامس

أشهر من روى المراسيل

قال الحاكم :"... وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول الدمشقي، ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن، ومن أهل الكوفة، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، وقد يروى الحديث بعد الحديث، عن غيرهم من التابعين إلا أن الغلبة لرواياتهم.. أ.هـ [158] **وإليك ترجمة لبعضهم :-**

1- سعيد بن المسيب [159]

هو : سعيد بن المسيب أ.هـ [160] **بن حزن**[161] **القرشي المخزومي ابن أبي وهب ابن عمرو** أبو مُحَّد القرشي، المخزومي، عالم أهل المدينة ، وسيد التابعين في زمانه. ولد: لسنتين

([158]) معرفة علوم الحديث – للحاكم – (ص 25)

([159]) – أنظر ترجمته في :سير أعلام النبلاء 217/4، طبقات ابن سعد 5 / 119، طبقات خليفة ت 2096، تاريخ البخاري 3 / 510، ، المعرفة والتاريخ 1 / 468، الجرح والتعديل القسم الأول المجلد الثاني 59، الحلية 2 / 161، طبقات الفقهاء للشيرازي 57، تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول من الجزء الأول 219، وفيات الأعيان 2 / 375 ، تاريخ الإسلام 4 / 4 و188، تذكرة الحفاظ 1 / 51، العبر للذهبي 1 / 110، تذهيب التهذيب 2 / 28 آ، البداية والنهاية 9 / 99، غاية النهاية ت 1354، تهذيب التهذيب 4 / 84، النجوم الزاهرة 1 / 228، طبقات الحفاظ للسيوطي 17، خلاصة تهذيب التهذيب 143، شذرات الذهب 1 / 102.

([160])- تغايرت أقوال المحدثين في ضبط (المسيب) على رأيين:-

الأول : بضمّ الميم ، وفتح السين ، فياء مشددة مفتوحة ، وباء ساكنة .

وهذا الوجه هو المشهور بين العلماء على اختلاف طبقاتهم وعلومهم، وسبب شهرته ما درج بين الناس من التخاطب والتهاتف به على هذا الوجه من قديم الدهر دون نكران من أحد، وأقدم من تسمَّى ب (المسيَّب) هو "المسيَّب بن علس" شاعر جاهلي،كان أحد المقلين المفضلين، وهو خال الأعشى ميمون، وكان الأعشى راويته،

وله ديوان شعر.وقد أورد ابن دريد في كتابه "الاشتقاق" سبب تسميته ب "المسيَّب" وأن ذلك بسبب بيت قاله:

فإن سرّكم أن لا تؤوب لقاحكم غزاراً *** فقولوا للمسيَّب يلحق .

وقد ضبط محقَّق "الاشتقاق" العلامة عبدالسلام هارون لفظة "المسيَّب" على الوجه المتقدِّم – الياء المشدَّدة المفتوحة – فإن كان هذا الضبط هو أصل للكلمة ومراد للمؤلف ابن دريد فهذا قطع للنزاع في ضبط (المسيَّب) على غير هذا الوجه، والعلم عند الله تعالى

.ومما يرجح استفاضة هذا الضبط على هذا الوجه ما أورده "السمعاني" في كتابه "الأنساب" في ترجمة "مُحَمَّد بن إسحاق ابن مُحَمَّد المسيَّبي" (236هـ) حيث قال: "المسيَّبي": بضم الميم، وفتح السين المهملة، والياء المشدَّدة آخر الحروف وفي آخرها الباء الموحَّدة".فالسمعاني بهذا الضبط يُحاكي ابن دريد ويوافقه في ضبط (المسيَّب) على الوجه المتقدِّم قريباً، وممَّن ضُبط على هذا الوجه من الأعلام: "المسيَّب بن بشر الرياحي" (106هـ)، و"المسيَّب بن زهير القيسي" (175هـ)، و"المسيَّب بن نجبة الفزاريّ" (65هـ) وهو تابعي شهد القادسية وفتوح العراق، و"المسيَّب بن واضح" (246هـ) محدث مشهور من حِمص، و"المسيَّب ابن رافع" فقيه سمع من بعض الصحابة .والضبط على هذا الوجه هو الدارج عند أهل العراق على ما أورده الزبيديّ في "تاج العروس حين قال: "قال بعضُ المحدثين: أهل العراق يفتحون وأهل المدينة يكسِرون"

.وابن خلكان في "الوفيات" يضارع ابن دريد والسمعاني في ضبط "المسيَّب" على الوجه المذكور، ومن كلامه: "المسيَّب: بفتح الياء المشددة المثناة من تحتها.." ويأتي بقية كلامه عند الكلام عن الوجه الثاني

.وأصل كلمة المسيَّب: البعير يُدرك نتاج نتاجه، فيُسيَّب، أي يترك ولا يركب ولا يحمل عليه، والسائبة التي في القرآن: الناقة التي كانت تُسيَّب في الجاهلية لنذرٍ ونحوه.

أما الوجه الثاني:- في ضبط "ابن المسيِّب" فهو بضمّ الميم فسين مفتوحة وياء مشددة مكسورة،=

وأورد هذا الوجه في اسم سعيد ابن المسيِّب: الزبيدي في "تاج العروس" وذكر وزنه فقال "محدِّث"، ويُفتح، وأبان أنَّ أهل المدينة يكسرون، وقال: "ويحكون عنه أنه كان يقول: سيَّب الله عن سيَّب أبي"، ومال إلى هذا الوجه: "القاضي عياض و"ابن المديني"

أما ابن خلكان فقد ضبط "المسيَّب" بفتح الياء ثم قال: "وروي عنه أنَّه كان يقول بكسر الياء"، وهذه إيماءة منه إلى تضعيف هذا الوجه. وأورده "مُحَمَّد طاهر الفتّني" في "المغني" على الوجهين كأنَّه يرتضيهما،

.أما "النووي" فى المعنى فى ضبط الأسماء فقال: "يقال المسيَّب بفتح الياء وكسرها والفتح هو المشهور، وحكي عنه أنَّه كان يكرهه، ومذهب أهل المدينة الكسر" .

مضتا من خلافة عمر -رضي الله عنه-. وقيل: لأربع مضين منها، بالمدينة. رأى عمر، وسمع: عثمان، وعليا، وزيد بن ثابت، وأبا موسى، وسعدا، وعائشة، وأبا هريرة، وابن عباس، ومحمد بن مسلمة، وأم سلمة، وخلقا سواهم. وقيل: إنه سمع من عمر.

وروى عن: أبي بن كعب ، وبلال ، وسعد بن عبادة ، وأبي ذر، وأبي الدرداء مرسلا، وروايته عن: علي، وسعد، وعثمان، وأبي موسى، وعائشة، وأم شريك، وابن عمر، وأبي هريرة، وابن عباس، وحكيم بن حزام، وعبد الله بن عمرو، وأبيه المسيب، وأبي سعيد: في (الصحيحين) .

= والمتأمل في عبارة النووي هذه يتبيّن له أنه يرى ضعف الرواية المنسوبة إلى سعيد، "سيَّب الله من سيب أبي" وأنه يُجيز ضبط لفظة ابن المسيَّب على الوجه الأوّل.

ودليله : - أن الرواية جاءت بصيغة التمريض بلا جزم: يُروى، يُحكى، يذكر... الخ. والأمر الآخر انها لم ترو بإسنادٍ متصل، والإسناد كما هو معلوم من خصائص الأمة الإسلامية، وقد قال ابن المبارك: "لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"، وقال شعبة: "كل حديث ليس فيه "أنا" و"ثنا" فهو خلّ وبقل"، وهذان اللفظان من صيغ الأداء الثمانية التي تواضح عليها المحدثون في تبليغ المرويّات وتحمّلها ،

وعلى ضوء ما تقدّم يمكن القول إن فقيه المدينة يكره أن يُعرَّف ب "ابن المسيَّب" بفتح الياء المشددة ويميل إلى الوجه الآخر بكسر الياء المشدّدة، وهذا لا مناقرة فيه، لكن لا يجب تخطئة من نطقه أو رقمه وضبطه بالياء المفتوحة كما هو صنيع الأئمة المتقدمين، والعلم عند الله تعالى.= (راجع : الإلماع للقاضي عياض (ص/149). - المؤتلف والمختلف (ص/2)3- و (ص/155).5- مقدمة ابن الصلاح (ص/80). - وفيات ابن خلكان (1/283). - الاشتقاق (ص/316) - الأنساب (5/299). - انظر: ميزان الاعتدال (3/220) - تاج العروس (3/90). - تفسير الطبري (9/70) - المغني في أسماء الرجال (ص/ 231.

([161]) (الحزن) بفتح المهملة وسكون الزاي وفي آخره نون هو في الأصل ما غلظ من الأرض ضد السهل (عمدة القارى 290/16) قال له - صلى الله عليه وسلم - وقد أسلم يوم الفتح: ما اسمك؟ قال: حَزْن، قال: (بل أنت سهل)، قال: لا أُغير اسمًا سمانيه أبي، فكان سعيد يقول: فما زالت الحزونة فينا بعد فقد روى البخارى في صحيحه (في كتاب الأدب ، باب اسم الحزن) من حديث سعيد ابنِ المسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَال: "مَا اسْمُكَ" قَال: حَزْنٌ، قَال: "أَنْتَ سَهْلٌ" قَال: لَا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي قَال ابْنُ المسَيِّبِ: "فَمَا زَالتِ الحُزُونَةُ فِينَا بَعْد . الحديث (والحزونة) هو غلظة وقساوة في الخلق وشدة وامتناع عن التسهيل.

وعن حسان بن ثابت، وصفوان بن أمية، ومعمر بن عبد الله، ومعاوية، وأم سلمة: في (صحيح مسلم) . وروايته عن: جبير بن مطعم، وجابر، وغيرهما في (البخاري) .وروايته عن: عمر في (السنن الأربعة) . وروى أيضا عن: زيد بن ثابت، وسراقة بن مالك، وصهيب، والضحاك بن سفيان، وعبد الرحمن بن عثمان التيمي. وروايته عن: عتاب بن أسيد في (السنن الأربعة) ، وهو مرسل.

وأرسل عن: النبي -ﷺ- وعن: أبي بكر الصديق. وكان زوج بنت أبي هريرة، وأعلم الناس بحديثه

روى عنه خلق، منهم: إدريس بن صبيح، وأسامة بن زيد الليثي، وإسماعيل بن أمية، وعبد الرحمن بن حرملة، وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، وعبد الكريم الجزري، وعبد المجيد بن سهيل، وعبيد الله بن سليمان العبدي، وعثمان بن حكيم، وعطاء الخراساني . الزهري، وقتادة، وعمرو بن دينار، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم .

أراء العلماء فيه

قال الذهبي :قال عثمان بن حكيم، سمعت سعيد بن المسيب يقول:

ما أذن المؤذن منذ ثلاثين سنة، إلا وأنا في المسجد.

ورى أيضا عن : سعيد بن إبراهيم،أنه : سمع ابن المسيب يقول: ما أحد أعلم بقضاء قضاه رسول الله -ﷺ- ولا أبو بكر، ولا عمر مني.

قال الذهبي : ورى أسامة بن زيد: عن نافع ، أن ابن عمر ذكر سعيد بن المسيب، فقال: هو -والله- أحد المفتين . أ.هـ (162)

وقال قتادة، ومكحول، والزهري، وآخرون - واللفظ لقتادة -: ما رأيت أعلم من سعيد بن المسيب.

(162) - سير أعلام النبلاء 221/4 وقال سنده ثابت .

قال علي بن المديني: لا أعلم في التابعين أحدا أوسع علما من ابن المسيب، هو عندي أجل التابعين. أ.هـ (163)

إضافة إلى فقهه وورعه وعبادته فقد كان نشيطا في طلب العلم وخاصة علم الحديث ،فقد قال عن نفسه : إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد . أ.هـ (164)

قال : ابْنُ إِسْحَاقَ،: سَمِعتُ مَكحولاً يَقُولُ: طفتُ الْأَرْضَ كُلَّهَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، فَمَا لقيتُ أَعْلَمَ مِنَ ابْنِ المسَيَّب. . أ.هـ (165) .

وقال العجلى : مدني تابعي ثقة وكان رجلا صالحا فقيها وكان لا يأخذ العطاء وكانت له بضاعة أربعمائة دينار وكان يتجر بها في الزيت. أ.هـ (166) وقال العجلى : كان من سادات التابعين فقها ودينا وورعا وعلما وعبادة وفضلا وكان أبوه يتجر في الزيت وكان سعيد سيد التابعين وأفقه أهل الحجاز وأعبر الناس للرؤيا ما نودي بالصلاة أربعين سنة إلا وسعيد في المسجد ينتظرها . أ.هـ (167)

وقال ابن خلكان :كان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة..... كان سيد التابعين من الطراز الأول، جمع بين الحديث والفقه والزهد والعبادة والورع . أ.هـ (168)

([163]) – سير أعلام النبلاء 222/4 .

([164]) – المعرفة والتاريخ 1 / 468، 469

([165]) – التاريخ الكبير – للبخارى – 511/3

([166]) – معرفة الثقات – للعجلى – ص(405)

([167]) – التقات – لابن حبان – 274/4

([168]) – وفيات الأعيان – لابن خلكان – 375/2

وفاته :

قال الذهبي : وقال أبو نعيم، وعلي بن المديني: توفي سنة ثلاث وتسعين. وقال أحمد بن حنبل: حدثنا حماد بن خالد الخياط: أن سعيد بن المسيب توفي سنة خمس وتسعين، والأول أصح. وأما ما قال المدائني، وغيره من أنه توفي سنة خمس ومائة، فغلط. وتبعه عليه بعضهم، وهي رواية عن ابن معين. ومال إليه: أبو عبد الله الحاكم – والله أعلم –. أ.هـ (169)

(169) – سير أعلام النبلاء 246/4

أراء العلماء في مراسيل سعيد بن المسيب

قال العلائي: :

وقد اتفقت كلمتهم على سعيد بن المسيب وأن جميع مراسيله صحيحة ، وأنه كان لا يرسل إلا عن ثقة من كبار التابعين ، أو صحابي معروف ، قال معنى ذلك بعبارات مختلفة جماعة من الأئمة منهم : مالك ، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم. أ.هـ (170)

قال الزركشي في نكته:-

وزعم الماوردي في الحاوي في باب بيع اللحم بالحيوان أن الشافعي اختلف قوله في مراسيل سعيد بن المسيب

فكان في القديم يحتج بها بانفرادها لأنه لا يرسل حديثا إلا يوجد مسندا ولأنه لا يروي إلا ما سمعه من جماعة ، أو عضده قول الصحابة ، أو رآه منتشرا عند الكافة أو وافقه فعل أهل العصر ، ولأنه لا يروي إلا عن أكابر الصحابة ، وأيضا فإن مراسيله سبرت فكانت مأخوذة عن أبي هريرة لما بينهما من الوصلة والصهارة فصار إرساله كإسناده عنه.

قال ومذهب الشافعي في الجديد

أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استئناسا بإرساله ثم اعتمادا على ما قارنه من الدليل فيصير المرسل حينئذ مع ما قارنه حجة ، وجاء فى كلام البيهقي ، والشيخ أبي إسحاق ، والخطيب وغيرهم

أن الأصح من قولي الشافعي أن مرسل سعيد عنده ليس بحجة إنما يرجح به ، لكن في نسبة ذلك إلى الجديد نظر. فقد ذكر الشافعي في الأم وهو من الكتب الجليلة على المشهور في الرهن الصغير أن مرسل سعيد حجة وكذلك من كان مثله فيما ذكر وهو يؤيد

---

(170) - جامع التحصيل ص(88) .

قول ابن الصلاح أن الشافعي يقبل مرسل سعيد وغيره ولا يختص عنده بإرسال سعيد- لكن بشروط كما بينا آنفا-

وقال النووي في مختصره اشتهر عند فقهاء أصحابنا أن مرسل سعيد بن المسيب حجة عند الشافعي حتى إن كثيرا منهم لا يعرفون غير ذلك وليس الأمر على ذلك وإنما قال الشافعي في مختصر المزني "وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن" .بتصرف أ.هـ (171)

قال السيوطي في التدريب

اختلف أصحابنا في معنى قوله – أي الشافعي - : وإرسال ابن المسيب عندنا حسن، على وجهين حكاهما الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في اللمع، والخطيب البغدادي وغيرهما.

أحدهما: معناه أنه حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل، قالوا: لأنها فتشت فوجدت مسندة.

والثاني : أنها ليست بحجة عنده بل هي كغيرها، قالوا وإنما رجح الشافعي بمرسله، والترجيح بالمرسل جائز، قال الخطيب: وهو الصواب.

والأول ليس بشيء ; لأن في مراسيله ما لم يوجد مسندا بحال من وجه يصح، وكذا قال البيهقي. قال: وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالا فيما زعم الحفاظ. أ.هـ (172)

وقال ابن طاهر الجزائرى في كتابه توجيه النظر بعد أن بين حكم المرسل

قال " وأصحها مراسيل سعيد بن المسيب وهو فقيه أهل الحجاز ومقدمهم وأول الفقهاء السبعة الذين يعد مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس أ.هـ (173)

---

(171) - النكت على مقدمة ابن الصلاح- للزركشي- 1/479: 480

(172) - تدريب الراوى – للسيوطى – 1/225 من طبعة دار طيبة.

قال الإمام أحمد : مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات . أ.هـ (174)

وقال: أيضا " مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا نرى أصح من مرسلاته أ.هـ (175)

وقال يحيى بن معين: " مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن أ.هـ (176)

" وقال: " أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب أ.هـ (177)

نلخص مما سبق أن مرسلات سعيد ابن المسيب صحيحة مقبولة ولها مزية عن غيرها لأسباب منها:-

1- أن سعيد بن المسيب، من أولاد الصحابة، فإن أباه المسيب بن حزن من أصحاب الشجرة وبيعة الرضوان. وقد أدرك سعيد بن المسيب عمر ، وعثمان ، وعليًّا ، وطلحة .. إلى آخر العشرة وليس في التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم.

2- ثم مع هذا فإنه فقيه أهل الحجاز ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة الذين يَعُد مالك بنُ أنس إجماعهم إجماع كافة الناس ".

3- وكذلك أنه ثبت سماعه من بعض الصحابة كما ذكر أبو حاتم الرازي أنه روى عن عمر وعثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص أ.هـ (178)

---

(173) - توجيه النظر إلى أصول الأثر - لطاهر بن صالح الجزائري - 400/1 - ط- مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب

(174) - المعرفة والتاريخ - للفسوى- " (3/ 239 _ 240)، الكفاية في علم الرواية -للخطيب-" (ص: 571) تحرير علوم الحديث - عبد الله بن يوسف الجديع (2/ 930)- ط- مؤسسة الريان للطباعة بيروت - لبنان

(175) - قاله البيهقي في " الكبرى " (6/ 42) ، وتحرير علوم الحديث (2/ 930)

(176) - تاريخ يحيى بن معين (النص: 957).

(177) - معرفة علوم الحديث - للحاكم- " (ص: 26) والخطيب في " الكفاية " (ص: 571)، وتحرير علوم الحديث (2/ 930)

4- كذلك تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله، فوجدوها بأسانيد صحيحة "كما قال الحاكم أ.هـ (179) وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره فإن مراسيله سبرت فكانت مأخوذة عن أبي هريرة لما بينهما من الوصلة والصهارة.

([178]) - الجرح والتعديل 2/ 59 ت 262).

[179] - معرفة علوم الحديث (ص: 26)

2- الحسن البصرى (180)

هو: الحسن بن أبي الحسن يسار الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد البصري : يقال مولى زيد بن ثابت ويقال مولى جميل بن قطبة، وأمه خيرة كانت خادمة لأم سلمة زوج النبي ﷺ- نشأ بالمدينة وحفظ كتاب الله في خلافة عثمان وسمعه يخطب مرات ،ثم كبر ولازم الجهاد ولازم العلم والعمل وكان أحد الشجعان الموصوفين .

حدث عن: عثمان ، وعمران بن حصين ، والمغيرة بن شعبة ، وعبد الرحمن بن سمرة ، وسمرة بن جندب ، وجندب البجلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وأبي بكرة ، وعمرو بن تغلب وجابر وغيرهم .

وحدث عنه : قتادة ، وابن عون ، وخالد الحذاء ، وهشام بن حسان ، وحميد الطويل، وجرير بن حازم ، وشيبان النحوي ، ويزيد بن إبراهيم التستري ، ومبارك بن فضالة ، والربيع بن صبيح ، وأبان بن يزيد العطار ، وقرة بن خالد وخلق .

أراء العلماء فيه قال ابن سعد : كان جامعا عالما رفيعا ثقة حجة مأمونا عابدا ناسكا كثير العلم فصيحا جميلا وسيما. .أ.هـ (181)

---

(180) - له ترجمة في : طبقات الحفاظ للذهبي57/1، تهذيب الكمال: 255/1. تهذيب التهذيب: 263/2. تقريب التهذيب: 165/1. خلاصة تهذيب الكمال: 210/1. الكاشف: 220/1. تاريخ البخاري الكبير: 289/2. الجرح والتعديل: 177/3. ميزان الاعتدال: 483/1. لسان الميزان: 199/2. طبقات خليفة: 1726. أخبار القضاة: 3/2. حلية الأولياء: 131/2. طبقات ابن سعد: 49/9. سير الأعلام: 563/4. الثقات: 122/4.

(181) - الطبقات الكبرى – لابن سعد – 7 / 128

قال الذهبي : وهو مدلس فلا يحتج بقوله (عن) فيمن لم يدركه وقد يدلس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه والله أعلم. ولكنه حافظ علامة من بحور العلم فقيه النفس كبير الشأن عديم النظير مليح التذكير بليغ الموعظة رأس في أنواع الخير.أ.هـ (182)

قال قتادة قال: كان الحسن من أعلم الناس بالحلال والحرام. .أ.هـ (183)

وقال الربيع بن أنس : اختلفت إلى الحسن عشر سنين أوما شاء الله من ذلك فليس من يوم إلا وأنا أسمع منه شيئا لم أسمعه قبل ذلك. .أ.هـ (184)

قال مُحَمَّد بن جرير الطبرى : كان الحسن عالما فقيها فاضلا قارئا لا يشك في صدقه فيما روى ونقل غير أنه كان كثير المراسيل ، كثير الرواية عن قوم مجاهيل وعن صحف قد وقعت إليه لقوم أخذها منهم وعنهم أ.هـ (185)

قال ابن حجر : ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس .

قال البزار كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة .أ.هـ (186)

وفاته : مات سنة عشر ومائة وله ثمان وثمانون سنة رحمه الله تعالى.قال ابن حبان : رأى عشرين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ وما شافه بدريا قط إلا عثمان وعثمان لم يشهد بدرا مات في شهر رجب سنة عشر ومائة وهو بن تسع وثمانين سنة وكان يدلس ، وصلى

---

(182) – تذكرة الحفاظ – للذهبي – 57/1

(183) – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 42/3

(184) – المرجع السابق

(185) – المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعي : للإمام: مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ) (ص 125) الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت –

(186) – تقريب النهذيب للحافظ ابن حجر (ص 160) من طبعة دار الرشيد

عليه النضر بن عمرو المقرى من حمير من أهل الشام ، وكان الحسن من أفصح أهل البصرة لسانا وأجملهم وجها وأعبدهم عبادة وأحسنهم عشرة وأنقاهم بدنا رحمة الله عليه.أ.هـ (187)

أراء العلماء في مراسيل الحسن البصرى

اختلف العلماء في حكم مراسيل الحسن البصرى إلى قولين :-

القول الأول :-

أنها مستحسنة مقبولة وبه قال الشافعى في رواية عنه ، وابن حزم ، ويحيي القطان ، وأبو زرعة وعلى ابن المديني .

قال الزركشي : وحكى إمام الحرمين عن الشافعي أن مراسيل الحسن البصري عنده مستحسنة حكاه عنه ابن الرفعة في المطلب في الكلام على قبض المبيع قال ولهذا احتج به في الأم .أ.هـ (188)

وقال ابن حزم ادعى بعضهم أن الحسن البصري كان إذا حدثه بالحديث أربعة من الصحابة أرسله قال فهو أقوى من المسند .أ.هـ (189)

وجاء عن يحيي القطان أنه قال : مراسيل الحسن وجد لها أصلا إلا حديثا أو حديثين يدل على أن مراسيله جيدة. .أ.هـ بتصرف (190)

وقال أبو زرعة الرازي: كل شيء يقول الحسن قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث.

---

(187) – الثقات – لابن حبان – 123/4 من طبعة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية

(188) – النكت على مقدمة ابن الصلاح- للزركشى 486/1

(189) – النكت على مقدمة ابن الصلاح- للزركشى 486/1

(190) – شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى 536/1 من طبعة مكتبة المنار .- الأردن.

قال السيوطى : قال شيخ الإسلام: ولعله أراد ما جزم به الحسن.أ.هـ (191)

وقال علي بن المديني يقول: مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها.أ.هـ (192)

القول الثانى

أن مراسيل الحسن البصرى ضعيفة مردودة ، وبه قال : ابن سيرين ، وابن سعد ، والشعبى ، وأحمد ، والترمذى ، والعراقى ، والسيوطى ،

قال ابن رجب : روى حماد عن ابن عون، عن ابن سيرين، قال: كان ههنا ثلاثة يصدقون كل من حدثهم، وذكر الحسن وأبا العالية ورجلا آخر.

وروى جرير عن رجل عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال: لا تحدثنا عن الحسن، ولا عن أبي العالية فانهما لا يباليان عمن أخذا الحديث.

وروى داود بن أبي هند عن الشعبي، قال: لو لقيت هذا يعني الحسن لنهيته عن قوله: قال رسول الله ﷺ صحبت ابن عمر ستة أشهر فما سمعته قال: قال رسول الله ﷺ إلا في حديث واحد.

وروى شعبة عن عبد الله بن صبيح عن مُحَمَّد بن سيرين قال: ثلاثة كانوا يصدقون من حديثهم أنس، وأبو العالية، والحسن البصري.

قال الخطيب أراد أنس بن سيرين وفيه نظر. .أ.هـ (193)

([191]) - تدريب الراوى- للسيوطى – 230/1

([192]) - شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى 536/1 ، تدريب الراوى – للسيوطى- 230/1 ،

(193) - شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى 538/1 من طبعة مكتبة المنار .- الأردن.

وقال أحمد في رواية الفضل بن زياد: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم لا بأس بها. وليس في المرسلات أضعف من مراسيل الحسن وعطاء بن أبي رباح، فانهما يأخذان عن كل.

وقال أحمد في رواية الميموني وحنبل عنه: مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا نرى أصح من مرسلاته.

زاد الميموني: وأما الحسن وعطاء فليس هي بذاك. هي أضعف المراسيل كلها فإنهما كانا يأخذان عن كل. أ.هـ (194)

وقال ابن سعد: قَالُوا: وَكَانَ الْحَسَنُ جامعا عالما عاليا رفيعا فقيها ثِقَةً مَأْمُونًا عَابِدًا نَاسِكًا كَبِيرَ الْعِلْمِ فَصِيحًا جَمِيلا وَسِيمًا. وَكَانَ مَا أَسْنَدَ مِنْ حَدِيثِهِ وَرَوَى عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ فَحَسَنٌ حُجَّةٌ وَمَا أَرْسَلَ مِنَ الْحَدِيثِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ. وَقَدِمَ مَكَّةَ فَأَجْلَسُوهُ عَلَى سَرِيرٍ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَهُمْ. . أ.هـ (195)

قال السيوطى في التدريب : مراسيل الحسن عندهم شبه الريح.وكذا قال العراقى .أ.هـ (196)

قال ابن رجب : وأما مراسيل الحسن البصري ففي كلام الترمذي ما يقتضي تضعيفها مع مراسيل الشعبي، فإنه ذكر أن الحسن ضعف معبدا ثم روى عنه، وأن الشعبي كذب جابر الجعفي ثم روى عنه، فتضعف مراسيلهما حينئذ .أ.هـ بتصرف (197)

---

(194) – شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى 1/539 .

(195) – الطبقات الكبرى – 7/ 115 من طبعة المكتبة العلمية .

(196) – تدريب الراوى 1/ 231

(197) – شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى 1/536 .

فائدة :

منهج الحسن البصرى في الإرسال

من خلال تتبعى لأقوال العلماء في حكم مراسيل الحسن البصرى وقفت على فائدة وهى أن الحسن البصرى كان يسير على منهج في مراسيله فكان إذا حدثه بالحديث رجل واحد عن النبى ذكره مرفوعا . وإذا حدثه بالحديث اثنين أو ثلاث أو أربعة فما فوق فكان يرسله ثقة فيمن أحذا عنه .

قال ابن رجب : وخرج عبد الغني بن سعيد من طريق نصر بن مر زوق وسلمة بن مكتل، قالا: سمعنا الخصيب بن ناصح يقول: كان الحسن إذا حدثه رجل واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ذكره. فإذا حدثه أربعة بحديث عن النبي ﷺ ألقاهم، وقال: قال رسول الله ﷺ

قال ابن رجب : والخصيب بن ناصح مصري متأخر، لم يدرك الحسن، إنما يروي عن خالد بن خداش ونحوه . .أ.هـ بتصرف (198)

وقال ابن عبد البر: روى عباد بن منصور: سمعت الحسن، قال: ما حدثني به رجلان قلت: قال رسول الله ﷺ. .أ.هـ (199)

وروى البخاري في تاريخه، قال: قالَ الْهَيْثَم بْن عُبَيْد: حَدَّثَنِي أَبِي عَنِ الْحَسَن قَالَ قَالَ رجل: إنك تحدثنا قَالَ النَّبِيّ - ﷺ — فلو كنت تسند لنا ؟ قَالَ: واللَّه ما كذبْناك ولا كذبْنا لقد

(198) - شرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى 536/1 من طبعة مكتبة المنار .– الأردن.

(199) - التمهيد – لابن عبد البر – 57/1

غزوت إلى خراسان معا فيها ثلاث مائة من أصحاب مُحَمَّد ﷺ ، أَبُو عاصم عَنْ عُبَيْد الصيد عَنِ الحسن: أدركت ثلاث مائة مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أ.هـ (200)

قال ابن رجب وهذا يدل على أن مراسيل الحسن، أو أكثرها عن الصحابة. .أ.هـ (201)

وقيل أن جميع مراسيله كانت عن الحسن بن على – رضى الله عنه – وكان يخشى من ذكر الإمام على في حديثه.

قال ابن رجب : وروى مُحَمَّد بن موسى الحرشي عن ثمامة بن عبيدة (ثنا) عطية بن محارب عن يونس، قال: سالت الحسن قلت: يا أبا سعيد انك تقول: قال رسول الله ﷺ ولم تدركه. قال: كل شيء سمعتني أقوله: قال رسول الله ﷺ فهو عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليا، وكان في عمل الحجاج. .أ.هـ (202)

قلت : وهذا إسناد ضعيف، ولم يثبت للحسن سماع من علي– رضي الله عنه– . قاله : ابن رجب ، والترمذى ، والبقاعى ، والعلائى وغيرهم أ.هـ (203)

وقال ابن حجر : رأى عليا ولم يثبت سماعه منه .أ.هـ (204)

---

(200) – شرح علل الترمذى – لابن رجب 537/1 ، تدريب الراوى 1/ 230 ، قواعد التحديث– للقاسمى – (ص 142)

(201) – التارخ الكبير – للبخارى – 452/5، وشرح علل الترمذى – لابن رجب الحنبلى 537/1

(202) – شرح علل الترمذى – لابن رجب 537/1 ، قواعد التحديث– للقاسمى – (ص 142)، ، تدريب الراوى 1/ 231

(203) – شرح علل الترمذى – لابن رجب 537/1، النكت الوفية بما في شرح الألفية – لبرهان الدين إبراهيم ابن عمر البقاعي 569/1، جامع التحصيل – للعلائي : 163.

(204) – تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس – لابن حجر – ص (29) من طبعة مكتبة المنار – عمان

3- إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ(205)

هو إبراهيم بن يزيد بن الأسود بْنِ عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ سعد بن مالك بن النخع أبو عمران . الكوفي الفقيه.

روى عن : خاله الأسود بن يزيد ، وخيثمة بن عبد الرحمن ، والربيع بن خثيم ، وشريح ابن الحارث القاضي ، ودخل على عائشة أم المؤمنين ، ولم يثبت له منها سماع، وغيرهم .

وعنه : سليمان الأعمش ، وسماك بن حرب ، الحكم بن عتيبة ، ومغيرة ابن مقسم الضبي ومنصور بن المعتمر .وغيرهم .

قال الأعمش : ربما رأيت إبراهيم يصلي ثم يأتينا فيبقى ساعة كأنه مريض وقال كان إبراهيم صيرفيا في الحديث وكان يتوقى الشهرة ولا يجلس إلى الاسطوانة .أ.هـ (206)

قالت هنيدة زوجة إبراهيم : أنه كان يصوم يوما ويفطر يوما وجاء من وجوه عن إبراهيم أنه كان لا يتكلم في العلم إلا أن يسأل .أ.هـ (207)

وقال ابن خلفون: كان إماما من أئمة المسلمين، وفقيها من فقهائهم، وعلما من أعلامهم أ.هـ (208)

---

(205) - له ترجمة في : تذكرة الحفاظ للذهبي 59/1، تهذيب الكمال: 1/ 67. تهذيب التهذيب: 1/ 177. تقريب التهذيب: 1/ 46. خلاصة تهذيب الكمال: 1/ 59. الكاشف: 1/ 96. تاريخ البخاري الكبير: 1/ 333. تاريخ البخاري الصغير: 1/ 210، 211، 222. الجرح والتعديل: 2/ 145. ميزان الاعتدال: 1/ 74. لسان الميزان: 7/ 171. تذكرة الحفاظ: 1/ 73. الوافي بالوفيات: 6/ 196. سير الأعلام: 4/ 520. طبقات الحفاظ: 20.الحلية: 4/ 217. طبقات ابن سعد: 6/ 188. مجمع: 7/ 139.تاريخ واسط: 48، 196، 217، الترغيب والترهيب: 19.

(206) - : تذكرة الحفاظ للذهبي 59/1،

(207) - : تذكرة الحفاظ للذهبي 59/1،

وقال أبو زرعة: إبراهيم علم من أعلام الإسلام، وفقيه من فقهائهم. أ.هـ (209)

وقال ابن شاهين : قال : عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ :كَانَ أَعْلَمَهُمْ بِنَاسِخِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْسُوخِهِ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ أ.هـ (210)

وقال ابن المديني: "لم يلق النخعي أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ" فقلت له: فعائشة؟ قال: هذا لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم وهو "ضعيف" وقد رأى أبا جحيفة ، وزيد بن أرقم ، وابن أبي أوفى ، ولم يسمع من ابن عباس. وقال ابن المديني أيضا لم يسمع من الحارث بن قيس ولا من عمرو بن شرحبيل . أ.هـ (211)

وقال أبو حاتم: "لم يلق أحدا من الصحابة إلا عائشة ولم يسمع منها وأدرك أنسا ولم يسمع منه . أ.هـ (212)

وقال أبو زرعة : النخعي عن علي مرسل وعن سعيد مرسل أ.هـ (213)

وقال ابن حبان في الثقات مولده سنة "50" ومات بعد موت الحجاج بأربعة أشهر. سمع من المغيرة وأنس . أ.هـ (214)

---

(208) – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال –لأبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي (318/1) من طبعة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر

(209) – المرجع السابق

(210) – ناسخ الحديث ومنسوخه – للحافظ ابن شاهين – ص (36) ط– مكتبة المنار – الزرقاء

(211)– تهذيب التهذيب 178/1

(212)– تهذيب التهذيب 178/1

(213)– تهذيب التهذيب 178/1

(214) – ثقات ابن حبان 8/4 دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند

قال ابن حجر : وهذا عجب من ابن حبان يذكر أنه سمع من المغيرة وأن مولده سنة "50" ويذكر في الصحابة أن المغيرة مات سنة "50" فكيف يسمع منه. أ.هـ (215)

وفاته

قال ابن سعد: وأجمعوا على أنه توفي سنة ست وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك بالكوفة، وهو ابن تسع وأربعين سنة لم يستكمل الخمسين. وبلغني أن يحيي بن سعيد القطان كان يقول: مات إبراهيم وهو ابن نيف وخمسين سنة. وقال أبو نعيم – الفضل بن دكين – سألت ابن بنت إبراهيم عن موته، فقال: بعد الحجاج بأشهر أربعة أو خمسة. قال أبو نعيم: كأنه مات أول سنة ست وتسعين" أ.هـ (216)

منهج النخعى في الإرسال

كان منهج ابراهيم النخعى في الإرسال أنه إذا سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده، فيرسله اعتمادا على صحته عن شيوخه.

فقد صح عنه أنه قال: "ما حدثتكم عن ابن مسعود – رضي الله تعالى عنه – فقد سمعته من غير واحد وما حدثتكم فسميت فهو من سميت أ.هـ (217)

قال ابن رجب وحكاه الترمذي عن بعض أهل العلم – أى الاحتجاج بالمرسل – وذكر كلام إبراهيم النخعي أنه كان إذا أرسل فقد حدثه به غير واحد وان أسند لم يكن عنده إلا

---

(215) – تهذيب التهذيب 178/1

(216) – الطبقات– لابن سعد – 6 / 284 .

(217) – النكت على كتاب ابن الصلاح – لابن حجر – 555/2 ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية ، التمهيد (34/1) والعلل للترمذي 5/ 755.

عمن سماه. وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة . أ.هـ (218)

(218) علل الترمذى ، تهذيب الكمال – للمزى- 239/2

أراء العلماء في مراسيل النخعى

قال أحمد في مراسيل النخعي: لا بأس بها أ.هـ (219) وقال ابن معين: مرسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث تاجر البحرين(220) وحديث الضحك في الصلاة. أ.هـ (221)

قال ابن حجر: وحديث القهقهة مشهور رواه الدارقطني أ.هـ (222) وغيره من طريقه. وقد أطنب البيهقي أ.هـ (223) في الخلافيات في ذكر طرقه وعلله. أ.هـ (224)

قال ابن معين أيضا : مراسيل إبراهيم أحب إليَّ من مراسيل الشعبى أ.هـ (225).

وقال البيهقي: "من المعلوم أن إبراهيم ما سمع من أحد من الصحابة، فإذا حدث عن النبي - ﷺ - يكون بينه وبينه اثنان أو أكثر فيتوقف في قبوله من هذه الحيثية، وأما إذا حدث

---

(219) "شرح العلل"1 / 294، 295

(220) الحديث رواه : أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه"(445/2) عن وكيع عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي قال: "إن رجلا قال يا رسول الله! إني رجل تاجر أختلف إلى البحرين فأمره أن يصلى ركعتين.

(221) "شرح العلل"1 / 294، 295

(222) في السنن 171/1 حديث 43-44 من باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها وكان الدارقطني قد خرج الحديث من عدة طرق مدارها على أبي العالية وغيره، وبين عللها ثم قال بعد أن أخرجه من طريق إبراهيم النخعي: قال أبو الحسن: "رجعت هذه الأحاديث كلها التي قدمت ذكرها في الباب إلى أبي العالية الرياحي، وأبو العالية فأرسل هذا الحديث عن النبي -- ﷺ - ولم يسم بينه وبينه رجلا سمعه منه عنه، وقد روى عاصم الأحول عن مُحَمَّد بن سيرين وكان عالما بأبي العالية وبالحسن، فقال: "لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية فإنهما لا يباليان عمن أخذا"

(223) تكلم البيهقي في معرفة السنن (1/ل50) على حديث الوضوء من الكلام والضحك في الصلاة من طريق أبي العالية وابن سيرين وإبراهيم النخعي، وبين أنه لا يثبت متصلا وإنما هو مرسل.

(224) النكت على كتاب ابن الصلاح –لابن حجر- 556/2

(225) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار – للبدر العيني – 24/1 من طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

عن الصحابة، فإن كان ابن مسعود- رضي الله تعالى عنه - فقد صرح هو بثقة شيوخه عنه وأما عن غيره فلا - والله أعلم . أ.هـ (226)

(226) سنن الدار قطنى - 171/1

4- عطاء بن أبي رباح(227)

: هو عطاء بن أبي رباح أبو مُحَمَّد بن أسلم القرشي مولاهم المكى .

ولد في خلافة عثمان وقيل في خلافة عمر وهو أشبه بالصواب

سمع من : أم المؤمنين عائشة ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدرى ، وأم سلمة وطائفة.

وعنه: حسين المعلم ، وابن جريج ، وابن إسحاق ، والأوزاعي وأبو حنيفة ، وهمام بن يحيي ، وجرير بن حازم . وخلق كثير

قال الذهبي : هو مفتي أهل مكة ومحدثهم كان أسود مفلفلا فصيحا كثير العلم أ.هـ (228)

وقال أبو حنيفة: ما رأيت أحدا أفضل من عطاء أ.هـ (229).

وقال ابن جريج: كان المسجد فراشه عشرين سنة. ، وكان من أحسن الناس صلاة أ.هـ (230)

---

(227) - انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ للذهبي 75/1 ، تهذيب الكمال: 2/ 933. تهذيب التهذيب: 7/ 199 "384". تقريب التهذيب: 2/ 22. خلاصة تهذيب الكمال: 2/ 230. الكاشف: 2/ 265. تاريخ البخاري الكبير: 6/ 463. تاريخ البخاري الصغير: 1/ 277. الجرح والتعديل: 6/ ص 330. ميزان الاعتدال: 3/ 70. لسان الميزان: 7/ 305. البداية والنهاية: 9/ 306. الحلية: 3/ 310. طبقات ابن سعد: 2/ 386، 5/ 555، 483، 7/ 370. سير الأعلام: 5/ 78 والحاشية. الثقات: 5/ 198. ديوان الإسلام: ت: 1414.

(228) - تذكرة الحفاظ – للذهبي 75/1

(229) - المرجع السابق

(230) - المرجع السابق

وقال مُحَّد بن عبد الله الديباج: ما رأيت مفتيا خيرا من عطاء إنما كان مجلسه ذكر الله لا يفتر فإن سئل أحسن الجواب، وقال إسماعيل بن أمية: كان عطاء يطيل الصمت فإذا تكلم خيل إلينا أنه يؤيد. أ.هـ (231) قلت : يعنى أن الله عز وجل يؤيده ويلهمه الصواب

وقال عبد الله بن عباس: يا أهل مكة تجتمعون علي وعندكم عطاء؟ أ.هـ (232)

وروى الثوري عن عمرو بن سعيد عن أبيه قال: قدم ابن عمر مكة فسألوه فقال تجتمعون لي المسائل وفيكم عطاء؟ أ.هـ (233)

وجاء عن أبي جعفر الباقر أنه قال: ما بقى على وجه الأرض أعلم بمناسك الحج من عطاء أ.هـ (234)

وقال ابن سعد : كَانَ ثِقَةً فَقِيهًا عَالِمًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ. أ.هـ (235)

وقال العجلى : تابعي، ثقة، وكان مفتي أهل مكة في زمانه، وكان أسود أ.هـ (236)

وروى البخارى فى تاريخه عن : خَالِد بْن أَبِي ثور عَنْ عطاء بْن أَبِي رباح: أدركت مائتي نفس مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هذا المسجد إذا قَالَ الْإِمَام " ولا الضالين " سَمِعْتُ لَهُم رجة بآمين أ.هـ (237)

وسئل أبو زرعة ، وابن معين عن عطاء بن أبي رباح فقالا : ثقة. أ.هـ (238)

---

(231) - تذكرة الحفاظ – للذهبي 75/1
(232) - تذكرة الحفاظ – للذهبي 75/1
(233) - تذكرة الحفاظ – للذهبي 75/1
(234) - الطبقات الكبرى – لابن سعد - 20/6 ،الجرح والتعديل – لابن أبي حاتم – 330/6
(235) - الطبقات الكبرى – لابن سعد - 21/6
(236) - ثقات العجلى ص (332)
(237) - التاريخ الكبير – للبخارى – 464/6
(238) - الجرح والتعديل – لابن أبى حاتم – 330/6

قلت : والرجل متفق على توثيقه، وحديثه في الكتب الستة.لكنه كان يرسل .

وفاته :

قال الذهبي :مات على الأصح في رمضان سنة أربع عشرة ومائة وقيل سنة خمس عشرة بمكة. قال الأوزاعي: مات عطاء يوم مات وهو أرضى أهل الأرض عند الناس أ.هـ (239)

أراء العلماء في مراسيل عطاء بن أبي رباح

وقد ضَعَّفَ الأئمة مرسلات عطاء ولم يحمدوها لأنه كان يأخذ عن الضعفاء ولا ينتقي الرجال

قال الإمام أحمد : ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبي رباح، فإنهما كانا يأخذان، عن كل واحد أ.هـ (240)

قال ابن المديني: كان عطاء يأخذ عن كل ضرب أ.هـ (241)

وقال أيضا :مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بكثير كان عطاء يأخذ عن كل ضرب أ.هـ (242)

(239) - تذكرة الحفاظ – للذهبي 75/1، 76

(240) - تدريب الرواى –للسيوطى – 230/1

(241) - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث – للقاسمى – ص(142)

(242) - النكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشى –512/1

5- مكحول الشامي(243)

هو : مكحول بن أبي مسلم الهُذلي الفقيه الحافظ أبو عبد الله الشامي ، مولى امرأة من هذيل ، وأصله من كابل وقيل هو من أولاد كسرى - الأبناء: تطلق على كل من ولد باليمن من أبناء الفرس الذين وجههم كسرى مع سيف ذي يزن- وكانت داره بدمشق .

وروى عن : أبي أمامة الباهلي ، وواثلة بن الأسقع ، وأنس بن مالك ، ومحمود بن الربيع وعبد الرحمن بن غنم ، وأبي إدريس الخولان، وخلق .

وعنه : أيوب بن موسى ، والعلاء بن الحارث، وزيد بن واقد ، وثور بن يزيد ، وحجاج بن أرطاة ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، وآخرون ،كان ماهرا في طلب العلم مجتهدا فيه، قال ابن إسحاق : سمعت مكحولا يقول: طفت الأرض في طلب العلم. أ. هـ(244)

قال الذهبي : وروى عن مكحول قال عتقت بمصر فلم أدع بها علما إلا حويته في ما أرى ثم أتيت العراق ثم المدينة فلم أدع بهما علما إلا حويت عليه فيما أرى ثم أتيت الشام فغربلتها........ثم قال : وقال سعيد بن عبد العزيز قال مكحول ما استودعت صدري شيئا إلا وجدته حين أريد ثم قال سعيد كان مكحول أفقه من الزهري وكان بريئا من القدر . أ. هـ باختصار (245)

---

(243) - تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي 82/1، تهذيب الكمال: 3/ 1369 تهذيب التهذيب: 10/ 289 "509". تقريب التهذيب: 2/ 273. خلاصة تهذيب الكمال: 3/ 54. الكاشف: 3/ 172. تاريخ البخاري الكبير: 8/ 21. تاريخ البخاري الصغير: 1/ 27، 272، 307. الجرح والتعديل: 8/ 1867. ميزان الاعتدال: 4/ 177. لسان الميزان: 7/ 397. تاريخ الثقات: 439. الحلية: 5/ 177. تراجم الأحبار: 3/ 367. البداية والنهاية: 9/ 305. المغني: 6407. معرفة الثقات: 1784. سير الأعلام: 5/ 155. معجم المؤلفين: 12/ 319.ضعفاء ابن الجوزي: 3/ 138. الأنساب: 8/ 37. ديوان الإسلام: ت: 1821.

(244) -

(245) - تذكرة الحفاظ – للذهبي – 82/1 ، الطبقات الكبرى لابن سعد 315/7

قال العجلى : تابعي، ثقة. أ. هـ(246)

قال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أفقه من مكحول أ. هـ(247)

وقال ابن سعد: قال بعض أهل العلم: كان يقول بالقدر، وكان ضعيفا في حديثه وروايته أ. هـ(248)

قلت : قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا ليث، قال أخبرني إبراهيم بن أبي عبلة. قال: وقف رجاء بن حيوة على مكحول وأنا معه، فقال: يا مكحول بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر ... فقال مكحول: لا والله، أصلحك الله، ما ذاك من شأني ولا قولي أو نحو ذلك أ. هـ(249)

قلت : لكنه كان يرسل كثير ويدلس .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة: هل لقي مكحول أبا هريرة؟ قال: لم يلق مكحول أبا هريرة. وقال عنه أيضا: مكحول عن أبي بكر الصديق مرسل وعن سعد مرسل، وعن أبي عبيدة بن الجراح مرسل، وعن عمر مرسل، وعن ابن عمر مرسل.

وقال: سئل أبو زرعة عن حديث أم حبيبة" في مس الفرج"؟ فقال: مكحول لم يسمع من عنبسة عن أبي سفيان شيئا. وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: مكحول لم يسمع من زيد شيئا إنما هو بلغه. أ. هـ(250)

وقال ابن حجر : وقع ذكره في البخاري ضمنا في مواضع معلقة. وقال أبو بكر البزار: روى مكحول عن جماعة من الصحابة، عن عبادة، وأم الدرداء، وحذيفة، وأبي هريرة وجابر ولم

(246) - ثقات العجلى ص 439

(247) - الجرح والتعديل

(248) - الطبقات الكبرى 454/7

(249) - (العلل ومعرفة الرجال: 2 / 248 - 249)

(250) - (المراسيل: 211 - 213)

يسمع منهم، وإنما أرسل عنهم ولم يقل في حديث عنهم: حدثنا. وقد روى عن أبي أمامة وأنس. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت هارون بن معروف يقول: مكحول: لم يسمع من كريب. وقال الحاكم في علومه: أكثر روايته عن الصحابة حوالة. وقال أيضا فيما حكاه عنه مسعود: لم يسمع من عقبة بن عامر.

وقال أبو مسهر: لا يثبت أن مكحولا سمع من أبي إدريس، ولم ير شريحا.

وقال أبو داود: سألت أحمد: هل أنكر أهل النظر على مكحول شيئا؟ قال: أنكروا عليه مجالسة علان ورموه به فبرأ نفسه بأن نحاه. وقال الجوزجاني: يتوهم عليه القدر وهو سعي عليه. **أ. هـ**(251)

خلاصة القول فيه :أنه ثقة فيه كثير الارسال، مشهور. كما قال ابن حجر .

وفاته :

قال الذهبي : توفي مكحول سنة ثلاث عشرة ومائة وقال أبو نعيم ودحيم سنة اثنتي عشرة وقيل غير ذلك أ. هـ (252)

---

(251) - تهذيب التهذيب (10 / 292 - 293)

(252) - تذكرة الحفاظ – للذهبي – 82/1

6–ابن سيرين (253)

هو : الإمام الربانى أبو بكر : مُحَمَّد بن سيرين مولى أنس بن مالك: قال أنس بن سيرين ولد أخى – أنس – لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، وولدت بعده بسنة

سمع من : أبي هريرة ، وعمران بن حصين ، وابن عباس ، وابن عمر وطائفة.

وعنه : ابن عون ، وقرة بن خالد، وأبو هلال مُحَمَّد بن سليم وعوف وهشام بن حسان ومهدى بن ميمون ، وجرير بن حازم وخلق كثير.

قال ابن سعد : كان ثقة مأمونًا عاليًا رفيعًا فقيهًا إمامًا كثير العلم ورعًا أ. هـ(254)

قال ابن حبان : وكان مُحَمَّد بن سيرين من أورع أهل البصرة وكان فقيها فاضلا حافظا متقنا يعبر الرؤيا رأى ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ أ. هـ(255)

قال الذهبي : كان فقيها إماما غزير العلم ثقة ثبتا علامة في التعبير رأسا في الورع أ. هـ(256)

قال : ابن عون يقول كان بصر مُحَمَّد بالعلم كبصر التاجر الأريب – أى العاقل – بتجارته أ. هـ (257)

---

(253) تذكرة الحفاظ تهذيب الكمال: 3/ 1208. تهذيب التهذيب: 9/ 214. تقريب التهذيب: 2/ 169. خلاصة تهذيب الكمال: 2/ 412. الكاشف: 3/ 51. تاريخ البخاري الكبير: 1/ 90. تاريخ البخاري الصغير: 221/ 443. الجرح والتعديل: 7/ 1518.المعين: 327. تاريخ الثقات: 405. معجم طبقات الحفاظ: ص57. البداية والنهاية: 9/ 267. الوافي بالوفيات: 3/ 146. طبقات ابن سعد: 7/ 140، 9/ 174. نسيم الرياض: 2/ 408. تراجم الأحبار: 4/ 10. ثقات: 5/ 349. الحلية: 2/ 363. طبقات الحفاظ: 31. تذكرة الحفاظ: 1/ 77، 173. سير الأعلام: 4/ 606 والحاشية. تاريخ بغداد: 5/ 331. معرفة الثقات رقم: 1606.

(254) – الطبقات الكبرى – لابن سعد- 143/7

(255) – الثقات – لابن حبان- 349/5

(256) – الجرح والتعديل 7/ 280

(257) – الجرح والتعديل 7/ 280

قال : سليمان عن عوف قال كان مُحَمَّد حسن العلم بالتجارة حسن العلم بالقضاء حسن العلم بالفرائض . أ. هـ (258) ، و قال : أحمد ،وابن معين ، وأبو زرعة أ. هـ (259)

وفاته : قال الذهبي : قال يونس: كان بن سيرين صاحب ضحك ومزاح. توفي مُحَمَّد بعد الحسن بمائة يوم في شوال سنة عشر ومائة أ. هـ(260)

قال ابن حبان : وهو بن سبع وسبعين سنة بعد الحسن بمائة يوم وصلى عليه النضر بن عمرو المقرىء من أهل الشام وقبره بإزاء قبر الحسن بالبصرة مشهور يزار أ. هـ(261)

---

(258) – الجرح والتعديل 7/ 281

(259) – الجرح والتعديل 7/ 281

(260) – ثقات ابن حبان 349/5

(261) – الثقات – لابن حبان- 349/5

أراء العلماء في مراسيل ابن سيرين

قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسل وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة وأن مراسله صحاح كلها ليس كالحسن وعطاء في ذلك والله أعلم أ. هـ(262)

وقال ابن المديني: "مرسلات الحسن التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها" وكذا مراسيل ابن سيرين صحاح أيضا. أ. هـ(263)

قال العلائي : وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين أنه قال إذا روى الحسن ومُحَمَّد يعني ابن سيرين عن رجل فسمياه فهو ثقة فيحتمل هذا أنهما كانا لا يرويان إلا عن ثقة عندهما سواء كان مسندا أو مرسلا ويحتمل أن ذلك فيمن ذكراه باسمه فأما من أرسلا عنه فجاز أن يكون كذلك وأن يكون ضعيفا وهذا هو الأظهر . أ. هـ(264)

قلت : الراجح أن ابن سيرين كان لا يروى إلا عن ثقة في الأعم الأغلب .

قال الإمام الشافعي رحمه الله كان ابن سيرين وعروة بن الزبير وطاووس وإبراهيم النخعي وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ . أ. هـ(265)

---

(262) - التمهيد – لابن عبد البر -301/8

(263) - القول الفصل في العمل بالحديث المرسل- تأليف : حسن مظفر رزق ص(39) ط-: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(264) - جامع التحصيل – للعلائي – ص (89)

(265) - جامع التحصيل – للعلائي – ص (69)

7- الزهري (266)

هو : **أبو بكر: مُحَّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري المدني** ، ولد سنة خمسين من الهجرة المباركة .

روى عن : سهل بن سعد ، وأنس بن مالك ، ومحمود بن الربيع ، وسعيد بن المسيب ، وأبي أمامة بن سهل ،وطبقتهم وأرسل عن عبادة بن الصامت وأبي هريرة ورافع بن خديج وغيرهم ،

قال : أحمد قال لم يسمع الزهري من عبد الله بن عمر وقال أبو حاتم لا يصح سماعه من بن عمر ولا أراه أ. هـ(267)

روى عنه : عطاء بن أبي رباح وأبو الزبير المكي وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن دينار وصالح بن كيسان وأبان بن صالح ويحيى بن سعيد الأنصاري وخلق كثير .

ورى عنه :

قال الذهبي : قال أبو الزناد: كنا نطوف مع الزهري على العلماء ومعه الألواح والصحف يكتب كلما سمع. وروى أبو صالح عن الليث قال ما رأيت عالما قط أجمع من الزهري,

---

(266) – له ترجمة في : تذكرة الحفاظ للذهبي 83/1 ، تهذيب الكمال: 3/ 1269. تهذيب التهذيب: 9/ 445. تقريب التهذيب: 2/ 207. خلاصة تهذيب الكمال: 2/ 457. الكاشف: 3/ 96. تاريخ البخاري الكبير: 1/ 220. تاريخ البخاري الصغير: 1/ 56، 320. الجرح والتعديل: 8/ 318. ميزان الاعتدال: 4/ 40. تاريخ الثقات: 412. تراجم الأحبار: 4/ 13. الحلية: 3/ 360. طبقات ابن سعد: 4/ 126. سير الأعلام: 5/ 326 والحاشية. معرفة الثقات رقم 1645. المعين: 427. نسيم الرياض: 193، 401. معجم الثقات: 343. الثقات: 5/ 149. الوافي بالوفيات: 5/ 24. تاريخ أسماء الثقات: 1191.

(267) – تهذيب التهذيب 450/9

يحدث في الترغيب فتقول لا يحسن إلا هذا وإن حدث عن العرب والأنساب قلت لا يحسن إلا هذا وإن حدث عن القرآن والسنة فكذلك أ. هـ(268)

وروى الليث عنه قال: ما استودعت قلبي علما فنسيته قال مالك: بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير .

وقال أيوب السختياني: ما رأيت أعلم منه.

وقال عمرو بن دينار: ما رأيت الدينار والدرهم عند أحد أهون منه عند الزهري كأنها بمنزلة البعر. قال الليث: كان من أسخى الناس. وقال غيره: كان الزهري جنديا جليلا وكان يخضب بحناء وكتم. أ. هـ(269)

وقال ابن المديني: دار علم الثقات علي الزهري وعمرو بن دينار بالحجاز وقتادة ويحيى بن أبي كثير بالبصرة وأبي إسحاق والأعمش بالكوفة يعني أن غالب الأحاديث الصحاح لا تخرج عن هؤلاء الستة. أ. هـ بتصرف (270)

وفاته :

قال الذهبي : توفي في رمضان سنة أربع وعشرين ومائة . أ. هـ(271)

---

(268) - تذكرة الحفاظ – للذهبي – 83/1

(269) - تذكرة الحفاظ – للذهبي – 85/1

(270) - العلل –لابن المديني – ص(36) من طبعة المكتب الإسلامي ,

(271) - تذكرة الحفاظ – للذهبي – 83/1

أراء العلماء في مراسيل الزهرى

قال ابن حجر : وقال أحمد بن سنان كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئا ويقول هو بمنزلة الريح ، ويقول هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه أ. هـ(272)

قال الذهبي : ومِن أوهى المراسيل عندهم: مراسيلُ الحَسَن. وأوهى من ذلك: مراسيلُ الزهري، وقتادة، وحُمَيد الطويل، من صغار التابعين. وغالبُ المحقِّقين يَعُدُّون مراسيلَ هؤلاء مُعْضَلاتٍ ومنقطِعات، فإنَّ غالبَ رواياتِ هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابيّ. فالظنُّ بمُرْسِلِه أنه أَسقَطَ من إسنادِه اثنين أ. هـ(273)

قال الزركشي : وقال جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قلت لأحمد بن صالح قال يحيى ابن سعيد مرسلات الزهري شبه لا شيء فغضب أحمد وقال ما ليحيى بمعرفة علم الزهري ليس كما قال يحيى أ. هـ (274)

وقال : يحيى بن سعيد القطان: مرسل الزهري شر من مرسل غيره، لأنه حافظ، وكل ما يقدر أن يسمى سمي، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه. أ. هـ(275)

وقال الشافعي: إرسال الزهري – عندنا – ليس بشيء، وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم. أ. هـ(276) .

(272) - تهذيب التهذيب 451/9

(273) – الموقظة في علم مصطلح الحديث –للحافظ الذهبي – ص(40) ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية .

(274) - النكت على مقدمة ابن الصلاح 513/1، 514

(275) - شرح علل الترمذى – لابن رجب 535/1

(276) - شرح علل الترمذى – لابن رجب 535/1

8- عامر الشعبي (277)

هو : عامر بن شراحيل ، وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل، وقيل: ابن شراحيل بن عبد، الشعبي - بفتح المعجمة- ، أبو عمرو الكوفي

ولد لست سِتِّينَ خلت من خلَافَة عمر بن الْخطاب على المشهور .

وسمع من : علي بْن أبي طالب(278) ، والحسن والحسين ابني علي، وعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وعبد اللَّه بْن عمر، وعبد الله ابن عمرو، وعبد اللَّه بْن

(277) – له ترجمة في : تهذيب الكمال في أسماء الرجال – للمزى – 28/14 :40/ الطبقات الكبرى – لابن سعد: 6 / 246: 256، وتاريخ خليفة: 149، 287، 288، 296، 313، 330، وطبقاته: 157، وعلل ابن المديني: 41، 44، 46، 62، وعلل أحمد / التاريخ الكبير- للبخارى – 450/6 / الترجمة 2961، وتاريخه الصغير: 1 / 243، 253، 254، والكنى لمسلم، ص 74، والمعارف لابن قتيبة: 449، 451، وثقات العجلي، ص 27، وسؤالات الآجري لابي داود: 3 / الترجمة 125 و5 / الورقة 43، 46، وجامع الترمذي: 3 / 424 حديث 1116 و4 / 279 حديث 1841، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي، وتاريخ واسط، والقصاة لوكيع: 2 / 229، 413 و3 / 60، والكنى للدولابي: 2 / 43، والجرح والتعديل: 6 / الترجمة 1802، ومقدمة الجرح والتعديل: 130، 239، والمراسيل لابن أبي حاتم: 159، 160، وثقات ابن حبان: 5 / 185، وأخبار القضاة للكندي: 23، 24، وعلل الدارقطني: 1 / الورقة 132، وسننه: 3 / 309، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه، الورقة 132، ورجال البخاري للباجي، الورقة 139، وجمهرة ابن حزم: 393، 395، 500، وتاريخ بغداد: 12 / 227 - 233، والسابق واللاحق: 112، وإكمال ابن ماكولا: 5 / 119، وتاريخ دمشق: 138 - 149، والجمع لابن القيسراني: 1 / 377، وأنساب السمعاني: 7 / 341، ومعجم البلدان: 1 / 484 و2 / 67، 170، 230، 934 و3 / 15، 53، و4 / 334، والكامل في التاريخ: 1 / 10، ووفيات ابن خلكان: 3 / 12، 15، ، وسير أعلام النبلاء: 4 / 2094: 319، وتذكرة الحفاظ 1 / 79، وتذهيب التهذيب: 2 /114، وتاريخ الإسلام: 4 / 130، والمراسيل للعلائي: الترجمة 322، وشرح علل الترمذي لابن رجب: 75، وغاية النهاية: 1 / 350، ونهاية السول، الورقة 155، وتهذيب التهذيب: 5 / 65، والتقريب: 1 / 387، وخلاصة الخزرجي: 2 / الترجمة 3263، وشذرات الذهب، 1 / 126 وغيرها.

الزبير، وأسامة بْن زيد، وجابر بْن عبد الله، والبراء بْن عازب، وأنس بْن مالك، والنعمان بْن بشير، وغيرهم من الصحابة.

قَالَ عَمرو بْن مَرزُوق: عَنْ شُعبة، عَنْ مَنصور بْن عَبد الرَّحمَن، عن الشَّعبي: أدركتُ خمسمئة مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم، أو أكثر، يَقُولُون: عليٌّ، وطَلحة، والزُّبَير فِي الجنة. أ. هـ(279)

قال العجلى : سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ﷺ، والشعبي أ. هـ(280)

لكن قال العلائي : قال أبو زرعة الشعبي عن عمر مرسل وعن معاذ بن جبل كذلك .

وقال بن معين ما روى عن الشعبي عن عائشة مرسل وكذلك قال أبو حاتم وقال أيضا لم يسمع الشعبي من عبد الله بن مسعود ولا من بن عمر ولم يدرك عاصم بن عدي

وما يمكن أن يكون سمع من عوف بن مالك الأشجعي ولا أعلم سمع الشعبي بالشام إلا من المقدام أبي كريمة ، ولا أدري سمع من سمرة أم لا ؟ لأنه أدخل بينه وبينه رجلا .....

وقال إسحاق بن منصور قلت ليحيى بن معين الشعبي أن الفضل يعني بن عباس حدثه، وأن أسامة – يعني بن زيد – حدثه قال : لا شيء ، وكذلك قال أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وقال أبو حاتم لا يمكن أن يكون أدركهما .

---

(278) – قال ابن حجر في التهذيب 68/5 : وقال الدارقطني في العلل لم يسمع الشعبي من علي إلا حرفا واحدا ما سمع غيره كأنه عنى ما أخرجه البخاري في الرجم عنه عن علي حين رجم المرأة قال رجمتها بسنة النبي ﷺ

(279) – التاريخ الكبير– للبخارى – 450/6 من طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن

(280) – ثقات العجلى – ص (243) من طبعة دار الباز

وقال ابن معين : الشعبي عن عمرو بن العاص مرسل وقال بن المديني وقد ذكر أصحاب بن مسعود الستة الذين تقدم ذكرهم سمع الشعبي منهم إلا الحارث وقال أيضا لم يسمع الشعبي من زيد بن الخريت

أ. هـ (281)

روى عنه : أَبُو إسحاق السبيعي، وعبد اللَّه بْن بريدة، وقتادة، ومنصور بْن المعتمر، وإسماعيل بْن أبي خالد، وزكريا بن أبي زائدة، وحسين بن أبي عبد الرحمن . وغيرهم

قال ابن خلكان : قال الزهري: العلماء أربعة: ابن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومكحول بالشام. ويقال إنه أدرك خمسمائة من أصحاب رسول الله ﷺ أ. هـ(282)

وقال أبو مجلز : ما رأيت فيهم أفقه من الشعبي. أ. هـ (283)

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين. وأبو زرعة ، وغير واحد: الشعبي ثقة . أ. هـ (284) ، وقال ابن حجر : ثقة مشهور فقيه فاضل.

وفاته :

اختلف المؤرخون في تاريخ وفاته : فقيل : توفى سنة تسع وَقيل سنة خمس وَيُقَال أَربع وَمِائَة قَالَ عَمْرو بن عَليّ مَاتَ سنة سِتّ وَمِائَة فِي أول السّنة وَهُوَ ابْن سبع وَسبعين سنة أ. هـ(285)

---

(281) - جامع التحصيل – للعلائي – ص(204) ، مراسيل ابن أبي حاتم ص (160)

(282) - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – للحافظ أبي العباس شمس الدين أحمد بن مُحَّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان 13/3 من طبعة دار صادر – بيروت

(283) - تهذيب الكمال 34/14

(284) - تهذيب الكمال 35/14

أراء العلماء في مراسيل الشعبي

قال أبو بكر بن أبي خيثمة : سمعت يحي بن معين يقول: إذا حدث الشعبي عن رجل فسماه، فهو ثقة يحتج بحديثه. أ. هـ(286)

قال العجلى : ومرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحا . أ. هـ(287)

قال ابن أبي حاتم : سئل أبى عن الفرائض الذى رواه الشعبى عن على قال هذا عندي ما قاسه الشعبى على قول على وما أرى عليا كان يتفرغ لهذا. أ. هـ(288)

قال ابن حجر في التهذيب : وقال الدارقطني في العلل : لم يسمع الشعبي من علي إلا حرفا واحدا ما سمع غيره كأنه عنى ما أخرجه البخاري في الرجم عنه عن علي حين رجم المرأة قال رجمتها بسنة النبي ﷺ .أ.هـ (289)

قال الآجري عن أبي داود : مرسل الشعبي أحب إلي من مرسل النخعي .أ. هـ(290)

قلت : القول فيه ما قاله ابن معين ، وإن كان مرسله أحسن حالا من غيره أمثال النخعى ، ومكحول ، وعطاء .

ونكتفى بهذا القدر وللمزيد الرجوع إلى كتب المراسيل .والله أعلم.

---

(285) - رجال صحيح مسلم – للحافظ أبي بكر : أحمد بن علي بن مُحَّد بن إبراهيم، ابن مَنْجُويَه 2 / 84 من طبعة دار المعرفة بيروت ، تاريخ بغداد – للخطيب – 12/ 228 من طبعة دار الكتب العلمية – بيروت .

(286) - تهذيب الكمال 35/14 ، تهذيب التهذيب 67/5 ، الجرح والتعديل323/6

(287) - تقات العجلى ص(27) ، تهذيب الكمال 35/14

(288)- الجرح والتعديل 323/6 ،تهذيب الكمال 35/14 ، تهذيب التهذيب 67/5

(289) - تهذيب التهذيب 68/5

(290) –تهذيب التهذيب 68/5

المبحث السادس

أهم الكتب المؤلفة في المراسيل

1- كتاب المراسيل لابن أبي حاتم " محل الدراسة "

2- كتاب المراسيل لأبي داود " محل الدراسة "

3- جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي ابن عبد الله الدمشقي العلائي " محل الدراسة "

4- كتاب بيان المراسيل لأبي بكر أحمد بن هارون البرديجي ذكره الحافظ في فتح الباري

5- التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي " لم أقف عليه "

6- مختصر التفصيل للنووي، توجد نسخة منه في الأسكوريال (291) تحت رقم 1957.

7- تمييز المزيد في متصل الأسانيد للخطيب أيضاً " لم أقف عليه "

8- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل - تأليف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: 826هـ) والكتاب طبع بتحقيق الدكتور : عبد الله نوارة بمكتبة الرشد - الرياض

9- حواشي سبط ابن العجمي على جامع التحصيل

---

(291) - الإسكوريال :متحف هام يقع على بعد حوالي 45 كم (28 ميل) شمال غرب العاصمة الإسبانية مدريد .يعود فضل بناء الإسكوريال إلى فيليب الثاني ملك إسبانيا، وتعدّ من أهم منجزاته الحضارية. تتألف مجموعة مباني الإسكوريال من القصر الملكي، والدير، والكنيسة، والمعهد الديني، والمتحف، وعدد من الأبنية الصغيرة وتعدّ من أهم الصروح الملكية في أوروبالضخامتها ومحتوياتها الفنية ومكتبتها الشهيرة. وتشتهر بمقتنياتها من العديد من الكتب والمخطوطات القديمة وأعمال علمية وأدبية لعلماء عرب في القرون الوسطى

10- رسالة في المرسل لابن عبد الهادي – مخطوط - توجد نسخة منها في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية بالقاهرة.

11- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ : جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: 742هـ)(حيث خصص الجزء الأخير للمراسيل) والكتاب مطبوع عدة طبعات أهمها الطبعة التى حققها عبد الصمد شرف الدين ، وطبعت: بالمكتب الإسلامي، والدار القيّمة الطبعة: الثانية: 1403هـ، 1983م

المسألة الأولى

كتاب المراسيل لابن أبي حاتم

التعريف بابن أبي حاتم (292)

اسمه، ونسبه ، وكنيته

ابن أبي حاتم : هو: عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن إِدْرِيس بن الْمُنْذر بن دَاوُد بن مهْرَان أَبُو مُحَمَّد ابْن أبي حَاتِم التَّمِيمِي الْحَنْظَلِي

مولده ونشأته

ولد سنة أربعين ومائتين من الهجرة المباركة ، وكان ذا حظ وافر حيث هيا اللهُ له أسرةً علمية، تتصف بالدين والزهد، والبروز في علم الحديث، فأبوه من كبار الأئمة في زمانه، وابن خال أبيه: الإمام الكبير أبو زرعة الرازى ، وعمه : إبراهيم بن إدريس، وخال أبيه: إسماعيل بن يزيد –وقد ترجم لهم في كتابه الجرح والتعديل– وغيرهم من محدثي أسرته.

وقد عنو بتربيته وتوجيهه مبكراً، فقال ابن أبي حاتم : لم يدعني أبي أشتغل بالحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان، ثم كتبت الحديث أ. ه (293)

---

(292) – أنظر ترجمته مفصلة في : سير أعلام النبلاء – للذهبى - 3، 263: 296، الإرشاد للخليلي (684-683/2)، طبقات الحنابلة (55/2رقم596)، تاريخ دمشق (366-357/35)، التقييد لابن نقطة (82-78/2رقم401) ، التدوين في أخبار قزوين (155-153/3)، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (534/1رقم199)، تاريخ الإسلام – للذهبي - (وفيات 321-330، ص206- 209)، ميزان الاعتدال – للذهبى - (588-587/2رقم4965)، طبقات الشافعية للسبكي (328-324/3رقم207)، البداية والنهاية – لابن كثير (11/ 191)، وغيرها من المراجع.

(293) – سير أعلام النبلاء – للذهبى -265/13

وقال أيضاً : رحل بي أبي سنة خمس وخمسين ومائتين وما احتلمتُ بعد، فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمتُ، فَسُرَّ أبي حيث أدركتُ حجةَ الإسلام، فسمعتُ في هذه السنة من مُحَمَّد ابن أبي عبدالرحمن المقرئ أ. هـ (294) .

وقال علي بن إبراهيم :

استأذن أباه وتشفع إليه بأبي زرعة أن يأذن له في الرحلة ، فلم يأذن له حتى ألح عليه ، ولم يكن لأبي حاتم في هذا الوقت ولدٌ إلاّ عبدالرحمن، وكان له أولادٌ قبله فماتوا، فلم تطب نفسه أن يأذن له، ثم أذن له وشرط عليه إلى وقت كذا وينصرف إليه في وقت كذا، فرحل ودخل مصر ومشايخ مصر متوافرون.

قال : وعندي أنَّه كان في اثنتين وستين مثل: يونس بن عبد الأعلى، وبحر بن نصر، وابن عبدالحكم، والمزني، والربيع وغيرهم، ومشايخ إسكندرية : مُحَمَّد بن عبدالله بن ميمون وغيرهم، فأجهد نفسه في السماع ليلحق وعد أبيه لا يخلفه، فرزق السماع الكثير مثل: كتب ابن وهب بأسرها، وكتب الشافعي –رحمه الله– وحديث سائر الشيوخ وفوائدهم، ثم خرج من مصر أ. هـ (295)

فهذه بعضُ النصوص الدالة على عناية أبيه، وأسرته بتربيته وتوجيهه، وقد آتت هذه التربية ثمارها وأُكُلها، فيا ليت الآباء يستفيدون من هذه المثل العليا في التربية والتوجيه. أ. هـ (296)

---

(294) – تاريخ دمشق (35/ 360).

(295) – تاريخ دمشق (35/ 360 ، 361).

(296) – تحقيق جزء من علل الحديث – رسالة الدكتوراة – للدكتور علي الصياح ، والرسالة موجودة بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية .بالسعودية

شيوخه، وتلاميذه :

مَنْ تأمل سيرةَ ابنِ أبي حاتم عَلِمَ أنّه مكثرٌ جداً من المشايخ فَطَلَبُهُ للعلم مبكراً، ورحلاته – مع حرصٍ شديد على لقي العلماء والمحدثين– دليلٌ واضحٌ على ذلك، قال الدكتور رفعت فوزي :((مشايخُ ابنِ أبي حاتم كثيرون، ذكر منهم في الجرح والتعديل قرابة الثلاثمائة والستين ممن كتب عنهم، وسمع منهم أ. هـ (297)

ومن أشهر شيوخه :

أبوه : أبو حاتم. وأبو زرعة. وأبو سعيد الأشج. والحسن بن عرفة. ويونس بن عبد الأعلى.وغيرهم كثير.

أشهر تلاميذه

ولابنِ أبي حاتم تلاميذ كثيرون، من أشهرهم :

ابن عدي، صاحب الكامل في ضعفاء الرجال.وأبو الشيخ عبدالله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، صاحب كتاب طبقات المحدثين بأصبهان وغيره من المصنفات الكثيرة. وأبو أحمد الحاكم الكبير، صاحب كتاب الكنى. وأبو زرعة الصغير أحمد بن الحسين. والحسين بن علي التميمي، المعروف بحُسينك. وغيرهم كثير

(297) – ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص69)

مصنفاته :

صنف ابن أبي حاتم مصنفات كثيرة، قال أبو يعلى الخليلي :((وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف ، في الفقه والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار.. أ. هـ (298)

وسأذكر ما وقفت عليه، وأشير إلى المطبوع منها، فمن مصنفاته -وهي مرتبة حسب حروف الهجاء-:

1. آداب الشافعي ومناقبه -مطبوع-.
2. أصل السنة واعتقاد الدين-مطبوع-.
3. بيان خطأ البخاري في تاريخه -مطبوع-.
4. التفسير-مطبوع-.
5. تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل -مطبوع-.
6. ثواب الأعمال . (299)
7. الجرح والتعديل -مطبوع-.
8. حديث ابن أبي حاتم . (300)
9. الرد على الجهمية. (301)
10. زهد الثمانية من التابعين - مطبوع-.

(298) – الإرشاد في معرفة علماء الحديث – للخليلى – 683/2 ،- ط - مكتبة الرشد - الرياض

(299) – ذكره صاحب كتاب التدوين 313/3 ، 314

(300) – المعجم المفهرس" (ص262 رقم1094) ، و"المجْمَع المؤسِّس" (366/1-367)

(301) – ذكره السبكى في طبقات الشافعية - 3 /325 ،و نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع؛ في "الفتاوى" (506/12) وغيره، وابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ص135) ، والذهبي في "العلو" (ص131 و189) ، وابن حجر في "فتح الباري" (366/8) . وانظر: "سير أعلام النبلاء" (264/13) .

11. أصلُ السُّنَّةِ، واعتقادُ الدين (302)
12. السنة . (303)
13. العلل-مطبوع-
14. فضائل أهل البيت . (304)
15. مناقب الإمام أحمد (305)
16. فضائل قزوين . (306)
17. فضائل مكة . (307)

---

(302) – كذا ذكره سزكين في "تاريخ التراث" (354/1 رقم8) ، وقال: يتضمَّن أسئلة وجَّهها إلى والده وإلى أبي زُرْعة، مع إجابتها، وذكَرَ أنه مخطوط في الظاهرية، ضمن المجموع رقم (11) ، (ق166/أ- 169، القرن السادس) ، وقد يكون هو الآتي باسم: "السنة"، والظاهر أنه هو الذي رواه اللالكائي في "أصول الاعتقاد" (176/1) حين قال: "اعتقاد أبي زرعة عُبَيْدالله ابن عبد الكَرِيم، وأبي حاتم مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر الرازيَّيْنِ، وجماعة من السلف ممَّن نقل عنهم رحمهم الله". ثم قال: أخبرنا مُحَمَّد بن المظفَّر المقْرِئ؛ قال: حدَّثنا الحسين بن مُحَمَّد = ابن حبش المقرئ؛ قال: حدثنا أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بْنِ أَبِي حَاتِمٍ؛ قَالَ: سألتُ أبي وأبا زرعة عن مذاهبِ أهلِ السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركْنَا العلماءَ في جميعِ الأمصار حجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنًا، فكان مِنْ مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيدُ وينقص ... " إلخ.

(303) – ذكره مَرْعي الكَرْمي الحنبلي في "أقاويل الثقات" (ص233) ، وقد يكون هو المتقدِّمَ باسم: "أصل السنة، واعتقاد الدين"

(304) – ذكره ياقوت في "معجم البلدان" (121/3)

(305) – سير أعلام النبلاء" (178/11)

(306) – ذكره الرافعى فى "التدوين" (4/1)

(307) – قال السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص281) : "ولعبد الرحمن بن أبي حاتم كتاب مكة"، وكان ذَكَر مكة قبل ذلك (ص279-280) ، فقال: "جمع فضائلها على نَمَطِ الأَزْرَقِيّ والفَاكِهِيّ: المفضَّلُ ابن مُحَمَّد أبو سعيد الجَنَدي، وأبو سعيد الشَّعْبي (ويُحَرَّرُ مع الأول!) وأبو الفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حاتِمٍ، ثم الحافظ الضياء

18. فوائد الرازيين . (308)

19. الفوائد الكبير. (309)

20. الكنى. (310)

21. المراسيل -مطبوع- وهو محل الدراسة.

22. المسند. قال السبكى : قالَ يحيى بن مندة صنف ابْن أَبى حَاتِم الْمسند فى ألف جُزْء .أ.هـ (311) . .رحم اللهُ الإمام ابنَ أبي حاتم رحمةً واسعةً.

وفاته:

توُفِّيَ ابنُ أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ تعالى في المحَرَّمِ سنةَ سَبْعٍ وعشرين وثلاثِ مِئَةٍ، بِالرَّيِّ، وهو في عَشْرِ التسعين، أي: وله بضعٌ وثمانون سنةً . أ . هـ . (312)

المقدسي". فتكنيته عبد الرحمن بـ"أبي الفرج" توحي بأنه شخص آخر غير أبي مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حاتم، أو يكون هناك خطأ في هذه الكنية.

(308) – ذكره صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي في الوافي بالوفيات 136/18

(309) – ذكره صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي في الوافي بالوفيات 136/18

(310) – ذكره صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله في الصفدي لوافي بالوفيات 136/18

(311) – ذكره السبكى في طبقات الشافعية 325/3

(312) – أ نظر "الإرشاد" (683/2) ، و"تاريخ الإسلام" (ص209/ حوادث 321–330) ، و"سير أعلام النبلاء" (269/13) .

التعريف بكتاب المراسيل لابن أبي حاتم

اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

تتواترت المصادر المترجمة لابن أبي حاتم على صحتة نسبة كتاب " المراسيل " له وصحة اسمه .

منهج ابن أبي حاتم في كتابه " المراسيل "

كتاب المراسيل لابن أبي حاتم هو : كتاب جمع فيه مؤلفه جماعة من الرواة ممن تكلم العلماء في سماعهم عن بعض من يروون عنهم مرتبا لهم حسب حروف المعجم " أ.ب.ت.ث.......................وهكذا مراعيا الترتيب فى الحرف الأول فقط من الاسم ، فمثلا فى باب الهمزة بدأ من اسمه إبراهيم ثم جاء بعده بمن اسمه إياس فلم يكن الترتيب دقيقا كما هو الحال فى كتابه الجرح والتعديل .

بدأ الكتاب بمقدمة أبان فيها عن رأيه فى قبول المرسل ورده ، جاءت بعنوان " **باب ما ذكر في الأسانيد المرسلة أنها لا تثبت بها الحجة** " , وذكر فيها خمسة عشر نصاً في عدم قبول الإرسال ، وهذه النصوص ليحيي بن سعيد القطان ، والشافعي ، وعلي بن المديني ، ويحي بن معين ، وختمها بأبيه ، وأبي زرعة الرازي بقوله : - سَمِعتُ أَبي ، وأبا زُرْعة يقولان : لا يحتج بالمراسيل، ولاَ تقوم الحجة إِلاَّ بالأسانيد الصحاح المتصلة وكذا أقول أنا " .

ثم بعد هذه المقدمة قام بسرد الأسماء مرتبا لهم حسب حروف المعجم فقال : " **باب شرح المراسيل المروية، عن النَّبِيّ صَلى الله عَليهِ وسَلمَ، وعن أصحابه والتابعين رَضِي الله عَنهم ومن بعدهم على حروف الهجاء** "

فقال " ، وبعد أن انتهى من ذكر الأسماء قال "**باب الكنى من الرجال ويذكر من اشتهر بكنيته ممن تكلم العلماء فى سماعهم عن بعض من يروون عنهم** " مرتبا لهم حسب حروف المعجم أيضا أ، ب ،ت ،ث،................وهكذا .

وبعد أن انتهى من ذكر من اشتهروا بكناهم من الرجال قال " **بَابُ ذِكْرِ النِّسَاءِ وَمَنْ لَمْ يُنْسَبْ** "

ثم بعد أن انتهى من باب ذكر النساء ومن لم ينسب منهن قال " **بَابُ مَا أَرْسَلَ رِجَالٌ عُرِفُوا بِآبَائِهِمْ وَلَمْ يُسَمَّوْا** "فذكر منهم (ابن المهلب ، وابن أخى سعد).

وقد بلغ عدد التراجم (**أربعمائة واثنتين وتسعين**) ترجمة لمختلف رواة الحديث .ممن تكلم العلماء فى سماعهم عن بعض من يروون عنهم .

منهجه فى عرض الترجمة

1- يذكر الترجمة على سبيل الإيجاز فيذكر فى المترجم له : اسمه ، واسم أبيه ، وجده ونسبته ، وأحيانا يذكر اسمه وشهرته ، أو كنيته فقط .

انظر على سبيل المثال فى (ص 10 ترجمة رقم 2 قال : إِيَاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ)
وفى ترجمة رقم (3) قال : إِبْرَاهِيم بْنُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ
وفى ترجمة رقم (104) قال: سَلامَة بن قيص الْحَضْرَمِيُّ الشَّامِيُّ
وفى ترجمة رقم (479) قال أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ .فيلاحظ هنا ما ذكر في الترجمة إلا اسمه وكنيته فقط. ....وهكذا .

2-أحيانا يذكر بعض الأحاديث المرسلة للصاحب الترجمة بسنده كدليل على الإرسال .

أنظر على سبيل المثال فى (ص 15 فى ترجمة : أَيْمَن بْن أُمِّ أَيْمَنَ)

قال : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَطَاءَ وَمُجَاهِدٍ عَنْ أَيْمَنَ وَكَانَ فَقِيهاً قال يُقْطَعُ السَّارِقُ فِي ثَمَنِ الْمِجَنِّ وَكَانَ ثَمَنُ الْمِجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا قَالَ أَبِي هُوَ مُرْسَلٌ وَأَرَى أَنَّهُ وَالِدَ عَبْدَ الْوَاحِدَ بْنَ أَيْمَنَ وَلَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ.أ.هـ.

وأنظر أيضا في ص(21 في ترجمة : ثَعْلَبَة بْن أَبِي مَالِكٍ الْقُرَظِيُّ)

قال : سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيث رَوَاهُ أَبُو سعيد الْأَشَج عَنْ عُبْدَةَ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّد بن إِسْحَق عَنْ الزُّهْرِيّ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ كَذَلِكَ فَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنُ أَبِي مَالِكٍ هذَاَ فَقَالَ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ وَهَذا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلٌ .أ.هـ

وأنظر أيضا فى (ص 24 فى ترجمة : جَعْدَة بْن هُبَيرَةَ)

قال : سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ عنَ دَاودَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيّ سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ جَعْدَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ :

قَالَ : قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ خَيرُ النَّاسِ قَرْنِيَ الَّذِينَ أَنَا مِنْهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يُلوَنُهْم ثُمَّ الرَّابِعُ أَرْذَلُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ بَعْدَمَا حَدَّثَنَا بَهَذا الْحَدِيثِ فِي مُسْنَدِ الْوَحْدَانِ جَعْدَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ تَابِعِي هُوَ ابْنُ أُخْتِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَوَى عَنْ عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أ.هـ.

3- يسوق أقوال العلماء المثبتة لإرسال المترجم له عن بعض من روى عنه.

بعد أن يعرف بصاحب الترجمة على الوجه الذى بينا آنفا يتبعه بذكر أقوال العلماء المثبتة لإرسال صاحب الترجمة عن بعض من روى عنه، وقد بلغ عدد النصوص المنقولة في تراجم

الرواة (**تسعمائة وثلاثة وسبعين نصا**) نصاً جاءت جميعها مسندة إلى أصحابها – فى الأعم الأغلب – واعتمد فيها على أقوال كبار الحفاظ والناقدين كشعبة بن الحجاج ، ويحيي القطان ، وابن المديني ، ويحيي بن معين ، وأحمد بن حنبل , والبخاري ، ومسلم ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة .

لكن جاءت أكثر هذه النصوص عن أبيه وأبي زرعة رحمهما الله ، فقد تجاوزت رواياته عن أبيه الأربعمائة نص ، وعن أبي رزعة نصف هذا العدد تقريبا .

فوائد الكتاب وأهميته

لا شك أن كتاب " المراسيل لابن أبي حاتم " فريد في بابه لم يؤلف على نمطه مثله، وهو يختلف اختلافاً كليا عن مراسيل أبي داود وكل منهما متمم للآخر .

كما يعد كتاب ابن أبي حاتم من أهم كتب المتقدمين في هذا الشأن ، فقد حفظ لنا جملة كبيرة من أقوالهم ، ليس الفائدة من وراءها معرفة الإرسال فحسب ، بل والوقوف على العلل الخفية ، والتي لا يطلع عليه إلا جهابذة علماء الفن وفرسانه رحم الله الإمام وأدخله فسيح حناته .

طبعات الكتاب

الكتاب طبع بمؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، بتحقيق : شكر الله نعمة الله قوجاني ، صدرت الطبعة: الأولى، 1397 ، وهى التى أعتمت عليها هنا ، وكان العزو إليها .

كما طبع أيضا بطبعة دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان ، بتحقيق وترجمة : أحمد عصام الكاتب في مجلد واحد عدد الصفحات (221) صفحة مقاس 24 في 17

المسألة الثانية

التعريف بكتاب "المراسيل لأبى داود"

التعريف بأبى داود(313)

اسمه ونسبه وكنيته

هو : الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني صاحب السنن.

مولده :-

قال الذهبي : قال أبو عبيد الآجري سمعته يقول ولدت سنة اثنتين ومائتين أ. هـ (314)

أهم شيوخه وتلاميذه

سمع: الإمام أحمد بن حبنل ،وأبا عمر الضرير ، ومسلم بن إبراهيم ، والقعنبي ، وعبد الله بن رجاء ، وأبا الوليد الطيالسي ، وأحمد بن يونس ، وأبا جعفر النفيلي ، وأبا توبة الحلبي ، وسليمان بن حرب وخلقا كثيرا بالحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان.

حدث عنه : الترمذي ، والنسائي ، وابنه أبو بكر بن أبي داود ، وأبو عوانة ، وأبو بشر الدولابي ، وعلي بن الحسن بن العبد أبو أسامة مُحَّد بن عبد الملك ، وأبو سعيد بن

(313) – انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء 203/13: 221/ الجرح والتعديل: 4 / 101 – 102، تاريخ بغداد: 9 / 55 – 59، طبقات الحنابلة: 1 / 159 – 162، ، المنتظم: 5 / 97 – 98، وفيات الأعيان: 2 / 404 – 405، تذكرة الحفاظ: 2 / 591 – 593، عبر الذهبي: 2 / 54 – 55، طبقات السبكي: 2 / 293 – 296، البداية والنهاية: 11 / 54 – 56، تهذيب التهذيب: 4 / 169 – 173، طبقات الحفاظ: 261 – 262، طبقات المفسرين: 1 / 201 – 202، شذرات الذهب: 2 / 167 – 168.

(314) – تذكرة الحفاظ – للذهبي- 127/2

الأعرابي وأبو علي اللؤلؤي ، وأبو بكر بن داسه ، وأبو سالم مُحَمَّد بن سعيد الجلودي ، وأبو عمرو أحمد بن علي فهؤلاء السبعة رووا عنه سننه ، وكتب عنه شيخه أحمد بن حنبل حديث العتيرة وأراه كتابه فاستحسنه.

ثناء العلماء عليه

أبو داود –رحمه الله تعالى– أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وحفظا لهجت الأسنة بالثاء العاطر عليه ، وطفت كتب الأئمة بمدحه وثنائه ، وتباروا في بيان فضائله ومكنون أسرار علمه.

قال الذهبي : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودله وسمته ،وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع ، وكان وكيع يشبه في ذلك بسفيان ، وسفيان بمنصور ، ومنصور بإبراهيم وإبراهيم بعلقمة وعلقمة بعبد الله بن مسعود وقال علقمة: كان ابن مسعود يشبه بالنبي ﷺ: في هديه ودله. أ. هـ (315)

وقال النووي: "اتفق العلماء على الثناء على أبي داود، ووصفه بالعلم الوافر والإتقان والورع والدين والفهم الثاقب في الحديث وغيره". أ. هـ (316)

وقال أبو بكر الخلال: "الإمام المقدم في زمانه لم يسبق إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه، رجل ورع مقدم . أ. هـ (317)

قال ابن داسه: كان لأبي داود كم واسع وكم ضيق فقيل له في ذلك فقال الواسع للكتب والآخر لا يحتاج إليه أ. هـ (318)

(315) – تذكرة الحفاظ – للذهبي- 128/2
(316) – تهذيب الأسماء واللغات 2/ 225
(317) – طبقات الشافعية 295/2
(318)– تذكرة الحفاظ – للذهبي- 128/2

قال مُحَّد بن إسحاق الصاغاني : لين لأبي داود الحديث كما لين لداود الحديد . أ. ه (319)

قال الحاكم أبو عبد الله: أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة. أ. ه (320)

وقال إبراهيم الحربي ، وموسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة ما رأيت أفضل منه. أ. ه (321)

وقال ابن حبان : كان أبو داود أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وحفظا ونسكا وورعا وإتقانا ممن جمع وصنف وذب عن السنن وقمع من خالفها وانتحل ضدها . أ. ه (322)

وفاته

قال أبو عبيد الآجري: توفي أبو داود: في سادس عشر شوال، سنة خمس وسبعين ومائتين. أ. ه (323)

---

(319)- تذكرة الحفاظ – للذهبي- 128/2

(320)- تذكرة الحفاظ – للذهبي- 128/2

(321) - طبقات الشافعية للسبكي 2/ 295.

(322) – ثقات ابن حبان 282/8

(323) – سير أعلام النبلاء 221/13

التعريف بكتاب "المراسيل لأبي داود"

اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

اسم كتاب أبي داود " المراسيل لأبي داود " هكذا جاء مصرحا بالاسم منسوبا إلى مؤلفه في جميع نسخه الخطية. أ. هـ (324)

بل جاء التصريح به من مؤلف نفسه في رسالته إلى أهل مكة بأنه ألف في المراسيل فقال " وَعدد كتب هَذِه السّنَن ثَمَانِيَة عشر جُزْءا مَعَ الْمَرَاسِيل مِنْهَا جُزْء وَاحِد مَرَاسِيل . أ. هـ (325) وأن جل من ترجم لأبي داود ذكر من مؤلفاته المراسيل .

واشتهر لديهم ثبوت نسبته إلى الإمام أبي داود – رحمه الله –، وأنه له على وجه الجزم والقطع، وتتابع أهل العلم على النقل والاستفادة من الكتاب، وكتب العلماء من المتقدمين والمتأخرين شاهدةٌ بكثرة النقل منه والعزو إليه ، وناطقةٌ بنسبته إلى مؤلفه، وكفى بهذا توثيقًا.

---

(324) – راجع مقدمة الأستاذ الدكتور عبد الله بن مساعد بن خضران الزهرانى لمراسيل أبي داود – والكتاب بتحقيقه نشرته دار الصميعى للنشر والتوزيع .

(325) – رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه ص(27) من طبعة دار العربية – بيروت ، ومقدمة الأستاذ الدكتور عبد الله بن مساعد بن خضران الزهرانى لمراسيل أبي داود – والكتاب بتحقيقه نشرته دار الصميعى للنشر والتوزيع .

منهج أبي داود في كتاب " المراسيل "

من يطالع كتاب "المراسيل " لأبي داود -رحمه الله- يجد أن المصنف لم يفتتحه بمقدمة ينبئ فيها عن منهجه ، أو يفصح فيها عن رسمه وشرطه في كتابه ، غير أن الباحث يستطيع من خلال مطالعته للكتاب ، وقراءته المتأنية أن يقف على ما يكشف له من منهج مؤلفه ، ويوضح له طريقته وشرطه

ويمكن أن نلخص منهج أبي داود هنا في النقاط التالية :-

1- أن كتاب " المراسيل " لأبي داود – رحمه الله- كتاب جمع فيه مؤلفه قدرا كبير من الأحاديث المرسلة الواردة في الأحكام ، مرتبا لها حسب الكتب والأبواب الفقهية كالطهارة الوضوء ، الصلاة ....وهكذا ذاكرا تحت كل باب ما يناسبه من الأحاديث المرسلة .

2- أن المؤلف – رحمه الله- ما قصد استيعاب الأحاديث المرسلة ،ولا اشترطه على نفسه فقد ذكر هنا قدرا منها يبلغ أكثر من خمسمائة حديث ، وترك من المراسيل كثير ، ويظهر ذلك جليا لمن يطالع مثلا : الجزء الخاص بالمراسيل في كتاب " الجامع الكبير " للسيوطى ، أو مصنف عبد الرزاق ، أو مصنف ابن أبي شيبة ، فإن فيهم الكثير من المراسيل التى خلا منها كتاب أبي داود مما يؤكد أنه ما قصد الاستيعاب ولا اشترطه .

ومما يؤكد على ذلك أيضا : أن المؤلف نفسه أورد في كتابه السنن عددا من الأحاديث من المرسلة لم يوردها هنا في كتابه " المراسيل" انظر مثلا حديث (174، 339، 389، 616، 1026، 1027، 1054، 1083، وغيرهم كثير مما يطول ذكره.

وأيضا : فإن الإمام أبي داود – رحمه الله – يشير أحيانا بعد روايته للحديث المرسل أن هناك ثمة متابعات لإسناد هذا المرسل ، أو يشير أن هناك مراسيل أخرى في هذا لباب

وهذا يؤكد صحة ما قلناه أن : أبا داود لم يقصد الاستيعاب ولا اشترطه على نفسه .بل يكتفى ببعض المراسيل إذا كان في الباب مراسيل أخرى .

3- أن أبا داود جرى في معظم كتابه على اعتبار أن الحديث المرسل هو: ما رفعه التابعى إلى رسول – الله ﷺ – سواء كان صغيرا أم كبيرا ، فقد خرج هنا مراسيل صغار التابعين ومن دونهم . وهذا في الأعم الأغلب .

4- كما أنه أدخل في كتابه أحاديث وقع فيها الانقطاع فيما بين التابعى والصحابى وعدها من باب المرسل - لكن ليس بكثير – أنظر مثلا حديث رقم (49، 72، 107، 109، 130 ،169،146، 180 ،195 ، 222، 232 ، 234 ، 255، 312، 341، 415، 511، 516) .

5-- أخرج المؤلف – رحمه الله تعالى – مجموعة من الأحاديث المسندة ، والمقطوعة ، والموقوفة . والتى بلغت في جملتها سبعة عشرا حديثا:-

منها (أحد عشر حديثا موصولا وهى حديث رقم (65، 125 ، 181، 182، 222، 247، 282 ، 290 ، 455، 471، 505)

وثلاثة أحاديث موقوفة وهى حديث رقم (109 ، 170، 199)

وثلاثة مقطوعة وهى حديث رقم (183 ، 372،184).

قال الدكتور الزهرانى في مقدمته لمراسيل أبى داود :-

وهو – أى أبا داود – حينما يورد في كتابه هذه الأحاديث - أى المسندة- التى لا تتفق مع مسمى الكتاب فإنه يوردها في الغالب لنكته ، أو لمناسبة تعرض لها وذلك مثل أن يخرج

الموصول ليعله بالمرسل ، أو ليقرر به حكما يخالف ما جاء في المرسل ، أو يخرج المقطوع ليعل به المرسل وما شابه ذلك . أ. هـ (326)

6- يلاحظ أيضا على منهجه أنه يروى بعض المراسيل من أكثر من طريق فقد روى بعضها من طريقين أنظر على سبيل المثال حديث رقم (107، 146، 161 ، 162، 166، 331، 380 ....)

ورى بعضها من ثلاثة طرق أنظر مثلا حديث رقم (103، 120 ،227، 229، 243 ....)

ورى بعضها من خمسة طرق أنظر على سبيل المثال حديث رقم (175)

ورى بعضها من ستة طرق كما في حديث رقم (117).

قال الدكتور الزهراني في مقدمته لمراسيل أبي داود :-

والظاهر أنه فعل ذلك في كثير من هذه المراسيل لأنها رويت أيضا موصولة ، وفي تعدد طرق المرسل تقويه للإرسال ، وترجيح له .كأن المصنف – رحمه الله تعالى – في صنيعه هذا يقدم الدليل بين يدي القارئ سبب ترجيحه للإرسال أنظر الأرقام (117، 120 ، 166، 201 ، 243 ، 304 ، 330 ، 380 ، 470 ..... .)

قال : وقد يفعل ذلك لبيان اللفظ الراجح من ألفاظ المراسل كما هو الحال في حديث رقم (227، 229) .

أو يفعل ذلك لأن في لفظ المرسل إدراجا فهو يروى المرسل من تلك الطرق لبيان ذلك الإدراج كما هو الحال الحديث رقم (175)

---

(326) – مقدمة الأستاذ الدكتور عبد الله بن مساعد بن خضران الزهراني لمراسيل أبي داود – والكتاب بتحقيقه نشرته دار الصميعي للنشر والتوزيع .

أو لأن في اللفظ الثانى زيادة إيضاح وبيان للذى قبله ، كما هو الحال في الحديث رقم (331، 346). . أ. هـ بتصرف يسير [(327)]

7- أن كثيرا من الأحاديث المرسلة الواردة في هذا الكتاب رويت أيضا من طرق أخرى مسندة ، أو موقوفة ، أو مقطوعة ، فكان من منهج أبى داود أن ينبه على هذا الاختلاف الواقع ، ويرجح ما يراه راجحا – في الأعم الأغلب – أنظر على سبيل المثال حديث رقم (11، 37 ، 46 ، 72، 76 ، 96 ، 117، 121 ، 128 ، 130 ، 134، 138، 162، 173 ، 182 ، 183 ، 184 ، 201، 213 ، 218 ، 226 ، 243 ، 246 ، 247 ، 255 ، 256 ، 304 ، 317 ، 325 ، 344 ، 406، 445، 446، 455 ، 472 ، 486 ، 487 ....)

وقد يشير إلى الخلاف الواقع في الرواية من غير أن يرجح الوجه الصحيح أنظر مثلا حديث رقم (60، 114 ، 151 ، 165 ....)

8- كما يلاحظ على منهج أبى داود في كتاب المراسيل أنه يختصر الحديث ولا يأتى به تاما بل يقتصر على موضع الشاهد منه فقط ، ومحل الدلالة في الحديث ، ولعله فعل ذلك خوفا من الإطالة ، أو لأنه لو كتبه بطوله لم يعلم بعض من سمعه موضع الفقه منه وقد سار على نفس هذا المنهج في كتابه السنن أيضا فإنه يكتفى بموضع الشاهد منه وقد أبان عن ذلك في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه فقال "وَرُبمَا اختصرت الحَدِيث الطَّوِيل

---

(327) – مقدمة الأستاذ الدكتور عبد الله بن مساعد بن خضران الزهرانى لمراسيل أبى داود – والكتاب بتحقيقه نشرته دار الصميعى للنشر والتوزيع .

لِأَنِّي لَو كتبته بِطُولِهِ لم يعلم بعض من سَمعه وَلَا يفهم مَوضِع الْفِقْه مِنْهُ فاختصرت لذَلِك . أ. هـ (328)

9- التزم أبو داود – رحمه الله – في طريقة عرضه للإسناد ببيان الاختلاف الحاصل بين مشايخه في صيغ الأداء ، وفى إيراد أسماء الرواة ،كأن يذكر أحدهم الراوى منسوبا ، ويذكره الآخر غير منسوب ، أو يذكره أحدهم بشيخه باسمه وكنيته ، ويذكره الآخر بكنيته فقط ونحو ذلك ، فإنه يبن هذا الاختلاف الحاصل ويوضحه .

أنظر على سبيل المثال حديث رقم (57، 107، 185 ،190، 259، 284، 512)

10- كما التزم أبو داود –رحمه الله- في طريقة عرضه للمتن أن يميز بين ألفاظ الرواة ، فإذا روى الحديث عن أكثر من شيخ فإنه يسوقه بلفظ أحدهم فيقول مثلا " هذا لفظ فلان "أو " وقال فلان كذا " ثم يشير أثنا سياق الحديث ، أو في نهايته إلى ألفاظ الآخرين فيقول "زاد فلان كذا " لم يقل فلان كذا " وهذا ينبأ عن دقته وإتقان حفظه ، وتمكنه من صنعته أنظر على سبيل المثال حديث رقم (22، 82 ،98، 135، 138 ،139...........) .

11- إذا كان الحديث بلغه بمعنى ولم يقف على " اللفظ" من شيخه فإنه يوضح ذلك ويبينه فيقول " حدثنى فلان وفلان بالمعنى " انظر على سبيل المثال حديث رقم (138، 152 ، 275 ، 409، 448، 512)

12- من منهجه أيضا : أنه أحيانا يحيل متن الحديث على متن حديث تقدم ، حيث إنه يسوق الإسناد فإذا ما انتهى إلى المتن قال " بمعناه " أو نحوه " أو نحو معناه " أو

(328) – رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه ص(27) من طبعة دار العربية – بيروت ، ومقدمة الأستاذ الدكتور عبد الله بن مساعد بن خضران الزهرانى لمراسيل أبي داود – والكتاب بتحقيقه نشرته دار الصميعى للنشر والتوزيع .

"فذكره بمثله " ومثل هذا المصطلحات يذكرها بعض المصنفين لتدل على المتن المحذوف ، أو المختصر ، سواء كان بنفس اللفظ أو بمعناه .

أنظر على سبيل المثال حديث رقم (28، 58، 78 ،113 ، 162 ، 117 ، 175 ،213 ، 282، 304 ، 377 ، 380 ، 393، 437 ، 452 ،454، 455 ...)

وقد سار على نفس هذا المنهج أيضا في سننه

13- أحيانا يعلق على الحديث ببان بعض الكلمات الغريبة .أنظر مثلا حديث رقم (1، 39 ، 113 ، 116 ، 225 ، 256، 376 ،387، ....)

14- أحيانا يعلق على الحديث بترجمة بعض رجال الإسناد ترجمة موجزة بذكر اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، وقبيلته، وبلده أنظر على سبيل المثال حديث رقم (23 ،23 ،113، 117 ، 181 ،185 ، 202 ،228 ....).

15- أحيانا يعلق على ببيان خطأ وقع في الإسناد أو المتن .أنظر على سبيل المثال حديث رقم (103 ،180 ، 323 ، 409).

16- أحيانا أيضا يعلق على الحديث من أخد بما دل عليه الحديث وعمل به من حكم فقهي أنظر على سبيل المثال رقم (16 ،181 ، 186 ،)447 أ. هـ (329)

(329) – للمزيد أنظر : مقدمة الأستاذ الدكتور عبد الله بن مساعد بن خضران الزهرانى لمراسيل أبى داود – والكتاب بتحقيقه نشرته دار الصميعى للنشر والتوزيع .

أهم طبعات الكتاب :

حظى كتاب المراسيل لأبى داود اهتماما واسعا من المحققين ،وأدوار النشر فطبع عدة طبعات متنوعه بتحقيقات يانعة ، وفى عدة بلدان مختلفة منها:-

1- طبع بدار الصميعى للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الله بن مساعد بن خضران الزهرانى – وهى النسخة التى اعتمدت عليها هنا وكان العزو اليها ، وتمتاز هذه الطبعة بأنها محققة على ثلاث نسخ خطية –كما أوضح المحقق – وقدم لها بمقدمة رائعة عرف فيها بالمؤلف ، المؤلف ، وتكلم عن تعريف المرسل وحكم العمل به ، ومسائل أخرى تتعلق بالمرسل ، كما وبين بوضوح منهج أبي داود في سننه .وتمتاز أيضا أن محققها خرج أحاديثها وضبطها .

2- وطبع أيضا بمطبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرناؤوط. – وتمتاز هذه الطبعة بجودة التحقيق النصي على المخطوطات ، وجودة التخريج .أيضا .

3- وطبعة بمؤسسة الكتب الثقافية بتحقيق كمال يوسف الحوت.

4- وطبع ببيروت – لبنان – بمطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع لصاحبها أحمد أكرم الطباع كانت الطبعة الأولى منها سنة 1406 هـ – 1986 م ، بتحقيق الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان. وهى طبعة جيده قوبلت على ثلاث نسخ خطية

وتمتاز هذه الطبعات الأربع بأنها مسندة ، بخلاف غيرها من الطبعات ،

فإن كتاب المراسيل لأبي داود طبع مراراً ولكن بحذف أسانيده واختصار روايته

.فطبع بالقاهرة بمطبعة التقديم سنة 1310 من الهجرة ، بعناية الشيخ على السنى المغربى الطرابلسى ، وكان عدد صفحاتها 56 صفحة .محذوف الأسانيد.

وطبع أيضا بالقاهرة بمكتبة مُحَمَّد على صبح وأولاده بدون تاريخ محذوف الأسانيد

المسألة الثالة

التعريف بكتاب

" جامع التحصيل في أحكام المراسيل " للعلائي "

التعريف : "بالحافظ العلائي "(330)

اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه .

هو : الإمام العلامة الفريد ، جامع شتات الفضائل، المفسر المحدث الفقيه النحوي الأديب المؤرخ الإخباري : **صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كَيْكَلَدي العلائي الشافعي.**

مولده

ولد في شهر ربيع الأول من سنة أربع وتسعين وستمائة من الهجرة النبوية في مدينة دمشق

طلبه للعلم وأهم شيوخه

قال الصفدى : أول سماعه صحيح مسلم سنة ثلاث وسبع مائة على الشيخ شرف الدين الفزاري خطيب دمشق عن المشايخ الأربعة عشر وفيها كمل عليه ختم القرآن العظيم .

---

(330) – أنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات– لصلاح الدين الصفدى – 13/ 257 : 260، و أعيان العصر وأعوان النصر الصفدي أيضا – 328/2، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب – لابن الملقن – ص(430) البداية والنهاية – للحافظ ابن كثير 367/14 ،البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع – للشوكانى 245/1، الدارس في تاريخ المدارس – للنعيمى – 48/1، ذيل تذكرة الحفاظ – لابن حمزة الحسينى – 43/1، طبقات الشافعية الكبرى – للسبكى – 35/10 ، معجم شيوخ السبكى – 178/1 ، طبقات الشافعية – للإسنوى – ص(341) طبقات الشافعية –لتقي الدين ابن قاضي شهبة 91/3 ، الوافى –لابن رافع – 2/ 226 ، الرد الوافر – لشمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين – ص(98) ، الأعلام – للزركلى – 321/2،معجم المؤلفين – لرضا كحالة –126/4

ثم إنه سمع صحيح البخاري على ابن مشرف سنة أربع وسبع مائة وفيها ابتدأ بقراءة العربية وغيرها على الشيخ نجم الدين القحفازي ، والفقه والفرائض على الشيخ زكي الدين زكري ثم إنه جد في طلب الحديث سنة عشر وسبع مائة وقرأ بنفسه على القاضي تقي الدين سليمان الحنبلي الكثير ، وعلى أبي بكر بن عبد الدائم، وعيسى المطعم وإسماعيل بن مكتوم وعبد الأحد بن تيمية ، والقاسم بن عساكر وابن عمه إسماعيل ، وهذه الطبقة ومن بعدها.

وشيوخه بالسماع نحو سبع مائة شيخ ومن مسموعاته الكتب الستة وغالب دواوين الحديث وقد علق ذلك في مجلد سماه إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة ثم عاود الاشتغال بالفقه والأصولين وغير ذلك فحفظ التنبيه ومختصر ابن الحاجب ومقدمتيه في النحو والتصريف ولباب الأربعين في أصول الدين لسراج الدين الأرموي وكتاب الإلمام في الأحكام وعلق عليه حواشي

ثم إنه رحل صحبة الشيخ كمال الدين بن الزملكاني إلى زيارة القدس سنة سبع عشرة وسبع مائة.

وسمع من زينب ابنة سكن وغيرها، ولازم الشيخ كمال الدين المذكور سفرا وحضرا وعلق عنه كثيرا وحج معه سنة عشرين وسبع مائة .

وسمع بمكة من الشيخ رضي الدين الطبري ، ولازم القراءة على الشيخ برهان الدين الفزاري في الفقه والأصول مدة سنين وخرج له مشيخة وغيرها .

وولي تدريس الحديث بالناصرية سنة ثمان عشرة وسبع مائة ثم إنه درس بالأسدية سنة ثلاث وعشرين وسبع مائة وأفتى بإذن الشيخ كمال الدين بن الزملكاني وقاضي القضاة سنة أربع وعشرين وسبع مائة ثم درس بحلقة صاحب حمص سنة ثمان وعشرين وسبع مائة ثم انتقل

إلى تدريس المدرسة الصلاحية بالقدس سنة إحدى وثلاثين وسبع مائة وأقام به إلى يومئذ وتولى مشيخة دار الحديث السيفية بالقدس ..أ.هـ .(331) ،

أهم تلاميذه

تتلمذ عليه الكثيرون منهم : الحافظ ابن كثير ، وعبد الوهاب بن السبكي ، وإبراهيم بن جماعة، وابن الملقن وغيرهم.

ثناء العلماء عليه

قال الصفدى : كان أعجوبة في علومه الجمه، وفضائله التي لم يكن أمرها على الناس غمه. أتقن التفسير، وعلم من الحديث ما يشهد به له الجم الغفير. وبرع في الفروع والأصول، وأحاط بما في المحصل والمحصول، واستخرج لباب الإعراب، واطلع على أسرار لغة الأعراب، وعلم تراجم أعيان العالم، وعرف وقائع من داهى أو سالم.

وأما نقد الصحيح من الحديث فذاك فن تفرد بخاصته، وشهد له أهل زمانه في أفراده وعامته، وتصانيفه تؤيد هذه الدعاوي، وتعاليقه تحقق له المحاسن، وتنفي عنه المساوي.

أقام بالقدس زماناً، وأنفق فيه من العمر أعواما، واتخذ فيه من الطلبة أعوانا، فهبت له النفخات القدسيه، وصبت له اللمحات الأنسيه.

ولم يزل على حاله بتلك الأرض المقدسه، والرحل التي هي ظلال البركات معرسه، إلى أن فسد من الصلاح تركيبه، ورحل على الرقاب وعلم الحديث جنيبه..أ.**هـ** .(332)

قال السبكى :كَانَ حَافِظًا ثبتا ثِقَة عَارِفًا بأسماء الرِّجَال والعلل والمتون فَقِيها متكلما أديبا شَاعِرًا ناظما ناثرا متفننا .... لم يخلف بعده فِي الحَدِيث مثله أ.هـ .(333)

---

(331) –الوافي بالوفيات– لصلاح الدين الصفدى – 13/ 257 : 260– ط– دار إحياء التراث .

(332) – أعيان العصر وأعوان النصر – لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي – 328/2 – ط– دار الفكر المعاصر، بيروت

وفاته : توفي في ثالث المحرم من سنة إحدى وستين وسبعمائة ودفن في مقبرة باب الرحمة بالقدس الشريف.

مصنفاته

1- "الأربعين في أعمال المتقين" في ستة وأربعين جزءًا
2- الأربعين المعنعنة بفنون فنونها عن المعين" في اثني عشر جزءًا
3- الوشي المعلم في ذكر من روى عن أبي عن جده النبي -ﷺ-" ستة عشر جزءًا .
4- "الأربعين الإلهية" ثلاثة أجزاء .
5- عوالي مالك السباعيات" ستة أجزاء.
6- المجالس المبتكرة" عشرة أجزاء
7- والمسلسلات ثلاثة أجزاء
8- "النفحات القدسية" أربعون مجلدًا
9- مقدمة كتاب نهاية الإحكام في دراية الأحكام خمسة عشر جزءًا
10- "تحفه الرائض بعلوم آيات الفرائض"
11- رهان التيسير في عنوان التفسير"
12- "المباحث المختارة في تفسير آية الدية والكفارة"
13- جامع التحصيل لأحكام المراسيل
14- تحقيق منصب الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة
15- تيسير حصول السعادة في تقرير شمول الإرادة
16- تلقيح المفهوم في تنقيح صيغ العموم
17- شفاء المسترشدين في حكم اختلاف المجتهدين

---

(333) – طبقات الشافعة الكبرى – للسبكي -10 /36

18- تفصيل الإكمال في تعارض بعض الأقوال والأفعال

19- تحقيق الكلام في نية الصيام

20- فصل القضاء في أحكام الأداء والقضاء

21- رفع الاشتباه عن أحكام الإكراه

22- رفع الالتباس عن مسائل البناء والغراس

23- إتمام الفرائد المحصولة في الأدوات الموصولة

24- الفصول المفيدة في الواو المزيدة

25- المعاني العارضة عن الخافضة". وله غير ذلك من التآليف المفردة في علوم متعددة

التعريف بكتاب "جامع التحصيل في أحكام المراسيل "

كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل تأليف الحافظ العلامة : صلاح الدين العلائي من أجمع وأحسن ما ألف في هذا الباب وقد شهد بذلك الحفاظ من بعده حيث استوعب فيه مؤلفه جميع ما كتبه غيره ممن سبقه أمثال ابن أبي حاتم ، وأبو داود وغيرهما ممن كتبوا في المراسيل وقد قسمه إلى مقدمة ، وستة أبواب وخاتمه .

أما المقدمة فقد بين فيها أن الله خص هذه الأمة بالإسناد ، وكيف أن العلماء بذلوا جهودا مشرفة في الحفاظ على هذه الخصيصة على مدى العصور ، وثم ختم المقدمة ببيان منهجه في كتابه .

أما الباب الأول : ففي حد الحديث المرسل والفصل بينه وبين غيره) حيث ذكر فيه تعريف المرسل لغة واصطلاحا ، والفرق بين المرسل والمنقطع والمعضل مفصلا أقوال العلماء في ذلك .

وأما الباب الثاني : ففي ذكر مذاهب العلماء في قبول الحديث المرسل والاحتجاج به أو رده).ساق مذاهب العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين في حكم الحديث المرسل من القبول والرد .

الباب الثالث في ذكر الأدلة الدالة للأقوال المتقدمة) في هذا الباب ناقش أدلة كل فريق على حدة وأسهب في كل ذلك ثم اختار ما هو المختار لديه.

الباب الرابع : في فروع وفوائد وتنبيهات وأمثله يذنب بها ما تقدم وتتم الفائدة إن شاء الله تعالى) في هذا الباب ذكر عدة فوائد تتعلق بالحديث المرسل منها

1- **الفائدة الأول** :في بيان من قيل عنه إنه كان لا يرسل إلا عن ثقة ومن كان بخلاف ذلك

2- **الفائدة الثانية**:في أمثلة لما يعتضد به المراسيل على القول الذي تقدم عن الإمام الشافعي رحمة الله عليه

3- **الفائدة الثالثة** : " في انفرد ابن برهان باختيار قول في المرسل لم يتقدم الإشارة إليه.

4- **الفائدة الرابعة** : في " ظاهر كلام إمام الحرمين أن قول الراوي حدثني الثقة من قبيل المرسل وكذلك حدثني رجل لكنه اختار القبول في الأول دون الثاني.

5- **الفائدة الخامسة** : في " قول فخر الدين الرازي ومن تبعه إذا كان الراوي دأبه إرسال الأخبار.

6- **الفائدة السادسة** : في بيان الفرق بين المرسل والمنقطع والمعضل وأنه اصطلاح حديثي واسم الإرسال شامل

لكن ذلك عند أئمة الأصول وكذلك بعض أهل الحديث.

7- **الفائدة السابعة** : في " قول ابن عبد البر " أن العلماء اختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه فقال بعضهم تدلسيا ، وقال بعضهم إرسالا.

8- **الفائدة الثامنة** : فيما يتعلق بالتدليس وهو قسمان تدليس السماع وتدليس الشيوخ ، فعرف بالتدليس وبين أقسامه ، وأنواعه ، وطبقات المدلسين ..... إلى آخر ما يتعلق بالتدليس ثم ختم هذه الفائدة بذكره مجموعة ممن عرفوا بالتدليس مرتبا لهم حسب حروف المعجم " أ، ب، ت، ث، ....وهكذا.

فقال في ص(103) : " وتمام الفائدة هنا بذكر أسماء المدلسين حسبما وصلت إليه ليعتبر ما كان من حديثهم بلفظ عن ونحوها على اعتبار ما تقدم وهم مرتبون على حروف المعجم " فذكر (ستا وثمانين راويا ممن عرفوا بالتدليس) خاتما هذا بقوله " هذه أسماء من ظفرت به أنه ذكر بالتدليس ثم ليعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حد واحد بحيث أنه يتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم عن ولم يصرح بالسماع بل هم على طبقات " .أ.هـ.

الباب الخامس : في بيان المرسل الخفى ،وهو باب جيد مفيد عرف فيه : بالمرسل الخفى وبيان الفرق بينه وبين التدليس ، والفرق بينه وبين المزيد في متصل الأسانيد ، وفصل أقوال العلماء في المزيد في متصل الأسانيد .

الباب السادس : في سياقه ذكر الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال عن ذلك الشيخ المعين. ورتبهم حسب حروف المعجم أ،ب،ت،ث.........وكذا. مبتدئا بمن اسمه "أبان " ومنتهيا بمن اسمه "يحيي " ثم ختم بالكنى من الرجال مرتبا لهم حسب حروف المعجم أيضا ، ثم أعقب الكنى بذكر النساء فقال " فصل فيما كان من ذلك عن النساء أو المبهمات" ثم ختم التراجم بقوله "فصل فيمن نسب إلى أبيه "

وقد بلغ عدد من ترجم لهم في كتابه (1038) تقريبا .

منهجه في عرض الترجمة

1- يذكرا في الترجمة اسم الرجل ، واسم أبيه ، وجده ، ونسبته ، وبعضا ممن سمع منهم

2- يسوق أقوال العلماء المثبتة أن هذا الراوى روى عن بعض من لم يسمع منهم. لكنه يذكرها غير مسندة .فيقول مثلا " قال أبو حاتم كذا ....، وقال أبو زرعة كذا ....وهكذا

فعلى سبيل المثال قال في (ص 151 في ترجمة (ثابت بن أسلم البناني)

قال : أحد الأئمة ، قال أبو حاتم: سمع أناسا ، وابن عمرو ، وروى الحسين بن واقد عن ثابت عن عبد الله بن مغفل فلا ندري لقيه أم لا وقال أبو زرعة ثابت البناني عن أبي هريرة مرسل.

وقال في ص(203 في ترجمة " ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي) ويقال عمرو بن ظالم وقيل غير ذلك وهو بكنيته أشهر ، قال الواقدي أسلم على عهد النبي ﷺ ، قلت لم يره

فروايته عنه مرسلة وكذلك عن أبي بكر الصديق ﵁ وفي حديثه عن عمر ﵁ تردد والله أعلم.

3- أحيانا يسوق بعضا من أحاديث الراوى المرسلة – لكن هذه قليل – ولا يزيد عن عن حديث أو حديثين للراوى .ويذكره مختصرا .

فمثلا :قال في ص(261 في ترجمة : مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيمي)

قال أبو حاتم لم يسمع من جابر ولا من أبي سعيد ولا من عائشة ، وسمع من أنس بن مالك ورأى بن عمر ، وسمع من عبد الرحمن بن عثمان التيمي

وقال أبو زرعة : حديثه عن سعد بن أبي وقاص مرسل

وذكر في التهذيب أنه أرسل أيضا عن أسامة بن زيد ، وأسيد بن حضير ولم يسمع منهما وحديثه عن عائشة في الترمذي والنسائي وعن أبي سعيد في الترمذي وابن ماجة وعن جابر في ابن ماجة وليس في شيء من ذلك تصريح بالسماع .

وأخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة عن قيس بن فهد ﵁ عن النبي ﷺ أنه رأى رجلا يصلي بعد الصبح ركعتين الحديث وقال الترمذي ليس بمتصل مُحَمَّد بن إبراهيم لم يسمع من قيس .أ.هـ .

4- يعقب على كلام الأئمة في الراوى ، مصدرا تعقيبه بقوله "قلت " .

فمثلا : قال في ص(140) في ترجمة (إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث أبو إسحاق الفزاري الإمام المشهور .

قال : أخرج البخاري له في باب غزو المرأة في البحر عن أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن عن أنس قصة أم حرام بنت ملحان ونوم النبي ﷺ عندها ، وذكر أبو بكر بن مردويه الحافظ أنه لم يسمع من أبي طوالة ، وأن الصواب ما رواه المسيب بن واضح عن أبي إسحاق الفزاري عن زائدة عن أبي طوالة.

==

قلت : **وفي ذلك نظر لما تقدم أن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء وأبو إسحاق الفزاري ليس بمدلس والله أعلم** . أ.هـ فهنا عقب على قول أبي بكربن مروية .

وأنظر مثلا (في ص 141) في ترجمة :(**إبراهيم بن يزيد التيمي أبو أسماء**) .

قال الدارقطني لم يسمع من عائشة ولا حفصة ولا أدرك زمانهما وقال الترمذي لا نعرف لإبراهيم التيمي سماعا من عائشة ووقفت في هذا المعنى على جزء لطيف بخط الحافظ ضياء الدين المقدسي من جمعه فنقلت جميعه في هذا المعجم ومما فيه ترجمة إبراهيم التيمي هذا ما صورته والتيمي عن أنس في القبلة للصائم قال يحيى القطان لا شيء لم يسمعه.

قلت : **وأظن هذا القول من يحيى عن سليمان التيمي والله سبحانه وتعالى** أعلم

وأنظر أيضا على سبيل المثال ترجمة رقم (13 ، 14 ، 26 ، 37، 62 ، 70 ،93، 95 ، 105 ، 144، 145، 157 ، 175، 190 ، 196، 198 ، 203 ، 211، 228، 243، 244، 252، 254، 255، 260، 263، 264، .... وكذا

طبعات الكتاب

الكتاب طبع عدة طبعات منها:-

طبع بتحقيق : حمدي عبد المجيد - طبعته وزارة الأوقاف العراقية. (1398هـ- 1978م)

وطبع ببيروت – لبنان- بمكتبة عالم الكتب تحقيق حمدي عبد المجيد السّلفي أيضا ، الطبعة الأولى 1405 هـ/ 1985 م. وهى التى اعتمدت عليها ، وكان العزو إليها .

الخاتمة

الحمد لله متمم النعم ، ومزيل النقم ، ونشهد أن لا إله إلا الله خلق الإنسان من عدم ، ثم علمه القراءة والرسم بالقلم ، وجعلنا أمما من عرب وعجم ، وشرفنا بأن بعث فينا خير البشر ،فكان أفضل من جاء عن ربه مرسلا ، وأكمل من قام بالحق حتى أمسى جانب الضلال متروكا مهملا ، الذي خصه بأوضح المعجزات كتابا منزلا ، وأبان به من أنواع الهداية ما كان مجملا صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ، الذين تَبَوَّءُوا الإيمان منزلا ، وأعذبوا بنقلهم لمن جاء بعدهم من شريعته منهلا، فكانت هذه كلمات موجزات ، وسطورا معدودات في المرسل ومايتعلق به من أحكام ومهمات .

أوضحت فيها أن المرسل عند أهل الحديث والأثر ما رفعه التابعى إلى – النبي – صلى الله عليه وسلم – صغر كان أو كبر ، وأن الراجح لدى أهل الأثر العمل بالمرسل حسب القرائن المحتفة بالخبر، وأن مرسل الصحابي المشرف باللقاء والحضر ، صحيح متصل وما أعلم أحدا خالف في ذلك من ذوى الألباب والنظر ، وأن المرسل الخفى رواية من عاصر من غير لقاء ولا سماع للخبر ، والمزيد في المتصل فيه خلاف احتدم ، والراجح فيه تفصيل قول من قبل ، وأن المراسيل على مراتب في القبول والعمل ، إلى آخر ذلك من مهمات جاءت في الكتاب موضحات ، نسأل الله ساتر الفضيحات ، وغافر الزلات ، أن يستر ما بالسطور من عور وأن يجبر ما فيها من خلل ، وأن تأتى تلك الكلمات في الميزان مجسدات ، وتكون سببا في علو الدرجات ، ورضى رب العباد ،وأقول لناظر الصفحات هذه كلمات بشر ، ليس معصوما ،ولا محجوبا عن الخلل ، وكل كلام يؤخذ من قائله ويرد إلا كلام سيد البشر ، الذى ظلل بالغمام ، وجاءت له الأغصان ، وتفجرت من أنامله الأنهار، فهو وحده المعصوم من البشر ، وما سواه لازمه العلل .وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .تم على الوجه المرام فالحمد لله صاحب الفضل والإحسان

أهم المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها وكان العزو إليها

1- **القرآن الكريم – جل من أنزله .**

2- الإحكام في أصول الأحكام ، المؤلف: أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ) ، المحقق: الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر ، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس ، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

3- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول . المؤلف: مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا ،قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور ، الناشر: دار الكتاب العربي ،الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م

4- الإرشاد في معرفة علماء الحديث / لأبى يعلى الخليلي،) المحقق: د. مُحَمَّد سعيد عمر إدريس الناشر: مكتبة الرشد – الرياض /الطبعة: الأولى، 1409

5- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ،تأليف : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) المحقق: علي مُحَمَّد البجاوي ، الناشر: دار الجيل، بيروت ، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م

6- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تأليف: مُحَمَّد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله – ط-: دار الجيل - بيروت، 1973 ، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد

7- الاقتراح في بيان الاصطلاح ، تأليف : تقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

8- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للعلامة علاء الدين مغلطاي ، تحقيق :أبو عبد الرحمن عادل بن مُحَمَّد - وأبو مُحَمَّد أسامة بن إبراهيم، ط: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م

9- ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث ، تأليف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ) قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير ، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي ، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الثانية، 1428 هـ .

10- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ، تأليف : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ) المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية بدون تاريخ .

11- تاج العروس من جواهر القاموس ،تأليف : محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) المحقق: مجموعة من المحققين ، الناشر: دار الهداية

12- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) / د. أحمد مُحَمَّد نور سيف /ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة / الطبعة: الأولى، 1399 – 1979

13- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) تحقيق / د. أحمد مُحَمَّد نور سيف / ط: دار المأمون للتراث – دمشق

14- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين /لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ) تحقبق: عبد الرحيم مُحَمَّد أحمد القشقري / ط :الطبعة: الأولى، 1409هـ/1989م

15- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للحافظ الذهبي - المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف – الناشر: دار الغرب الإسلامي - الطبعة: الأولى، 2003 م

16- التاريخ الأوسط - للإمام البخاري – ط دار دار الرشد الطبعة : الأولى : 1426

17- التاريخ الصغير / للإمام البخارى /ط مكتبة ابن عباس / تحقيق : أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين الطبعة: الأولى 1426هـ/2005م

18- التاريخ الكبير / للبخارى / ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن

19- تاريخ بغداد – للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي

20- تاريخ خليفة بن خياط – ط دار الفكر.

21- التبصرة في أصول الفقه ، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ) ، المحقق: د. مُحَمَّد حسن هيتو ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة: الأولى، 1403

22- تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: بعض الجنائز، البيوع كاملا، جزء من النكاح، من أول المسألة رقم (1089) إلى نهاية المسألة رقم (1239) رسالة الدكتوراة ، تحقيق : د / علي الصياح مخطوط

23- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي تأليف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) حققه: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

24- تذكرة الحفاظ – للإمام الذهبي – ط حيدر آباد 1374هـ .

25- ترتيب القاموس المحيط – لطاهر أحمد الزاوي – ط الدار العربية للكتاب

26- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) للنسائى لمحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني –ط-: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى 1423هـ

27- تقريب التهذيب / لابن حجر العسقلانى / المحقق: مُحَّد عوامة / ط: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، 1406 – 1986

28- التلخيص في أصول الفقه ، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن مُحَّد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ) ، المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري ، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت.

29- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تأليف : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , مُحَّد عبد الكبير البكري ، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ، عام النشر: 1387 هـ

30- التمييز ، تأليف : مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (المتوفى: 261هـ)

31- تهذيب اللغة ،تأليف: مُحَّد بن أحمد الهروي (المتوفى: 370هـ) المحقق: مُحَّد عوض مرعب – ط -: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى، 2001م

32- تيسير التحرير ، المؤلف: مُحَّد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (المتوفى: 972 هـ) الناشر: مصطفى البابي الْحَلَبِي - مصر (1351 هـ - 1932 م) ،وصورته: دار الكتب العلمية - بيروت (1403 هـ - 1983 م)، ودار الفكر - بيروت (1417 هـ - 1996 م)

33- الثقات ، لابن حبان ، ط : دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973

34- جامع التحصيل في أحكام المراسيل تأليف : صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: 761هـ) المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي ،الناشر: عالم الكتب – بيروت ، الطبعة: الثانية، 1407 - 1986

35- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ابن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ) تحقيق : شعيب الأرناؤوط ط- مؤسسة الرسالة – بيروت

36- الجرح والتعديل / لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت / الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م

37- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني – ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان

38- سنن ابن ماجه ،المؤلف: ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله ،الناشر: دار الرسالة العالمية ،الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م وطبعة دار الكتب العلمية .

39- سنن أبي داود —– ط إحياء السنة النبوية – ط دار الحديث القاهرة 1988م

40- سنن الترمذي – – ط دار الحديث – و ط دار الكتب العلمية

41- سنن الدارقطني —– ط مكتبة المتنبي .

42- سنن الدارمي – للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي – ط دار الكتب

43- سنن الكبرى – للإمام النسائي – بتحقيق وفهرسة الشيخ أبي غدة – ط المطبوعات الإسلامية.

44- سنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي ، المؤلف : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ،مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني المحقق : الناشر : مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد الطبعة : الطبعة : الأولى . 1344 هـ

45- سنن النسائي – للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي – ط دار القلم بيروت – و ط دار الحديث القاهرة 1987م

46- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه ، تأليف: أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: 425هـ) ، المحقق: عبد الرحيم مُحَمَّد أحمد القشقري ، الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان ، الطبعة: الأولى، 1404هـ.

47- سير أعلام النبلاء / للذهبي / ط: الرسالة الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ .

48- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى ، تأليف :: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: 802هـ) ، المحقق: صلاح فتحي هلل ، الناشر: مكتبة الرشد : الطبعة الأولى 1418هـ .

49- شذرات الذهب في أخبار من ذهب – للإمام المؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي – ط منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت – لبنان

50- شرح صحيح البخارى ، لأبى الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ) المعروف " بابن بطال " تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، ط: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض ، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م(154/5)

51- شرح علل الترمذي ، تأليف : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ) المحقق: الدكتور همام

عبد الرحيم سعيد ، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، الطبعة: الأولى، 1407هـ – 1987م

52- شرف أصحاب الحديث ، تأليف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) المحقق: د. مُحَمَّد سعيد خطي أوغلي ، الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة

53- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الرابعة 1407 هـ – 1987 م

54- صحيح الإمام البخاري – للإمام البخاري – ط– دار ابن كثير.

55- صحيح مسلم – للإمام مسلم– بشرح النووي – ط – دار الجيل

56- الضعفاء :لأبي نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى: 430هـ) المحقق: فاروق حمادة الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء /الطبعة: الأولى، 1405 – 1984

57- الضعفاء الكبير – للعقيلي – ط دار الكتب .

58- الضعفاء والمتروكين – للنسائي – ط مؤسسة الكتب الثقافية 1407هـ

59- الضعفاء والمتروكين / لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني /المحقق: د. عبد الرحيم مُحَمَّد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية /الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

60- الضعفاء والمتروكين / لأبي الفرج : جمال الدين : عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: 597هـ) المحقق: عبد الله القاضي /الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1406

61- ضعيف الجامع الصغير وزياداته – للألباني – ط المكتب الإسلامي

62- ضعيف سنن الترمذي – للشيخ الألباني – ط المكتب الإسلامي – الطبعة الأولى الطبعة : الأولى، 1417هـ/1997م ، و طبعة : دار الكتب العلمية ،الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م

63- علل الترمذى الصغير – الملحق بآخر كتاب الجامع – ط المكنز الإسلامى

64- العلل لابن أبي حاتم ، تأليف : أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، الناشر: مطابع الحميضي ، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.

65- عمدة القاري شرح صحيح البخاري : لأبى مُحَمَّد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ) طبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت

66- عون المعبود شرح سنن أبي داود - ط- دار الكتب العلمية – بيرت

67- فتح الباري شرح صحيح البخاري – لابن حجر - ط دار المعرفة .

68- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي ، تأليف : شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد ابن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: 902هـ) ، المحقق: علي حسين علي ، الناشر: مكتبة السنة – مصر الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.

69- القاموس المحيط – الفيروز أبادي – ط المطبعة المصرية 1935م

70- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر ، تأليف : مُحَمَّد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (المتوفى: 971هـ) . المحقق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

71- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، المؤلف: مُحَمَّد جمال الدين بن مُحَمَّد سعيد بن قاسم القاسمي (المتوفى: 1332هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

72- القول الفصل في العمل بالحديث المرسل ، المؤلف: حسن مظفر رزق ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: السنة السادسة عشرة، العدد الثاني والستون، ربيع الآخر - جمادى الآخرة 1404هـ/1984م .

73- الكامل في ضعفاء الرجال / لأبى أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- و علي مُحَمَّد معوض وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة / ط : الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م

74- الكنى والأسماء – للعلامة أبي بشر مُحَمَّد بن أحمد الدولابي – ط مجلس دائرة المعارف النظامية – حيدر آباد الهند 1322هـ

75- الكنى والأسماء /للإمام مسلم / تحقيق عبد الرحيم مُحَمَّد أحمد القشقري /ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م

76- اللباب في تهذيب الأنساب – لأبى الحسن علي بن أبي الكرم مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشيباني الجزري – ط- دار صادر- سنة النشر 1400هـ - 1980م –بيروت

77- لسان الميزان – للحافظ بن حجر العسقلاني - بتحقيق الشيخ عبد الفتاح – الطبعة الأولى 1423هـ المطبوعات الإسلامية – ط دار الكتب العلمية بيروت –

78- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين / للحافظ ابن حبان / تحقيق :محمود إبراهيم زايد / ط : دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، 1396هـ

79- المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) تأليف : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) ، الناشر: دار الفكر ، بدون تاريخ.

80- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي تأليف : أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ) المحقق: د. مُحَمَّد عجاج الخطيب ، الناشر: دار الفكر – بيروت ، الطبعة: الثالثة، 1404، المحقق: د. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي ، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع – السعودية ، الطبعة: الثالثة، 1410

81- المراسيل لأبن أبي حاتم تألىف: أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1397.

82- المراسيل لأبي داود – تحقيق :د. عبد بن مساعد خضران الزهرانى ، طبعة دار الصميعى للنشر والتوزيع ، وأيضا طبعة دار القلم – بيروت – لبنان ، بتحقيق الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان ، الطبعة الأولى 1406 هـ – 1986م .

83- المرسل الخفى وعلاقته بالتدليس ، تأليف : الشريف حاتم بن عارف العونى ، طبعة : دار الهجرة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 1418هـ- 1997م .

84- المرسل حقيقته – وحجيته – د. حلمى كامل عبد الهادى – مجلة كلية الحقوق الجامعة العربية الأمريكية – جنين – فلسطين .

85- المستدرك على الصحيحين - للحاكم – ط دار الكتاب العربي بيروت

86- المستصفى في علم الأصول تأليف : أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي (المتوفى : 505هـ) تحقيق : مُحَمَّد بن سليمان الأشقر – ط- : مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان

87- مسند أبي يعلى - تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي المتوفى: 307 هـ، تحقيق : حسين سليم أسد ، الناشر: دار المأمون للتراث – جدة ، الطبعة: الثانية، 1410 هـ - 1989 م

88- مسند الإمام أحمد – ط المكتب الإسلامي – ط دار الحديث – وط دار الرسالة

89- معجم مقاييس اللغة ، تأليف : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، المحقق : عبد السلام مُحَمَّد هارون ، الناشر : دار الفكر ، الطبعة : 1399هـ - 1979م.

90- معرفة الثقات – للعجلى – تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي ط: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية /الطبعة: الأولى، 1405 – 1985

91- معرفة الرجال عن يحيي بن معين برواية ابن محرز / تحقيق :مُحَمَّد كامل القصار ط-: مجمع اللغة العربية – دمشق / الطبعة: الأولى، 1405هـ، 1985م

92- معرفة أنواع علوم الحديث ، تأليف : ابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم – د. ماهر ياسين الفحل ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى ، سنة النشر: 1423 هـ / 2002 م .

93- معرفة علوم الحديث ، تأليف : أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) ، المحقق: السيد معظم حسين ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م.

94- المعرفة والتاريخ – لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى: 347هـ) المحقق: خليل المنصور ط- : دار الكتب العلمية - بيروت

95- المغني في الضعفاء / للحافظ الذهبي / تحقيق : الدكتور نور الدين عتر

96- المقنع في علوم الحديث ، تأليف : ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ) المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع ، الناشر: دار فواز للنشر – السعودية الطبعة: الأولى، 1413هـ .

97- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ، المؤلف: بشير علي عمر ، الناشر: وقف السلام ، الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2005 م

98- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) المؤلف: أبو بكر كافي ، الناشر: دار ابن حزم ، الطبعة: الأولى، 1422 هـ / 2000 م.

99- منهج النقد في علوم الحديث ، تأليف ، د.نور الدين مُحَمَّد عتر الحلبي ، الناشر: دار الفكر دمشق-سورية ، الطبعة: الطبعة الثالثة 1418هـ -1997م

100- موسوعة أقوال أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ في رجال الحديث وعلله]. تأليف: مجموعة من المؤلفين ط- عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان تحقيق صبحي السامرائي ط- الدار السلفية

101- موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله]. جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود مُحَمَّد خليل دار النشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى

102- الموقظة في علم مصطلح الحديث ، تأليف : المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة: الثانية، 1412 هـ

103- ميزان الاعتدال – للإمام الذهبي – ط دار الكتب العلمية بيروت
الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب ، الطبعة: الثانية، 1408هـ .

104- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة – للمؤرخ أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي – نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية .

105- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تأليف : أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، الناشر: مطبعة سفير بالرياض ، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

106- نكت على كتاب ابن الصلاح ، تأليف : أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

107- النكت على مقدمة ابن الصلاح ، تأليف : أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ) ، المحقق: د. زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريج ،الناشر: أضواء السلف – الرياض ، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م

108- النهاية في غريب الحديث والأثر ، تأليف : مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود مُحَمَّد الطناحي .

109- وفيات الأعيان – للإمام أحمد بن مُحَمَّد بن خلكان – ط دار صادر بيروت

110- الوافي بالوفيات ، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ) المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت ، عام النشر:1420هـ- 2000م

فهرس الموضوعات